

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥

البند ١١١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/68/1)

العالم، يضغط الناس على من يتولون السلطة. وهم يريدون منكم، يا قادة العالم، أن تستمعوا إليهم وهم يريدون أن يعرفوا أننا نفعل كل ما يلزم لتأمين حياة كريمة للجميع.

على مدار أكثر من عقد، مثلت نهاية عام ٢٠١٥ أفقا بعيدا بالنسبة لنا. وقد أصبحت هذه اللحظة، التي بدت سابقا أنها بعيدة، قاب قوسين أو أدنى الآن. وسنة ٢٠١٥ هي العام الذي تعهدنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلوله.

وهي العام الذي سنعتمد فيه خطة جديدة للتنمية. كما أنها العام الذي وافقت الجمعية على إبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ بحلوله. إن عام ٢٠١٥ فرصة تاريخية. فالأهداف الإنمائية للألفية تسلب خيال الناس وتولد مكاسب كبيرة وتبدد الشكوك في التنمية ذاتها.

غير أننا لا نزال متخلفين بشدة في بلوغ بعض الأهداف. فعدم المساواة آخذ في الازدياد. والكثير من الناس يواجهون الاستغلال في الحقول وفي المصانع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تستمع الجمعية إلى عرض يقدمه الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة في إطار البند ١١١ من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): في هذا الوقت من كل عام، نجتمع، لا للحفاظ على الوضع الراهن، ولكن لدفع عالمنا قدما. وهذا العصر يتيح لنا فرصا مذهشة. فجيلنا هو أول جيل يمكنه محو الفقر من على وجه الأرض لكن الضغوط تتزايد على البشر وعلى الكوكب - بطالة الشباب والاحترار العالمي والصراعات التي لم تُحل، والأحداث تتوالى في القرن الحادي والعشرين بسرعة غالبا ما تفوق قدرة المؤسسات والنظم المصممة لعصر آخر. وفي الشوارع والساحات في جميع أنحاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1348447 (A)



تهدد آثار تغير المناخ كل ما حققته التنمية من إنجازات. والتبعات الإنسانية والاقتصادية، التي تزداد في الحجم، تؤثر على الجميع. والفئات الأفقر والأضعف، وهي أول من يعاني ويدفع أفدح الأثمان. تطالب بالمزيد من العدالة فيما يتعلق بالمناخ. ورسالة كوكب الأرض والعلماء واضحة جدا كما سنرى مرة أخرى في هذا الأسبوع، عندما ينشر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أحدث تقييم له.

وهذه المخاطر توابكها فرص ينبغي اغتنامها: تغيير طريقة عملنا وتخطيطنا الحضري ووسائل مواصلاتنا والطريقة التي نزود بها منازلنا ومصانعنا بالطاقة. والطريق إلى الحد من انبعاثات الكربون يفتح أمامنا، وهو طريق يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وتحسين الصحة العامة مع السماح لنا جميعا بحماية البيئة.

وللمساعدة في وضع أقدامنا على هذا الطريق، أدعو جميع الحاضرين هنا إلى المشاركة في اجتماع قمة بشأن المناخ في غضون عام من الآن، في أيلول/سبتمبر من العام المقبل، هنا في الأمم المتحدة.

وأطالبكم بأن تأتوا بتعهدات جريئة إلى اجتماع القمة. عليكم بالابتكار وزيادة جهودكم والتعاون وتنفيذ إجراءات ملموسة تسد الفجوة في الانبعاثات وتضعنا على الطريق الصحيح للتوصل إلى اتفاق قانوني طموح من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

فلنغتنم تحدي عام ٢٠١٥: إعطاء دفعة نهائية للأهداف الإنمائية للألفية والسير في اتجاهات جديدة بشأن الطاقة والمناخ ووضع إطار إنمائي جديد ملهم. ويجب علينا ألا نترك أحدا وراءنا.

والآن، أود أن أنتقل إلى أكبر أزمة تهدد السلام والأمن في العالم، الأزمة في سوريا. فقد قُتل أكثر بكثير من ١٠٠ ٠٠٠

وبينما نمضي قدما، فإن خطة التنمية الجديدة يجب أن تكون ملهمة على غرار الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تكون عالمية وأن يكون القضاء على الفقر على رأس أولوياتها والتنمية المستدامة في جوهرها وأن تمثل الحوكمة وشيئتها. ويجب التعبير عنها في صورة مجموعة واحدة من الأهداف.

وينبغي ألا يكون هناك تسلسل هرمي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وعدم تأجيل البيئة أو العدالة الاجتماعية إلى وقت لاحق، بمجرد ضمان تحقيق النمو الاقتصادي.

ولا بد أن يكون تمكين المرأة وحقوقها في صميم كل ما نقوم به. والمعادلة بسيطة: فعندما تتمتع الفتيات بصحة جيدة ويذهبن إلى المدرسة؛ وعندما تدعم الأطر القانونية وإمكانية الحصول على الخدمات المالية المرأة؛ وعندما تخلو حياة المرأة من العنف والتمييز، تزدهر الأمم. وأضم صوتي إلى أصوات القادة الذين سيجتمعون بعد ظهر هذا اليوم في اعتماد إعلان قوي بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. فليكن القرن الحادي والعشرون قرن المرأة.

(تكلم بالفرنسية)

إن تحقيق النجاح يتطلب بذل القطاع الخاص لجهود أكبر. ويجب أن يكون لدى الأعمال التجارية متسع يمكنها من القيام بالأشياء التي تفعلها على أفضل وجه: إيجاد وظائف والابتكار. ولكنها يجب أن تتصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة في تنفيذ أنشطتها وأن تبذل كل ما في وسعها لحماية البيئة.

خلال مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الذي عقد في الأسبوع الماضي، وعد الآلاف من قادة مجتمع الأعمال باتخاذ تدابير إضافية لضمان تماشى أهدافهم بصورة أفضل مع أهداف الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة تكريس المزيد من الوسائل للعمل، ليس مع عالم المال والأعمال فحسب، ولكن أيضا مع المجتمع المدني والمنظمات الخيرية.

كما أدعو الحكومة السورية والمعارضة إلى التقيد بالتزاماتهما المترتبة عليهما بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب عليهما إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية ووقف الانتهاكات والملاحقات التي تطال المرافق الطبية والعاملين فيها بشكل ينم عن غياب للضمير. ويجب أن يطلق سراح الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين لا أساس لما يسوغ اعتقالهم بموجب القانون الدولي. كما أن المساءلة الكاملة عن الجرائم الدولية الخطيرة أمر حيوي أيضاً، إما من خلال الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو عن طريق وسيلة أخرى تتفق مع القانون الدولي.

إن الرد على الاستخدام البشع للأسلحة الكيميائية قد ولد زخماً دبلوماسياً، مما شكل البوادر الأولى لوحدة لم تتحقق منذ فترة طويلة جداً. يجب أن نبني الآن على ذلك، لدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات. لقد قلت باستمرار بأن النصر العسكري مجرد وهم. والحل الوحيد هو التوصل إلى تسوية سياسية. إنني أناشد الحكومة السورية والمعارضة، وأناشد جميع الموجودين في قاعة الجمعية العامة الذين لديهم نفوذ عليهما، عقد مؤتمر جنيف ٢ في أقرب وقت ممكن. لقد حان الوقت لوضع حد للقتل وتحقيق السلام الذي يحتاجه الشعب السوري ويستحقه.

وبصرف أنظارنا عن سوريا، يمكننا أن نرى ضغطاً هائلاً واضطرابات تحصل في أنحاء المنطقة. لقد تعثرت التحولات التاريخية أو تباطأت. وحل شتاء خيبة الأمل محل الربيع الملهم. إن التحديات هائلة: حيث تتمثل في بناء الديمقراطية والحوار التعددي، وإخماد نيران الطائفية، وملء الفراغ الأمني بعد زوال القبضة الحديدية للحكام المستبدين. ولكن القصة لا تزال قيد الكتابة. يجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا للمساعدة على إنجاح تلك الإصلاحات. يجب علينا اغتنام الفرص المحتملة

شخص. وفر ما يزيد كثيراً على ٧ ملايين شخص، أي ثلث مجموع السكان، من ديارهم. والأسر تحت الحصار. وتحولت مدن وبلدات إلى أنقاض.

إن الاقتصاد في حالة يرثى لها. وجرى تمزيق مجتمعات محلية كانت تعيش فيما مضى بفسيفساء من التقاليد والمعتقدات. ويجري زعزعة استقرار المنطقة بشكل خطير. لقد شهدنا أسوأ هجوم بالأسلحة الكيميائية على المدنيين منذ ربع قرن. وبملاً جيل ضائع من الشباب الآن مخيمات اللاجئين. من منا يستطيع أن يقول أنهم وآباؤهم وأمهاتهم مخطئون في الشعور بتهميش المجتمع الدولي لهم؟ إننا نواجه لحظة تحول ذات أهمية تاريخية.

يجب على الحكومة السورية الوفاء، بشكل كامل وسريع، بالتزاماتها المترتبة عليها جراء انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم إلى العدالة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وقد أكدت بعثة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ذلك الاستخدام، بشكل لا لبس فيه. ويجب أيضاً على المجتمع الدولي، بقدر متساو من التصميم، توفير الضمانات وتدمير مخزونات وبرامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولكن يمكننا بالكاد الرضا عن تدمير الأسلحة الكيميائية، بينما لا تزال حرب أوسع تدمر كل سوريا. وقد حدثت الغالبية العظمى من حالات القتل والفظائع باستخدام الأسلحة التقليدية.

إنني أناشد جميع الدول وقف التشجيع على إراقة الدماء ووضع حد لتدفق الأسلحة إلى جميع الأطراف. وأتطلع إلى الاعتماد الوشيك لقرار من مجلس الأمن واجب النفاذ وملزم بشأن الأسلحة الكيميائية ويجب أن يعقب ذلك مباشرة عمل إنساني. ويمكن لمراقبي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان الاضطلاع بدور مفيد فيما يخص إعداد التقارير وردع ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

على معونة نقدمها لهذا البلد إلى تقديم مساهمات غير كافية ومخيبة للأمال.

خلال الأسبوع الماضي فقط، ذكرتنا مرة أخرى الهجمات المروعة التي ارتكبت في كينيا وفي العراق وباكستان بحجم الضرر الذي يمكن أن يلحقه الإرهابيون والضرر الذي يمكن أن يتسببوا فيه. نلاحظ مرة أخرى في جميع أنحاء العالم، بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون تشكل أسس الاستقرار والتعايش. لقد حان الوقت لكي نلتزم بشكل أكبر بالعدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

وأود توجيه نداء خاص بالنيابة عن الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. لقد حققت نتائج هامة، لكنها تواجه باستمرار صعوبات مالية خطيرة تهدد حاليا وجودها بالذات. وسيشكل فشل الدوائر مأساة بالنسبة للكمبوديين، الذين ينتظرون تحقيق العدالة منذ وقت الطويل. إنني أحث المجتمع الدولي على تقديم الموارد اللازمة لضمان استكمال جميع القضايا.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد كان لعدم تمكن الدول الأعضاء والأمم المتحدة من منع وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ووضع حد لها، عواقب وخيمة. وأشار استعراض داخلي لعمل الأمم المتحدة في نهاية الحرب في سري لانكا إلى حدوث إخفاقات مستمرة. ولم تقدم الدول الأعضاء الدعم لمنظومة الأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بالمهام التي حددتها نفسها، كما لم تتكيف المنظومة نفسها للأسف بشكل صحيح أو تف بالتزاماتها بشكل كامل.

وينبغي لنا في هذه السنة التي تشهد الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان أن نجدد التزامنا بالمبادئ المؤسسة للأمم المتحدة. وأعتزم القيام بالمزيد من

والرد على تصريحات حسن النية. سترسم كل دولة مسارها الخاص بها. وليس بوسعنا الشعور بالرضا، بينما ثمة انتكاسة، ولكن يجب بدلا من ذلك الإصرار على احترام القيم العالمية وحقوق الإنسان والتسامح والشمول السياسي. وتلك هي أسس السلام والازدهار.

إنني أرحب بعودة انخراط الإسرائيليين والفلسطينيين في مفاوضات مباشرة والدبلوماسية الجريئة التي جعلت ذلك ممكنا. وإذا كنا جادين فيما يخص تحقيق الحل القائم على دولتين، فعلينا إذن أن نعترف بأن أفق الحل يضيق بسرعة. إنني أحث الطرفين على إظهار القيادة والإحساس بالمصالح الطويلة الأجل لشعبيهما والمنطقة. وسأعقد اجتماعا للأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية في وقت لاحق من هذا الأسبوع في نيويورك لتقديم دعمنا القوي لعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط.

(تكلم بالفرنسية)

إنني ألاحظ خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كتابة البلدان الأفريقية لفصل عهد جديد، تسير فيه الدينامية جنبا إلى جنب مع الديمقراطية والنمو الاقتصادي المستدام، المثير للإعجاب والمستدام في آن واحد. جرى تحقيق تقدم سياسي في الصومال، وإجراء انتخابات ذات مصداقية في مالي؛ وحفظ السلام بشكل أكثر قوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجرى التوصل في منطقة البحيرات الكبرى إلى اتفاق إطاري جديد، وتلك إنجازات يمكن أن نبني عليها.

لكن في منطقة الساحل، يستمر الفقر المدقع وعدم الاستقرار. وانهار النظام العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحرم الملايين من الناس من أي شكل من أشكال المساعدة ويخشى وقوعهم ضحايا لسوء المعاملة. أيضا وعلى غرار النداء الإنساني الموجه بشأن سوريا، أدت مناشدتنا للحصول

ولا مناص من التغيير، غير أن التقدم المحرز ليس كافيا بعد. ومن شأن القيادة أن تحدث تغييرا في ذلك. وليكن نيلسون مانديلا قدوتنا في ذلك. صحيح أنه واهن اليوم، غير أنه يظل خالدا في وعينا إلى الأبد بوصفه نبأ ملهما للتزاهة وللعمل القائم على المبادئ في سياق السعي إلى تحقيق الكرامة البشرية. وعليه، فنحن جميعا، الحاضرون هنا والموجودون في بلدانهم، نتبوا مركزا مميزا.

ويجب أن نبرهن أننا على مستوى الغرض. ويجب علينا أن نستمع إلى المطالب العادلة لشعوب العالم فضلا عن الاستماع إلى نداء التاريخ. وما دمنا نتكلم عن الأمل في كثير من الأحيان، فإنه يجب علينا أن نحول الأمل إلى عمل، عبر العمل الشاق والالتزام والمهارة والتزاهة. وبوسعنا أن نبني بدافع من الحماس بل التعاطف المستقبل الذي تتطلع إليه الشعوب ويحتاج إليه عالمنا. وأود أن أقدم إليكم بالشكر على قيادتكم والتزامكم القوي. ولنبي العالم كي يكون مكانا أفضل للجميع. ويجب تشكيل مستقبلنا كي يعيش فيه الجميع بسلام وكرامة ووثام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على العرض الذي قدمه.

## البند ٨ من جدول الأعمال

### المناقشة العامة

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إنه لشرف خاص بالنسبة لي أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء في الجمعية العامة في الدورة الثامنة والستين. وإذا فعل ذلك، فإنني أتذكر الرحلة الطويلة التي أوصلتني إلى هذه المرحلة. وهي رحلة بدأت منذ ما يقرب من ستة عقود مضت في بلدي الجزائري. المؤلف من جزيرتي أنتيغوا وبربودا في منطقة البحر الكاريبي.

أجل مساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق مبكر في الآراء من أجل منع حدوث انتهاكات على نطاق واسع. وأعمل أيضا على تنفيذ التوصيات لضمان تمسك منظومة الأمم المتحدة بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب الميثاق.

ولن يحل السلام أو يصبح ممكنا التمتع بحقوق الإنسان ما لم نواجه عالما تنتشر فيه الأسلحة الفتاكة. وقد شهدت السنة الماضية اعتمادا مبشرا للمعاهدة تجارة الأسلحة، التي من شأنها أن تنظم أخيرا نقل الأسلحة التقليدية على نطاق دولي.

غير أن نزع السلاح النووي لا يزال متعثرا، في حين يستمر انتشار الأسلحة الفتاكة. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. وفي الوقت ذاته ما تزال الأسلحة الصغيرة تواصل قتل وتشويه الأفراد. في غضون ذلك، وفي وقت تزداد فيه الحاجة الإنسانية الملحة، لا يزال الإنفاق على الأسلحة مرتفعا على نحو عثي. وعلينا أن نرتب أولوياتنا بصورة صحيحة، وأن نستثمر في البشر عوضا عن تبديد بلايين الدولارات وإنفاقها على الأسلحة الفتاكة.

والزعماء الحاضرون هنا إنما هم من أجل خدمتنا نحن الشعوب. وبوسعهم ترؤس المناقشات الجارية بشأن القضاء على الفقر، وإعطاء صوت لإرادة الشعوب، وولوج عصر التنمية المستدامة وتحقيق السلام الدائم. وبوسع هؤلاء الزعماء أيضا معالجة أصعب المشاكل التي نواجهها اليوم، علاوة على إعطاء موهبة بعد النظر للأجيال المقبلة.

وأحث الجميع على الأخذ بمنطق العصر العالمي. وإذا تزداد مصائرنا ترابطا أكثر من أي وقت مضى، فإنه يجب أن يكون مستقبلنا أكثر تعاوننا من ذي قبل. وفي ساحة التحول العالمي هذه يجب علينا إيجاد سبل جديدة لإدارة المشاكل وحلها فضلا عن المشاركة في ذلك. ويجب علينا تمكين الأمم المتحدة من أن تكون أكثر من مجرد مستجيب أول أو ملاذ أخير لحل المشاكل.

وينبغي ألا ينظر إلى هذا الجمع من زعماء العالم وشخصياته المرموقة على أنه مجرد تقليد روتيني آخر يعقد في أيلول/سبتمبر، بل إن عليه أن يخدم غرضاً آخر أسمى وأفضل، يتمثل في تكرار التزامنا والتزام بلداننا بالتمسك بتلك المثل النبيلة التي تكمن في صميم المنظمة.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا مرة أخرى، وبالنسبة للعديد من الحاضرين هنا للمرة الأولى اليوم - بمن في ذلك ابناي الجالسان في المقاعد الخلفية لقاعتنا المتواضعة نسبياً هذه - فإن العناوين الرئيسية للأخبار العالمية تحتشد بالحروب، سواء الوشيكة منها أو المرتقبة، وبارقة الدماء بين المدنيين أو الطوائف، وبالصرع داخل الدول وفيما بينها، علاوة على التقارير المتعلقة بالفقر المدقع وسوء التغذية والعنف الجنساني والآثار السلبية لتغير المناخ وتضاؤل التنوع البيولوجي، وبكفاح البشر رجالاً ونساءً فضلاً عن الشباب سعياً إلى العيش في سلام وكرامة إنسانية. وإذ ندرك بوضوح الآن أن آفة الحرب الكيميائية قد أطلقت في سوريا، فإننا نواجه، بوصفنا مجتمعاً دولياً، حاجة ملحة إلى التصدي لذلك الخطأ.

وفي ضوء تلك الخلفية، فإننا نجتمع هنا في هذه الدورة، في ظل ظروف تحمل العديد منا على نحو متزايد إلى التساؤل عما إذا كانت تلك الرؤية لآبائنا وأمهاتنا المؤسسين - لا تزال تتسم بالواقعية والقابلية للتنفيذ على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

في جميع أنحاء عالمنا، نشهد تزايد التطرف الديني والعنفي وعدم المساواة بين الجنسين، وتفاقم القلاقل والتوتر السياسي، وتعاضل أوجه عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية. نرى نساء يتوفين أثناء الولادة، وطفلات يتزوجن قبل سن العاشرة، وشباباً لا يجرؤون على الحلم بالمستقبل لأنهم يعلمون جميعاً حق العلم أنه قد لا يكون هناك مستقبل أبداً.

فهناك في كنف أسرة تضم سبعة أطفال لم تتح الفرصة للأبوين مطلقاً لاستكمال دراستهما الثانوية ومن ثم فقد كانا عاجزين عن توفير التوجيه الأكاديمي لأطفالهما، وكان جدي يوقع اسمه بعلاوة "X" في حين كانت أمه تنحدر من سلالة الرق المملوكين لأصحاب المزارع في جزيرة بربادوس. غير أن الجد قد عقد العزم على أن يكون أول فرد من أفراد أسرته يلتحق بالجامعة، ويبحث عن فرصة أينما تكن لكي يكون له أثر.

لقد كنت أنا ابناً لهذين الوالدين. وكما أتيت لي الفرصة لأن أتذكر في الاحتفال الذي أقيم بالأمس القريب للتصميم الفائز برفع الستار عن النصب التذكاري الدائم لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فقد بدأت رحلة أسلافي منذ قرون خلت، في عهود شهدت قسوة وهمجية بشرية بحق الإنسان يعجز عنهما الوصف، وكأنتا سائدتين في ذلك الوقت بطرق شتى. وفي حين يحفل تاريخي الحديث بالكثير من الفرص والتحديات الهائلة، غير أنه لم يكن رحلة سهلة هادئة أبداً.

وعليه، فإنني أقف أمام الجمعية العامة اليوم في تواضع جم وشعور عميق بالشرف بأن أحاطب جمعية الأمم هذه، التي تمثل تجسيدا فريداً لأفكارنا وأفعالنا الجماعية.

وقد توافدنا جميعاً من أمم كبيرة وصغيرة على حد سواء، من بلدان غير ساحلية وأخرى تحيطها البحار، من بلدان تنعم بالرخاء وأخرى تكافح من أجل النمو. غير أننا نعيش جميعاً في عالم أصبحت سمته التغير المستمر. وفي الواقع، فإن هذه الدورة تنعقد في أجواء تمر فيها منظمة الأمم المتحدة نفسها بعملية التغيير. ولا أشير إلى التغيرات المادية فحسب، بل إلى مهمة صياغة المنظمة كي تكون أكثر قدرة على الاستجابة وذات توجه استراتيجي جديد وقادرة على تشكيل التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.



تشكك الآخرين، وعليه أن يدي إخلاصاً لا يتزعزع لمبادئ المنظمة ومقاصدها، وأن يكون قوياً بما يكفي للتغلب على النكسات، وأن يتعاطف مع جميع الأعضاء، لكن شريطة أن يكون في الوقت نفسه نزيهاً ومتوازناً لا يخشى أحداً ولا يحايي أحداً على حساب آخر، وعليه، أو عليها، أن يرتجل ارتجالاً لا حدود له في السعي إلى دفع هذا الطرف أو ذلك، أو كلا الطرفين - وذلك هو الأفضل - للوصول إلى أرضية مشتركة. ومع ذلك، تكمن المفارقة في أن رئيس الجمعية العامة أو رئيسها لا يملك السلطة لإلزام الدول الأعضاء بمسار عمل بعينه، ولا يكفي أن يبقى على الحياد بل عليه أيضاً أن يراه الناس على ذلك إذا أراد المحافظة على مصداقيته. لا يمكنه، أو يمكنها، أن يفعل أكثر من التعبير عن أفكاره ومناشدة الدول أن تعمل معاً، على أمل أن يتحقق التعاون الدولي الملائم المطلوب.

الآن، بناء على كل ما ذكرته، يمكنني أن أتوجه على الفور بنداء إلى الدول الأعضاء داعياً إيها إلى أن تقر بأوجه القصور هذه، وأن تراعي ذلك بأن تعمل بفعالية للنهوض بمجدول أعمالنا المشترك.

لقد أخبرنا أسلافنا أنه عندما تتكالب علينا المصاعب، فإن ما يعرف بنا ليس جوانب القصور فينا، بل ما نفعله للتغلب عليها. وكما قلت من على هذا المنبر في بياني بمناسبة قبول التكليف في حزيران/يونيه، فإنني، لكون أنتمي إلى دولة جزرية صغيرة نامية، أو من إيماناً عميقاً بالمثل الشهير القائل إنه ما من رجل ولا امرأة يمكن أن يكون جزيرة معزولة. بالنظر إلى المهام الجسام التي تنتظرنا، يجب أن يعول - بل أن يعتمد - بعضنا على بعض إذا أردنا أن يكون أداؤنا فعالاً في هذه الرحلة المشتركة.

وبالتالي، عندما نرى أن ثمة فجوات بين الرؤية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة وبين حقائق الواقع من حولنا،

ومع ذلك، ها نحن نجتمع هنا اليوم، بالرغم من الصعاب التي تواجهنا، لنجسد العمل الشاق الذي لا بد منه لإنجاح تعددية الأطراف، بما يعود بالنفع على الجميع. يحتاج تفعيل تعددية الأطراف إلى العزيمة القوية، والالتزام بالتفاوض، والعمل التعاوني، لا سيما إذا كان الهدف هو تحقيق التوافق الواسع والدائم. ويتطلب أيضاً التدقيق الصريح والواضح في عمل الجمعية العامة، وقد آن الأوان لأن نسلم بأن ما نبذله من جهود من أجل إصلاح منظمتنا وإعادة تنشيطها بحاجة إلى دفعة جديدة.

وأرجو من الجمعية العامة أن تعذرنني إذا تكلمت بلغة المهندس لكوني في الأساس كذلك. يبدو الأمر كما لو أننا انطلقنا في رحلة طويلة نحو وجهة متفق عليها، بيد أن محرك مركبتنا قد بدأ يصيبه العطب مما أبطأ تقدمنا ومنعنا من الإسراع لبلوغ وجهتنا. نحن منهمكون في النظر في خرائط الطرق والخطط والاتجاهات بدون أن نتوافق على الأمور التي تحتاج إلى الإصلاح وأفضل السبل لإصلاحها. وفي حين نظل نحن القادة، ربان المركبة، متوقفين، على بعد مسافة قصيرة من وجهتنا النهائية، نتناقش في أفضل السبل لإصلاح المحرك، فإن الركاب، من مواطني العالم الذين تمثلهم، يحدقون فينا وهم لا حول لهم، ولا صوت، ويقضي الكثيرون منهم جوعاً وعطشاً لأنهم لا يحصلون على الغذاء ولا المياه النظيفة.

السؤال المطروح علينا بسيط: هل ستمكن من العمل معاً لإصلاح مركبتنا فيتسنى لنا أن نواصل رحلتنا ونحدث تغييراً حقيقياً ذا بال؟

لا بد لي من الاعتراف بأنني أرى مفارقة كبيرة في منصب رئيس الجمعية العامة. فشاغل هذا المنصب معرض لضغوط هائلة من شتى الأطراف فيما يتعلق بأي مسألة بعينها من المسائل ذات الصلة بولاية الأمم المتحدة. على شاغل المنصب، رجلاً كان أو امرأة، أن يتحلى بصبر لا حدود له، وألا يحبطه

الطويل، ولذلك السبب، اخترت موضوعاً لهذه الدورة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". تحت هذا العنوان، ولأجل مساعدة الدول الأعضاء في تحديد الخطوط العريضة لهذا البرنامج الجديد، قمت بتحديد ثلاثة أحداث رفيعة المستوى وثلاث مناقشات مواضيعية لتعقد أثناء الدورة الحالية. تفاصيل ذلك معلومة للجميع، فقد أطلعنا عليها جميع الأعضاء من قبل.

من المتوقع أن يكون القضاء على الفقر هو الهدف المركزي والرئيسي للخطة الإنمائية الجديدة، وأن تعالج الخطة الصلة التي لا تنفصم بين النمو الاقتصادي والمساواة والإدماج الاجتماعي وبين الاستدامة البيئية. ومن المتوخى أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي المسعى الأبعد أثراً من بين كل ما اضطلعت به منظماتنا في تاريخها كله. إن الخطة، بإشراكها الدول في جميع جوانب التنمية المستدامة، سوف تعيد تعريف مفهوم التنمية بمدلوله التقليدي تعريفاً كاملاً، وتجعلها تضرب بجذورها في الشراكة والتعاون والعدالة - الاجتماعية وفيما بين الأجيال - والسلام، والحوكمة الجيدة، والنمو الاقتصادي القائم على أساس الاستدامة البيئية.

وإذ نشرع في الدورة الثامنة والستين، فإننا، من ناحية، بحاجة ماسة إلى تحقيق نتائج ملموسة وإجراءات تتخذها الجمعية العامة، ومن ناحية أخرى، نواجه مستويات عالية من التشاؤم والتشكك في أننا لن نرتقي إلى مستوى المهمة، وأننا نفتقر إلى الجهد والانضباط اللازمين للاستجابة بفعالية لاحتياجات العالم.

لنبرهن أن المشككين على خطأ. لنتكاتف ونعمل معاً بروح من التعاون. دعونا نركز على الأعمال التي تنتظرنا، مع إدراك الأمانة المقدسة التي تجمعنا هنا، والالتزام تجاه الشعوب التي نخدمها، برؤية تتجاوز المصالح الفردية والضيقة مع العزم على إنجاز العمل الذي يجمعنا هنا. ينبغي ألا يغيب عن بالنا

فإن علينا أن نبدأ بأنفسنا في سعينا لسد تلك الفجوات. ليبدأ ذلك بأن يقوم كل واحد منا بدراسة المواقف التي تأتي بها إلى هذا المنتدى. ولنتذكر أنه لن نستطيع أية دولة أن تلغي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بدون أن تلحق ضرراً جسيماً بنسيج المنظمة التي تشاركها.

وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، أنا على استعداد للإسهام بالمشورة السديدة والخالصة، وأن أوجه الجمعية الوجهة التي أعتقد أنها تحقق التوازن بين مصالح المجتمع الدولي بأكمله. غير أن الدول الأعضاء هي التي يجب أن تضطلع بالعبء الأكبر، وأن تلتزم بالعمل على وضع جدول أعمال مشترك.

فيما يتعلق بمسألة جدول أعمالنا المشترك، يسرني أن أشير إلى تحقق إنجازات مشجعة مؤخراً تبرهن على أننا نعرف كيف يمكننا أن نجعل الأمم المتحدة تعمل من أجلنا كمنظمة جماعية وتعاونية. فقبل ما لا يزيد إلا قليلاً على الخمسة أشهر، في ٢ نيسان/أبريل، ولأول مرة في تاريخ المنظمة، تمخض انخراطها في مجال الأسلحة التقليدية عن التوصل إلى نتيجة باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التي تنظم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المتوقع أن يساعد هذا الصك، الذي وقعت عليه ٨٣ دولة وصدقت عليه أربع، في أن يقلص إلى درجة كبيرة من الآثار الفتاكة والمزعزعة للاستقرار لانتشار هذه الأسلحة.

كما أشير ببالغ الرضا إلى أن هذه الهيئة اعتمدت عام ٢٠٠٠ إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، وفيما بعد، الأهداف الإنمائية للألفية، التي وحدت المجتمع الدولي حول مجموعة من الأهداف الطموحة من أجل التنمية. وفي الآونة الأخيرة، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو، عقدنا العزم على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن تحديد خطتنا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أمر بالغ الأهمية لمجمل عمل الأمم المتحدة وفعاليتها على المدى



وأود أيضا أن أستعري الانتباه إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، وهو أن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة بتاتا.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بأننا ندعو المتكلمين بعد إلقاء بياناتهم إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي قدما بنفس هذه الطريقة أثناء المناقشة العامة لدورتها الثامنة والستين؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وأخيرا، أود أن أستعري انتباه الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام تقوم خلال المناقشة العامة بأخذ صور رسمية لجميع المتكلمين. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على تلك الصور أن يتصلوا بمكتبية الصور التابعة للأمم المتحدة.

**خطاب فخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

أنه بينما نجلس في هذا التجمع، ينام الملايين في الظلام، وهم يعانون من الجوع وانعدام الأمن والخوف مما قد يأتي به غد جديد. ينبغي ألا يؤرقنا التشاؤم والجدل ويصرف انتباهنا. في الواقع، أدعو الجميع إلى أن ننظر حولنا ونرى في حضورنا هنا إعادة تأكيد على إيماننا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقيمة التعاون الدولي من أجل الصالح العام. ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الإيمان الراسخ بالأواصر التي تربطنا أقوى وأكثر بقاء من الاختلافات التي تهدد بأن تفرقنا.

نحن نجتمع هنا من مختلف الدول، ولدى كل منا مجموعته المعينة من أوجه القوة والتحديات والاحتياجات، ومن مختلف المناطق والثقافات والأديان، تتشاطر جميعا الغرض الوحيد المتمثل في المساعدة على ضمان أن تمضي الجمعية العامة بنا قدما على الطريق صوب إقامة العالم المتوحي في ميثاقنا - عالم يسوده الأمن والسلام والعدالة والالتزام بسيادة القانون واحترام هذا الكوكب والتسامح والمساواة في الحقوق للجميع والتقدم الاجتماعي، والإيمان بكرامة الإنسان وقيمه. وإدراكا للشروط الذي قطعناه حتى الآن، واعترافا بالشروط الذي ما برح علينا أن نقطعه، دعونا نحدد التزامنا بالسير على طريق حماية كوكبنا وكفالة تحقيق السلام والازدهار والكرامة لجميع الأشخاص الذين يسكنونه.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول لهذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس المتفق عليه بأن تكون البيانات مقيدة بحد زمني لا يتجاوز ١٥ دقيقة - مع استثنائي أنا والأمين العام، بطبيعة الحال - لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في كل جلسة. وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على نحو سليم.

وما هو أسوأ أن تدعم شركات خاصة أنشطة التجسس هذه. الحجة القائلة بأن الهدف من الاعتراض غير المشروع للبيانات والمعلومات هو الوقاية من الإرهاب حجة واهية.

البرازيل تعرف كيف تحمي نفسها. نحن نرفض ونكافح الجماعات الإرهابية؛ ولا نوفر لها المأوى. نحن بلد ديمقراطي تخطط بهد بلدان ديمقراطية مسالمة تحترم القانون الدولي. لقد عشنا في سلام مع جيراننا منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وعلى غرار العديد من سكان أمريكا اللاتينية، لقد كافحت أنا نفسي السلوك المتعسف والرقابة، ولذلك لن يغيب عني أن أدافع بلا قهوان عن حق الأفراد في الخصوصية وعن سيادة بلدي. بدون الحق في الخصوصية ليس ثمة حرية حقيقية للرأي والتعبير، وبالتالي ليس ثمة ديمقراطية حقيقية.

احترام السيادة، لا يوجد أي أساس لإقامة علاقات طبيعية بين الدول. وما نحن بصدده يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والحريات المدنية من خلال انتهاك سرية معلومات مصنفة تتعلق بأنشطة تجارية والاستيلاء عليها، وهو يمثل، في المقام الأول، حالة عدم احترام للسيادة الوطنية لبلدي. وقد أبلغنا حكومة الولايات المتحدة باحتجاجنا وطالبنا بتقديم تفسيرات واعتذارات وضمائنات بعدم تكرار مثل هذه الإجراءات أبدا.

والحكومات والمجتمعات الصديقة التي تسعى إلى بناء شراكة استراتيجية حقا، كما في حالتنا، لا يمكن أن تسمح بحدوث إجراءات غير قانونية بصورة متكررة كما لو كانت تشكل ممارسة عادية طبيعية. إنها إجراءات غير مقبولة. والبرازيل ستضعف جهودها لاعتماد تشريعات وتكنولوجيات وآليات لحماية على نحو كاف من الاعتراض غير القانوني للاتصالات والبيانات. ولن تدخر حكومتي وسعا في حدود سلطاتها للدفاع عن حقوق الإنسان لجميع البرازيليين وللمواطني العالم كافة، وكذلك لحماية ثمار إبداع العمال والشركات البرازيلية.

الرئيسة روسيف (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب بإيجاز عن سروري لرؤية ممثل أنتيغوا وبربودا، وهو بلد جزء من منطقة البحر الكاريبي وعزيز جدا على البرازيل وعلى منطقتنا، يترأس أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. ويمكنكم أن تعولوا، سيدي، على الدعم الدائم لحكومة بلدي.

قبل أن أبدأ بياني، أود أيضا أن أعرب عن استنكار حكومة وشعب البرازيل للهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في نيروبي، وأن نعرب عن تعازينا وتضامننا مع أسر الضحايا وشعب وحكومة كينيا. سوف ندين دائما الإرهاب، أينما يحدث وأيا كان مصدره، إدانة قاطعة ونتحلى بالعزم الأكيد على التصدي له. لن نتسمح إطلاقا مع الوحشية.

أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مسألة بالغة الأهمية والخطورة. أثار ما تكشف مؤخرا عن أنشطة شبكة عالمية للتجسس الإلكتروني حالة من السخط والاشمئزاز لدى الرأي العام في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للبرازيل فإن الحالة خطيرة بصفة خاصة، إذ كنا هدفا محددا لهذا الاقتحام. استهدفت والتقطت البيانات الشخصية للمواطنين بصورة عشوائية. كانت المعلومات عن الأعمال التجارية، وهي غالبا ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية كبيرة، محور نشاط التجسس. تعرضت اتصالات البعثات الدبلوماسية البرازيلية، بما في ذلك بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة ومكتب رئيسة الجمهورية نفسه، للتصنت.

يشكل هذا التدخل في شؤون وحياة البلدان الأخرى انتهاكا للقانون الدولي، ومن ثم فهو امتهان للمبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات بينها، وبين الدول الصديقة بصفة خاصة. لا يمكن أبدا أن تعزز دولة سيادتها بطريقة تضر بسيادة دولة أخرى. لا يمكن أبدا كفالة حق مواطني أحد البلدان عن طريق انتهاك الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية لمواطني بلد آخر.

إن اختيار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضوعا لهذه الدورة للجمعية العامة اختيار في محله تماما. فمكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة تشكل التحدي الأكبر في عصرنا. ولهذا السبب، اعتمدت البرازيل نموذجا اقتصاديا شاملا من المنظور الاجتماعي، يقوم على توفير فرص العمل وتعزيز الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق والتوسع في الائتمان وزيادة قيمة الرواتب وإنشاء شبكة واسعة للحماية الاجتماعية، لا سيما عبر برنامجنا للإعانات المالية للأسر. فضلا عن هذه الإنجازات، فقد أخرجنا ٢٢ مليون برازيلي من دائرة الفقر المدقع في سنتين فقط من خلال خططنا لتخليص البرازيل من الفقر المدقع. وخفضنا معدل وفيات الأطفال بشكل كبير. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن البرازيل سجلت واحدة من أعلى نسب الانخفاض في معدل وفيات الأطفال على مستوى العالم.

ويشكل الأطفال أولوية قصوى بالنسبة للبرازيل. وينعكس ذلك في التزامنا بالتعليم. فنحن البلد الذي سجل أكبر زيادة في الاستثمار العام في التعليم، وفقا لأحدث تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد اعتمدنا للتو تشريعا يخصص ٧٥ في المائة من جميع الإيرادات النفطية للتعليم و ٢٥ في المائة للخدمات الصحية.

وفي المناقشة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نركز على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو باعتبارها عوامل محركة رئيسية. وكانت الخطوة الرئيسية التي اتخذت في ريو دي جانيرو هي وضع الفقر في صميم جدول أعمال التنمية المستدامة. فالفقر ليس مشكلة قاصرة على البلدان النامية وحماية البيئة ليست هدفا يتعين عدم تحقيقه إلا بعد التغلب على الفقر. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعني بناء عالم يمكن في ظله تحقيق النمو والشمول والمحافظة على الموارد وحماية البيئة. وبتعزيز الحراك

غير أن المشكلة تتجاوز العلاقات الثنائية بين البلدين. فهي تؤثر على المجتمع الدولي نفسه وتتطلب استجابة منه. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية لا يمكن أن تصبح ساحة المعركة الجديدة بين الدول. وقد حان الوقت لتهيئة الظروف لمنع استخدام الفضاء الإلكتروني كسلاح حرب من خلال التجسس على النظم والهياكل الأساسية للبلدان الأخرى وتخريبها وشن هجمات عليها. ويجب على الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تنظيم سلوك الدول فيما يتعلق بتلك التكنولوجيات على نحو سليم. وينبغي لها أيضا النظر في أهمية الإنترنت والشبكات الاجتماعية في إطار جهودنا لبناء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

ولهذا السبب، ستقدم البرازيل مقترحات لإنشاء إطار مدني متعدد الأطراف لإدارة واستخدام شبكة الإنترنت، فضلا عن اتخاذ تدابير لضمان الحماية الفعالة للبيانات والمعلومات التي تمر عبر الشبكة. ويجب علينا إنشاء آليات متعددة الأطراف للشبكة العالمية، تكون قادرة على ضمان المبادئ الرئيسية. أولا، حرية التعبير والخصوصية الفردية واحترام حقوق الإنسان؛ وثانيا، الحكم الديمقراطي المفتوح المتعدد الأطراف الذي يتسم بالشفافية مع تحفيز الإبداع الجماعي والمشاركة الواسعة للمجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص؛ وثالثا، مبدأ العالمية الذي يضمن التنمية الاجتماعية والبشرية جنبا إلى جنب مع بناء مجتمعات شاملة للجميع وغير تمييزية؛ ورابعا، التنوع الثقافي دون فرض للمعتقدات أو الأعراف أو القيم؛ وخامسا، حيادية شبكة الإنترنت والتي يجب عدم تنظيمها إلا وفقا لمعايير تقنية وأخلاقية، تجعل أي تقييد لها لأغراض سياسية أو تجارية أو دينية أو أي أغراض أخرى أمرا غير مقبول. ومن ثم، فإن تسخير الإمكانيات الكاملة للإنترنت يتطلب تنظيم الشبكة على نحو مسؤول بما يكفل حرية التعبير والأمن واحترام حقوق الإنسان في آن معا.

النقل العام والإصلاح في المناطق الحضرية؛ وميثاق للتعليم، أعظم جواز سفر لنا إلى المستقبل، والذي ستدعمه رسوم امتياز من الإيرادات النفطية والصندوق الاجتماعي للبترو؛ وميثاق للصحة ينص على توفير أطباء لمساعدة البرازيليين في مناطق البلد الأشد فقرا والأكثر بعدا؛ وميثاق بشأن المسؤولية المالية لكفالة الجدوى الاقتصادية لهذه المرحلة الجديدة في تاريخنا.

على الرغم من أننا تجاوزنا أشد مراحل الأزمة، فإن حالة الاقتصاد العالمي لا تزال هشة في ظل مستويات غير مقبولة من البطالة. ووفقا للاحصاءات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، هناك أكثر من ٢٠٠ مليون عاطل في جميع أنحاء العالم.

وتؤثر تلك الظاهرة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وهذا هو الوقت المناسب لكي نقوم بتعزيز اتجاهات الاقتصاد العالمي نحو النمو، وهي الاتجاهات التي تشير إلى بوادر الانتعاش. ولا يمكن للبلدان الناشئة بمفردها أن تكفل استئناف النمو العالمي. ولا بد لنا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن ننخرط في اتخاذ إجراءات منسقة بغية الحد من البطالة واستعادة زخم التجارة الدولية. ونحن جميعا في مركب واحد.

إن بلدي يستعيد النمو على الرغم من الأزمة الدولية على مدى الأعوام القليلة الماضية. وقد اعتمدنا على ثلاثة عناصر رئيسية - أولا، الالتزام بسياسات عامة سليمة للاقتصاد الكلي؛ ثانيا، مواصلة ودعم سياسات عامة ناجحة للإدماج الاجتماعي؛ وثالثا، اعتماد تدابير تروم زيادة إنتاجيتنا، ومن ثم، تنافسيتنا على الصعيد الدولي. نحن ملتزمون بتثبيت الاستقرار والتحكم في التضخم، وتحسين نوعية الإنفاق العام، ودعم الأداء الضريبي المناسب. ونعرب مجددا عن تأييدنا لإصلاح صندوق النقد الدولي. فإدارة الصندوق ينبغي أن

الاجتماعي والتغلب على الفقر المدقع، كما نفعل، أوجدنا حشدا هائلا من المواطنين الذين يتمتعون بنوعية حياة أفضل ولديهم المزيد من الفرص للحصول على المعلومات ولديهم وعي أكبر بحقوقهم، إنهم مواطنون تراودهم آمال جديدة ورغبات جديدة ولديهم مطالب جديدة.

وكانت المظاهرات التي خرجت في حزيران/يونيه الماضي في البرازيل جزءا لا يتجزأ من عملية بناء الديمقراطية والتغيير الاجتماعي في بلدنا. وحكومتني لم تقمعهما؛ بل على العكس، فقد استمعت إلى الأصوات الهادرة في الشوارع وفهمتتها. وقد استمعنا وفهمنا لأننا أنفسنا جئنا من الشوارع. فنحن أنفسنا قد بلغنا سن الرشد وترعرعنا في خضم النضالات الكبيرة التي خاضتها البرازيل. والشارع هو أرضنا وقاعدتنا. والمتظاهرون لم يطالبوا بالعودة إلى الماضي. ولكنهم طالبوا بمواصلة التقدم نحو مستقبل يكفل المزيد من الحريات والمزيد من المشاركة والمزيد من المكاسب الاجتماعية.

وفي البرازيل، سجلنا في هذا العقد أكبر انخفاض في التفاوت الاجتماعي خلال السنوات الخمسين الماضية. وفي هذا العقد، أنشأنا نظاما للحماية الاجتماعية سمح لنا بالقضاء على الفقر المدقع تقريبا. ونحن نعلم تماما أن الديمقراطية تولد الرغبة في المزيد من الديمقراطية وأن الإدماج الاجتماعي يخلق مطالب بالمزيد من الإدماج الاجتماعي وأن نوعية الحياة توظف توق الناس للمزيد من التحسن في نوعية الحياة. وبالنسبة لنا، فإن كل التقدم الذي تحقق حتى الآن هو مجرد بداية. فاستراتيجيتنا الإنمائية تتطلب تحقيق المزيد، حسب رغبة جميع البرازيليين.

والاستماع لا يكفي. ويجب علينا أن نعمل. ويجب علينا تحويل هذه الطاقة الاستثنائية إلى إنجازات للجميع. ولذلك، دشنت خمسة مواثيق رئيسية: ميثاق لمكافحة الفساد والإصلاح السياسي؛ وميثاق للتنقل الحضري يهدف إلى تحسين وسائل

القرن. ويشكل سكان البرازيل من الأصول السورية عنصرا هاما من هويتنا الوطنية، وبالتالي، فإن بلدنا يهتم اهتماما بالغا بمأساة الشعب السوري. ولا بد من الحيلولة دون قتل الأبرياء، النساء والأطفال والمسنين، وإسكات أصوات الأسلحة سواء كانت تقليدية أو كيميائية، وسواء استخدمتها الحكومة أو الثوار. ليس هناك أي سبيل عسكري للخروج من المأزق. والحل الوحيد هو عن طريق التفاوض والحوار والتفاهم.

وكان قرار سوريا الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنفاذه فوراً تطورا هاما. وهكذا، فإن هذا الإجراء حاسم للتغلب على النزاع، وهو يساهم في بناء عالم خال الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشدد على أن استخدام هذه الأسلحة مشين وغير مقبول تحت أي ظرف كان. ولهذا فإننا نؤيد الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية. ومن واجب الحكومة السورية أن تنفذ الاتفاق بصورة كاملة وأن تفعل ذلك بحسن نية وبروح من التعاون. ومهما يكن من أمر، فإننا نرفض التدخلات الانفرادية المناهضة للقانون الدولي وبدون إذن من مجلس الأمن، فلن يؤدي ذلك سوى إلى استفحال حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وزيادة المعاناة الإنسانية.

وعلى نفس المنوال، فإن السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين قد اتخذ بعدا جديدا وملحا بالنظر إلى التغييرات الهائلة التي يشهدها الشرق الأوسط حاليا. لقد حان الوقت للاستجابة لتطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة. كما حان الوقت لكي نحقق توافقا واسعا في الآراء على الصعيد الدولي تأييدا لحل الدولتين. وينبغي للمحادثات الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن تثمر نتائج عملية وهامة صوب التوصل إلى اتفاق.

لقد أثبت تاريخ القرن العشرين أن التخلي عن تعددية الأطراف يمهّد السبيل للحروب وما ينجم عنها من بؤس ودمار

تجسد وزن البلدان الناشئة والنامية في الاقتصاد العالمي. وتأخير ذلك الإصلاح التكيفي سيزيد من تقويض مشروعية الصندوق وفعاليته.

ستحل في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبذلك، سيتيح لنا الفرصة للقيام بالإصلاح العاجل الذي ما فتئنا ندعو إليه منذ مؤتمر القمة. ولا بد من تفادي الهزيمة الجماعية المتمثلة في الوصول إلى عام ٢٠١٥ بدون أن يكون لدينا مجلس أمن قادر على الاضطلاع بمسؤولياتها بصورة كاملة في عالم اليوم. ومحدودية التمثيل بمجلس الأمن مسألة تثير بالغ القلق، بالنظر إلى التحديات التي تنطوي عليها فترة ما بعد القرن القرن الحادي والعشرين. ويتجلى هذا القلق في الصعوبة الكبيرة لإيجاد حل للأزمة السورية وحالة الشلل فيما يتعلق بالقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. وقد تسبب التقاطب المتكرر بين الأعضاء الدائمين بشأن المسائل الهامة في عجز خطير. يجب أن نمنح المجلس أصواتا مستقلة وبناءة. ولن يتنسى سد العجز الحالي الذي يعانيه المجلس من حيث تمثيله ومشروعته والتغلب عليه، إلا بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وبإدراج البلدان النامية في الفئتين.

إن المناقشة العامة تتيح الفرصة للتأكيد مجددا على المبادئ الأساسية التي تستنير بها سياسة بلدي الخارجية وموقفنا فيما يتعلق بالمسائل الملحة المدرجة على جدول الأعمال الدولي اليوم. ونحن نستهدي فيما نتخذه من إجراءات بالدفاع عن عالم متعدد الأطراف يسوده القانون الدولي، تكون فيه الغلبة للحلول السلمية للنزاعات، ويسوده السعي إلى نظام قائم على التضامن والعدل، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

تسببت الأزمة في سوريا في حالة من الاضطراب، وهي تثير مشاعر الغضب. فقد نجمت عن عامين ونصف من الأرواح المزهقة والدمار الواسع النطاق أكبر أزمة إنسانية في



أطوار التاريخ المدوّن، كانت تطلعات الأفراد تخضع لتروات الطغاة والإمبراطوريات، وأوجه الانقسام بسبب العرق أو الدين أو الانتماء القبلي تُحلّ بالسيف وتصادم الجيوش.

ولم يكن من الممكن تصور فكرة أن تلتقي الأمم والشعوب معا في سلام من أجل حل منازعاتها بالوسائل السلمية وتعزيز الرخاء المشترك. وكان ثمن تحويل تفكيرنا المذابح المروعة لحربين عالميتين. ولم يكن القادة الذين أنشأوا الأمم المتحدة ساذجون. فهم لم يعتقدوا بأنه يمكن لهذه الهيئة القضاء على جميع الحروب. ولكن في أعقاب مقتل الملايين وتحول أجزاء من القارات إلى أنقاض، ومع تطوير الأسلحة النووية التي يمكن أن تمحي الكوكب عن الوجود، فقد أدركوا أنه لم يكن بوسع البشرية إن تبقى باتباعها الطريق الذي كانت تسلكه. لقد قدموا لنا هذه المؤسسة، إيماناً منهم بأنه يمكن لها أن تتيح المجال لنا لكي نحل الصراعات وننفذ قواعد السلوك ونوجد عادات التعاون البناء التي تزداد قوة على مر الزمن.

وفي الواقع، أحدثت الأمم المتحدة فرقا على مدى عقود من الزمن، من المساعدة في القضاء على الأمراض إلى تعليم الأطفال والتوسط لتحقيق السلام. لكن على غرار كل جيل جديد من القادة، فإننا نواجه تحديات كبرى، ولا تزال هذه الهيئة تُختبر. والسؤال هو ما إذا كنا نملك الشجاعة والحكمة بوصفنا دولا أعضاء وأفرادا في المجتمع الدولي للتصدي بقوة لتلك التحديات. هل يمكن للأمم المتحدة أن تحتاز اختبار زماننا؟

وطوال الجزء الأكبر من فترة ولايتي بوصفي رئيسا، فإن بعض أكثر التحديات إلحاحا كانت تدور حول الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد وحول جهودنا الرامية إلى التعافي من الأزمة الاقتصادية الأسوأ في حياتنا. والآن، وبعد مرور خمس سنوات على انهيار الاقتصاد العالمي، وبفضل الجهود المنسقة التي تبذلها البلدان الممثلة هنا اليوم، يجري تهيئة

إنسانيين. كما بين تاريخ القرن العشرين أن تعزيز تعددية الأطراف يحقق المكاسب على الصعد الأخلاقية والسياسية والمؤسسية. وبالتالي، أود أن أكرر النداء لتأييد تضافر الإرادة السياسية على نحو واسع وفعال بغية استدامة وتنشيط النظام المتعدد الأطراف، الذي تمثل الأمم المتحدة ركنه الرئيسي.

لدى إنشاء الأمم المتحدة، كانت لشعوب العالم آمال كبيرة بأن تتمكن البشرية من التغلب على جراح الحرب العالمية الثانية، بل أن يتسنى لها القيام، على أنقاض الدمار والمجازر، بإعادة بناء عالم جديد ينعم بالحرية والتضامن والرفاه، ومن مسؤوليتنا جميعا أن نبقي على شعلة هذا الأمل متقدة في النفوس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية):** كل عام نجتمع لنعيد التأكيد على الرؤية التأسيسية لهذه المؤسسة. على مدى معظم



ولكن مجرد إلقاء نظرة سريعة على العناوين الرئيسية للأخبار اليوم يشير إلى أن الأخطار لا تزال قائمة. ففي كينيا، شهدنا الإرهابيين يستهدفون المدنيين الأبرياء في مركز تجاري مزدحم. ونحن نتعاطف مع أسر الأشخاص المتضررين. وفي باكستان، قام مفجر انتحاري في الآونة الأخيرة بقتل ما يقرب من ١٠٠ شخص خارج أحد الكنائس. وفي العراق، لا تزال عمليات القتل والسيارات المفخخة تشكل جزءا رهيبا من الحياة.

وفي الوقت نفسه، تفكك تنظيم القاعدة ليصبح شبكات إقليمية وميليشيات، مما لا يتيح له القدرة في هذه المرحلة على شن هجمات مثل تلك التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، غير أنها تشكل تهديدات خطيرة على الأعمال التجارية والحكومات والدبلوماسيين والمدنيين في جميع أنحاء العالم. وبنفس القدر من الأهمية، كشفت الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن انقسامات عميقة داخل المجتمعات، حيث انهارت الأنظمة القديمة وتتصارع الشعوب مع ما هو آت. وفي كثير من الأحيان تواجه الحركات السلمية بالعنف من جانب الذين يقاومون التغيير ومن جانب المتطرفين الذين يحاولون اختطاف التغيير. وعاد ظهور الصراع الطائفي، ولا يزال احتمال انتشار أسلحة الدمار الشامل يلقي بظلاله على مساعي تحقيق السلام. ولم نشاهد مكانا تصطدم فيه هذه الاتجاهات بقوة أكبر مما عليه الحال في سوريا. فقد وُجّهت هناك الاحتجاجات السلمية ضد نظام سلطوي بالقمع والقتل. وفي تصد لهذه المذابح، عاد الكثير من الناس ليمسكوا بهوياتهم الطائفية - العلويون والسنة والأكراد والمسيحيون - وتفاقمت الحالة لتصبح حربا أهلية.

وأدرك المجتمع الدولي المخاطر في وقت مبكر، ولكن استجابتنا لم تتناسب وحجم التحدي. ولا يمكن للمعونة أن تواكب معاناة الجرحى والمشردين. وولدت عملية السلام مية. وعملت أمريكا وغيرها على تعزيز المعارضة المعتدلة،

فرص العمل، واستقرت النظم المالية العالمية ويجري انتشار الناس مرة أخرى من برائن الفقر. ولكن هذا التقدم لا يزال هشاً وغير متساو، وما زال يتعين علينا العمل معا لضمان إمكانية وصول مواطنينا إلى الفرص التي يحتاجون إليها من أجل تحقيق الازدهار في القرن الحادي والعشرين.

كما عملنا معا من أجل إنهاء عقد من الحرب. قبل خمس سنوات كان ما يقرب من ١٨٠.٠٠٠ من الأمريكيين يخدمون في مناطق خطيرة، وكانت الحرب في العراق المسألة المهيمنة في علاقتنا مع بقية العالم. واليوم، غادرت جميع قواتنا العراق. وسينهي التحالف الدولي العام القادم الحرب في أفغانستان، بعد أن حقق مهمته المتمثلة في تفكيك العمود الفقري لتنظيم القاعدة الذي هاجمنا في ١١ أيلول/سبتمبر.

بالنسبة الولايات المتحدة، تعني هذه الظروف أيضا التحول من قاعدة الحرب المستمرة. بالإضافة إلى إعادة قواتنا إلى الوطن، فقد عملنا على الحد من استخدام الطائرات بدون طيار، بحيث لا تستهدف سوى الذين يشكلون تهديدا وشيكا ومستمرًا على الولايات المتحدة، في الحالات التي يتعذر فيها القبض عليهم وعندما يكون هناك شبه تأكيد بعدم وقوع إصابات بين المدنيين. ونعكف على نقل المحتجزين إلى بلدان أخرى ومحاكمة الإرهابيين في المحاكم، مع العمل بجدية في الوقت نفسه على إغلاق معتقل خليج غوانتانامو. وكما قمنا باستعراض الكيفية التي ننشر بها قدراتنا العسكرية غير العادية بطريقة تجسد مثلنا العليا، بدأنا باستعراض الطريقة التي يجري بها جمع المعلومات الاستخبارية، لكي تتمكن من تحقيق التوازن على النحو المناسب بين الشواغل الأمنية المشروعة للمواطنين والحلفاء والشواغل المتعلقة بالخصوصية التي يتشاطرها جميع الناس.

ونتيجة لهذا العمل والتعاون مع الحلفاء والشركاء، أصبح العالم أكثر استقرارا مما كان عليه قبل خمس سنوات.

واليهود الذين قضوا في غرف الغاز، وعشرات الآلاف من الإيرانيين الذين سُمُّوا.

والأدلة دامغة على أن النظام الأسد قد استخدم هذه الأسلحة في ٢١ آب/أغسطس - وقد قدم مفتشو الأمم المتحدة بيانا واضحا للنتائج التي توصلوا إليها بأن صواريخ متطورة أطلقت كميات كبيرة من غاز السارين. على مدنيين. وقد تم إطلاق تلك الصواريخ من حي يسيطر عليه النظام وسقطت في أحياء للمعارضة. إن الإيحاء بأن أي جهة غير النظام قد أطلقتها لاستخفاف بمنطق البشر والشرعية.

وأعلم أنه في المرحلة التي أعقبت مباشرة الهجوم كان هناك من يشكك في مشروعية حتى ضربة محدودة في ظل عدم وجود ولاية واضحة من مجلس الأمن.

ولكن دون التهديد باتخاذ إجراء عسكري حقيقي، لم يبد مجلس الأمن عزمًا على القيام بأي عمل مطلقًا. ومع ذلك، وكما سبق أن ناقشت مع الرئيس بوتين على مدى أكثر من سنة، ومؤخرا في سانت بطرسبرغ، فلني أفضل دائما العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه المسألة. وفي الأسابيع العديدة الماضية، توصلت الولايات المتحدة وروسيا وحلفاؤنا إلى اتفاق على إخضاع الأسلحة الكيميائية التابعة لسوريا للرقابة الدولية ومن ثم تدميرها.

لقد خطت الحكومة السورية الخطوة الأولى من خلال التصريح بحجم مخزوناتها. ولا بد الآن من اتخاذ قرار قوي من قبل مجلس الأمن بهدف التحقق من وفاء نظام الأسد بالتزاماته، ويجب أن تترتب عن هذا الأمر عواقب إذا لم يقيم النظام بذلك. وإذا لم تتمكن من الاتفاق على هذا الأمر، عندها سيبدو جليا أن الأمم المتحدة غير قادرة على إنفاذ أبسط قانون من القوانين الدولية الأساسية. ومن ناحية أخرى، إذا نجحنا، فإن ذلك سيبعث برسالة قوية مفادها أن استخدام الأسلحة

ولكن الجماعات المتطرفة مع ذلك تزرع جذورها لاستغلال هذه الأزمة.

لكن حلفاء الأسد التقليديين ساندوه، مشيرين إلى مبادئ السيادة من أجل حماية النظام. في ٢١ آب/أغسطس، استخدم النظام الأسلحة الكيميائية في هجوم أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص، بمن فيهم مئات الأطفال. واليوم، فإن الأزمة في سوريا وزعزعة الاستقرار في المنطقة تؤثران في صميم التحديات الأوسع نطاقا التي يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها الآن. كيف ينبغي لنا أن نستجيب للتزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس التزاعات بين البلدان فحسب، ولكن أيضا الصراعات داخلها؟ كيف يمكننا معالجة الاختيار بين الوقوف بلا شفقة بينما يتعرض الأطفال لغاز الأعصاب، وبين إيقاع أنفسنا في شر حرب أهلية لبلد آخر؟ ما هو الدور الذي تضطلع به القوة في حل المنازعات التي تهدد استقرار المنطقة وتقوض جميع المعايير الأساسية للسلوك المتحضر؟ وما هو الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والقانون الدولي في تلبية النداءات من أجل تحقيق العدالة؟

اليوم، أود أن أوضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذه المسائل.

فيما يتعلق بسوريا، فإننا نعتقد، وكنقطة انطلاق، يجب على المجتمع الدولي إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية. وعندما أعربت عن استعدادي لإصدار أمر بشن ضربة محدودة على نظام الأسد ردا على استخدامه السافر للأسلحة الكيميائية، فإنني لم أفعل ذلك باستخفاف. لقد فعلت ذلك لاعتقادي بأن إنفاذ مجدٍ لحظر يزيد عمر بداياته على عمر الأمم المتحدة نفسها يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالح العالم. وافق ٩٨ في المائة من البشرية على الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية، حتى في الحرب. ومما يعززه الذكريات الأليمة لصور الجنود المختنقين في الخنادق،

تكتيف الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة. لقد خصصت أمريكا أكثر من بليون دولار لذلك المسعى، واليوم يمكنني أن أعلن أننا سنوفر مبلغا إضافيا قدره ٣٤٠ مليون دولار. ولا يمكن أن تحل المساعدة محل الحل السياسي الذي يعطي للشعب السوري الفرصة للشروع في تعمير بلده، غير أن بوسعها مساعدة من هم في أمس الحاجة إلى البقاء على قيد الحياة.

فما هي الاستنتاجات الأعم التي يمكن استخلاصها من السياسة الأمريكية إزاء سوريا؟ أعلم أن هناك من يشعرون بالإحباط لعدم رغبتنا في استخدام قوتنا العسكرية من أجل الإطاحة بالأسد، ويرى هؤلاء أن عدم القيام بذلك يدل على ضعف العزم الأمريكي إزاء المنطقة. وأشار البعض الآخر إلى أن امتناعي عن توجيه ضربات عسكرية محدودة للحيلولة دون استخدام مزيد من الأسلحة الكيميائية يدل على أننا لم نتعلم شيئا من العراق، وأن أمريكا تواصل السعي للسيطرة على الشرق الأوسط لأغراضنا الخاصة. وتعكس الحالة في سوريا تناقضا ما زال موجودا في المنطقة على مدى عقود من الزمن. لقد انتقدت الولايات المتحدة لتدخلها في المنطقة واتهمت بأن لها يدا في جميع أشكال التآمر هناك. وفي الوقت نفسه، يوجه للولايات المتحدة اللوم على عدم القيام بما فيه الكفاية لحل مشاكل المنطقة، وعلى إظهار اللامبالاة تجاه معاناة الشعوب المسلمة.

وإنني مدرك أن تفكيرنا من هذا القبيل أمر لا يمكن تفاديه - في ضوء دور أمريكا في العالم. بيد أن هذه المواقف المتناقضة تخلف أثرا من الناحية العملية على دعم الشعب الأمريكي لمشاركتنا في المنطقة وتتيح لزعماء في المنطقة، وكذلك في المجتمع الدولي أحيانا، أن يتجنبوا مواجهة المشاكل العسيرة بأنفسهم. إذن، أود في هذه المناسبة أن أغتنم الفرصة لتحديد ملامح السياسة الأمريكية التي انتهجناها حيال الشرق الأوسط

الكيميائية ليس له مكان في القرن الحادي والعشرين وأن هذه المنظمة تعني ما تقول.

وينبغي أن يرمي اتفاقنا بشأن الأسلحة الكيميائية إلى تنشيط الجهود الدبلوماسية على نطاق أوسع بهدف التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا. ولا أعتقد أن العمل العسكري من جانب أولئك الموجودين في سوريا أو القوى الخارجية يمكن أن يحقق السلام الدائم، ولا أعتقد أن أمريكا أو أي دولة أخرى ينبغي أن تحدد من سيقود سوريا. فذلك أمر يقرره الشعب السوري وحده. ومع ذلك، لا يمكن لقائد ارتكب المذابح بحق مواطنيه وأطلق الغاز على الأطفال حتى الموت استعادة الشرعية لقيادة بلد عمه التمزق والانقسام. والفكرة القائلة إن سوريا يمكنها العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل الحرب إنما هي ضرب من الخيال.

لقد حان الوقت لأن تدرك روسيا وإيران أن الإصرار على حكم الأسد سيؤدي مباشرة إلى النتائج التي يخشيها - فتح المجال للعنف المتزايد على أيدي المتطرفين. وفي المقابل، علينا نحن الذين نواصل تقديم الدعم للمعارضة المعتدلة إقناعهما بأن الشعب السوري لا يمكنه تحمل انهيار مؤسسات الدولة وأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية دون معالجة المخاوف والشواغل المشروعة للعلويين والأقليات الأخرى.

نحن ملتزمون بالعمل على انجاح هذا المسار السياسي، وإذا نسعى إلى التوصل إلى تسوية، علينا أن نتذكر أن هذا مسعى لا يقوم على منطق الربح والخسارة. فنحن لم نعد في حرب باردة. فليست هناك لعبة كبرى لكسبها، وليست لأمريكا أي مصلحة في سوريا تتعدى رفاه شعبها واستقرار جيرانها وإزالة الأسلحة الكيميائية وكفالة ألا تصبح ملاذا آمنا للإرهابيين. وأرحب بجميع الدول ذات النفوذ والقدرة على المساعدة في التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الأهلية في سوريا. وإذا نمضي قدما بعملية جنيف، أحث جميع الدول الممثلة هنا على

لتحقيق هذه الأهداف تكون حينما تشارك مع المجتمع الدولي ومع بلدان وشعوب المنطقة.

إذن، ما الذي يعنيه ذلك ونحن نمضي للأمام؟ على المدى القصير، فإن مساعي أمريكا الدبلوماسية ستتركز على مسألتين محددتين: سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية، والتزاع العربي - الإسرائيلي. وفي حين أن هاتين المسألتين ليستا السبب وراء جميع مشاكل المنطقة، فقد كانتا مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار لفترة طويلة جدا وتسويتيهما يمكن أن تسهم في أن تكون أساسا لتحقيق سلام أوسع نطاقا.

كانت هناك حالة عزلة بين الولايات المتحدة وإيران، منذ اندلاع الثورة الإسلامية في ١٩٧٩. وانعدام الثقة هذا له جذور عميقة. إذ طالما اشتكى الإيرانيون من التاريخ الطويل للتدخل الأميركي في شؤونهم ودور أميركا في الإطاحة بحكومة إيرانية خلال الحرب الباردة. من ناحية ثانية، يرى الأميركيان حكومة إيرانية أعلنت الولايات المتحدة عدوا واحتجزت، مباشرة أو عن طريق عملاء، رهائن أميركان وفتكت بعسكريين ومدنيين أميركان، وهددت بتدمير حليفنا إسرائيل.

وأنا لا أعتقد أن هذا التاريخ العسير يمكن تجاوزه بين ليلة وضحاها. فالشكوك عميقة جدا، لكنني أؤمن بأننا إذا استطعنا حل مسألة برنامج إيران النووي، فإن من شأن ذلك أن يشكل خطوة كبيرة في الطريق الطويل نحو علاقة مختلفة، علاقة تركز على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل.

ومنذ تسلمي منصبي أوضحت في خطابات إلى القائد الأعلى في إيران ومؤخرا إلى الرئيس روحاني، أن أمريكا تحبذ تبديد دواعي قلقها بخصوص برنامج إيران النووي سلميا، على الرغم من أننا عازمون على منع إيران من تطوير سلاح نووي. فنحن لا نسعى لتغيير النظام ونحن نحترم حق الشعب الإيراني في أن تكون لديه طاقة نووية لأغراض سلمية.

وشمال أفريقيا وما ستكون طبيعة سياستي خلال ما تبقى من ولايتي الرئاسية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتوظيف جميع عناصر قوتنا، بما في ذلك القوة العسكرية، لتأمين مصالحنا الأساسية في المنطقة. ونحن سنتصدى للعدوان الخارجي على حلفائنا وشركائنا، كما فعلنا في حرب الخليج. وسنضمن التدفق الحر للطاقة من المنطقة إلى العالم. ورغم أن أمريكا تعمل باطراد على خفض اعتمادنا على النفط المستورد، فإن العالم ما زال يعوّل على إمدادات الطاقة من المنطقة، وإن أي تعطيل حاد يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد العالمي كله. وسنعمل على تفكيك الشبكات الإرهابية التي تهدد شعبنا. وأيضا كان ذلك ممكنا، سنبنّي قدرات وطاقات شركائنا وسنحترم سيادة الأمم وسنعمل من أجل التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب. لكن حينما يكون من الضروري الدفاع عن الولايات المتحدة في وجه هجوم إرهابي، فإننا سنتخذ إجراء مباشرا. أخيرا، إننا لن نتساهل حيال تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومثلما نعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا تهديدا لأمننا القومي، فإننا نرفض تطوير أسلحة نووية بحيث يمكن أن يطلق العنان لسباق أسلحة نووية في المنطقة وأن يقوض نظام عدم الانتشار في العالم.

والآن، فأن يقال إن تلك هي مصالح أمريكا الأساسية لا يعني أن هذه هي مصالحنا الوحيدة. إننا نؤمن أن من بين مصالحنا أن نرى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة سلمية ومزدهرة، وسنواصل الدعوة إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق المفتوحة، لأننا نرى أن هذه الممارسات تحقق السلام والرخاء. لكنني أعتبر كذلك أنه نادرا ما نستطيع تحقيق هذه الأهداف من خلال إجراء أمريكي أحادي، وبوجه خاص من خلال إجراء عسكري. وقد بين لنا العراق أن الديمقراطية لا يمكن ببساطة فرضها بالقوة. إنما أفضل وسيلة

وسوف يساعد الشعب الإيراني إظهار قدراته الاستثنائية في مجالات التجارة والعلوم والثقافة والتعليم.

نحن مصممون أيضاً على حل صراع أقدم من خلافاتنا مع إيران، ألا وهو الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لقد أوضحت أن الولايات المتحدة لن تفرط أبداً في التزامها بأمن إسرائيل، ولا في دعمنا لوجودها بوصفها دولة يهودية. في وقت سابق من هذا العام، في القدس، ألهمني شباب إسرائيليون هبوا دفاعاً عن إيمانهم بضرورة السلام، وبعдалته وإمكانية تحقيقه؛ وأعتقد أن هناك اعترافاً متزايداً داخل إسرائيل بأن احتلال الضفة الغربية ينهش النسيج الديمقراطي للدولة اليهودية. لكن لأطفال إسرائيل الحق في أن يعيشوا في عالم تعترف فيه الدول المجتمعة في هذه الهيئة اعترافاً كاملاً ببلددهم، ونشجب فيه بشكل قاطع الذين يطلقون القذائف على منازلهم، أو يحرضون الآخرين على كراهيتهم.

وبالمثل، لن تبرح الولايات المتحدة ملتزمة بالاعتقاد بأن للشعب الفلسطيني الحق في العيش في أمن وكرامة في دولته ذات السيادة. في نفس الرحلة، أتيت لي الفرصة للاجتماع مع بعض شباب فلسطينيين في رام الله لهم من الطموح والقدرات الهائلة ما لا يضاهيه إلا إحساسهم بالألم من ألا يكون لهم مكان في مجتمع الدول. إنهم متشائمون، بشكل مفهوم، إزاء إمكانية إحراز أي تقدم حقيقي على الإطلاق، وهم يشعرون بالإحباط من جراء ما تعانيه عائلاتهم يومياً من مهانة الاحتلال. بيد أنهم يسلمون أيضاً بأن حل الدولتين هو الطريق الحقيقي الوحيد نحو السلام، لأنه مثلما يجب ألا يتشرد الشعب الفلسطيني، فإن دولة إسرائيل قد وجدت لتبقى.

لقد حان الوقت لأن يدعم المجتمع الدولي بأسره السعي إلى السلام.. لقد أظهر القادة الفلسطينيون والإسرائيليون بالفعل استعدادهم للقيام بمجازفات سياسية كبيرة. فقد نحى الرئيس عباس جهوداً كان هدفها اختصار طريق السلام،

نحن لا نسعى إلى تغيير النظام، ونحترم حق الشعب الإيراني في الحصول على الطاقة النووية السلمية. غير أننا نصر على أن تفي الحكومة الإيرانية بمسؤولياتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، أصدر المرشد الأعلى فتوى ضد صنع الأسلحة النووية، وأكد الرئيس روحاني مجدداً أن الجمهورية الإسلامية لن تصنع أبداً سلاحاً نووياً.

يمكن لتلك البيانات التي أصدرتها حكومتنا أن تشكل الأساس للتوصل إلى اتفاق حقيقي. ينبغي لنا أن نتمكن من التوصل إلى حل يحترم حقوق الشعب الإيراني وفي الوقت نفسه يطمئن العالم بأن البرنامج النووي الإيراني برنامج سلمي. لكن لكي يتسنى لنا أن ننجح، لا بد للكلمات التصالحية أن ترفقها أفعال تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها. وفي حقيقة الأمر، فإن خيارات الحكومة الإيرانية هي التي أدت إلى الجزاءات الشاملة المفروضة في الوقت الراهن. المسألة ليست فقط بين الولايات المتحدة وإيران. فقد شاهد العالم إيران وهي تتهرب من مسؤولياتها في الماضي، وله مصلحة قوية في التأكد من وفاء إيران بالتزاماتها في المستقبل.

ولكنني أريد أن أكون واضحاً. نرى من المشجع أن الشعب الإيراني منح الرئيس روحاني تفويضاً يخوله اتباع مسار أكثر اعتدالاً. وعلى ضوء التزام الرئيس روحاني المعلن بالتوصل إلى اتفاق، فأنا أوجه السيد جون كيري بمواصلة هذه الجهود مع الحكومة الإيرانية، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والصين.

قد يتضح أن العقبات كبيرة جداً، إلا أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بضرورة محاولة المسار الدبلوماسي. ففي حين لا يؤدي الوضع الراهن إلا إلى تعميق عزلة إيران، فإن التزامها الصادق باتباع مسار مختلف سوف يكون أمراً جيداً للمنطقة والعالم،



حينما بدأت التحولات السلمية في تونس ومصر، كان العالم بأسره مفعماً بالأمل. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، شأنها شأن غيرها، قد أذهلتها سرعة التحولات، وعلى الرغم من أننا لم نخل تلك الأحداث - وما كان بمقدورنا إملأؤها - فقد اخترنا أن ندعم الذين كانوا ينادون بالتغيير. وقد فعلنا ذلك بناء على الإيمان بأن تلك التحولات، وإن كانت عسيرة وتستغرق وقتاً، فإن المجتمعات القائمة على ركائز الديمقراطية والانفتاح وكرامة الفرد سوف تنعم في نهاية المطاف بقدر أكبر من الاستقرار، وسوف تكون أكثر رخاءً وسلاماً.

لقد شهدنا، على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما في مصر، مدى صعوبة ذلك التحول. فقد انتخب محمد مرسي انتخاباً ديمقراطياً لكنه أثبت أنه غير راغب في الحكم بطريقة تضم جميع الأطياف أو غير قادر على ذلك. والحكومة المؤقتة التي حلت محله استجابت لرغبات ملايين المصريين ممن كانوا يؤمنون بأن الثورة اتخذت منحى خاطئاً، لكن هذه الحكومة اتخذت هي أيضاً قرارات لا تتفق مع الديمقراطية الشاملة، وذلك بإعلانها قانون طوارئ وفرضها قيوداً على الإعلام والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة.

وبالطبع فإن أميركا تعرضت لهجمات من جميع الأطراف في هذا النزاع الداخلي؛ فقد اهتمت في آن واحد بدعم الإخوان المسلمين وبتدبير إبعادهم عن السلطة. والواقع أن الولايات المتحدة تجنبت عن قصد الانحياز إلى أي طرف. وكان اهتمامنا الأول طيلة هذه السنوات القليلة الماضية هو تشجيع قيام حكومة تجسد تجسداً مشروعاً لإرادة الشعب المصري، وتقر بأن الديمقراطية الحقيقية تستوجب احترام حقوق الأقليات وسيادة القانون وحرية الرأي والتعبير والتجمع، وقيام مجتمع مدني قوي.

وقرر الذهاب إلى طاولة المفاوضات، فيما أفرج رئيس الوزراء نتنياهو عن أسرى فلسطينيين وأكد التزامه بقيام دولة فلسطينية. ومحور المحادثات الراهنة قضايا الوضع النهائي للحدود والأمن واللاجئين والقدس.

لذلك، ينبغي لنا نحن الباقين أن نكون على استعداد للمجازفة أيضاً. وأصدقاء إسرائيل، بمن فيهم الولايات المتحدة، عليهم أن يعترفوا بأن أمن إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية يعتمد على تحقيق قيام دولة فلسطينية وعلينا أن نعلن ذلك بوضوح. ويجب على الدول العربية، وكل من يساند الفلسطينيين، أن يدركوا أن الاستقرار لن يتأتى إلا من خلال حل الدولتين وتحقيق أمن إسرائيل.

وعلىنا جميعاً أن نعترف بأن السلام سيكون الأداة القوية لإحلاق الهزيمة بالمتطرفين في جميع أرجاء المنطقة وتشجيع المستعدين لبناء مستقبل أفضل. إضافة إلى ذلك، فإن العلاقات التجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن تشكل محركاً للنمو والفرص في زمن يقبع فيه الكثيرون من شباب المنطقة بلا عمل. إذن، فهيا لنخرج من قوقعة التحامل المعتاد وإلقاء اللوم. ولنساند القادة الفلسطينيين والإسرائيليين المستعدين للسير في الطريق الوعرة نحو السلام.

إن الاختراقات الحقيقية في هاتين القضيتين - البرنامج النووي الإيراني، والسلام الإسرائيلي الفلسطيني - سوف تكون لها آثار إيجابية وعميقة على كل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن الاضطرابات الراهنة الناتجة عن الربيع العربي تذكرنا بأن تحقيق السلام العادل والدائم لا يمكن قياسه فقط بما تبرمه الدول من اتفاقات فيما بينها. وإنما يقاس تحقيق السلام بقدرتنا على تسوية الصراعات وإشاعة العدل بين الأمم. ووفقاً لذلك المقياس يتضح أنه لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين عمله.



صراعات طاحنة تتوقف، كان آخرها في أيرلندا الشمالية، عندما أدرك الكاثوليك والبروتستانت أخيراً أن حلقة الصراع اللاهوائي تجعل المجتمعين المحليين يتخلفان عن ركب عالم سريع الحركة. ولذلك فإننا نعتقد أنه يمكن التغلب على هذه الصراعات الطائفية ذاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة تتحلى بتواضع اكتسبته بعد مشقة عندما يتعلق الأمر بقدرتنا على الحكم على الأحداث داخل البلدان الأخرى. قد يكون مفهوم الإمبراطورية الأمريكية وسيلة دعاية مفيدة، لكن لا أساس له في السياسة الأمريكية الحالية أو الرأي العام الأمريكي الحالي. والواقع أن المناقشات التي جرت مؤخراً في الولايات المتحدة بشأن سوريا تبين بوضوح أن الخطر الذي يهدد بالعالم ليس في أمريكا تتلف إلى توريط نفسها في شؤون البلدان الأخرى أو التصدي لكل مشكلة في المنطقة باعتبارها مشكلتها. يتمثل الخطر الذي يهدد بالعالم في أن الولايات المتحدة، بعد عقد من الحرب، تساورها عن حق شواغل بشأن قضايا داخلية وتذكر العداء الذي أثاره انخراطنا في المنطقة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ويمكن أن تفك ارتباطها، مما يخلق فراغاً في القيادة لا توجد دولة أخرى مستعدة لسده.

أعتقد أن فك الارتباط هذا سيكون خطأ. وأعتقد أن على الولايات المتحدة أن تواصل الانخراط من أجل أمننا الذاتي، لكنني أعتقد أيضاً أن العالم أفضل له. قد يختلف البعض معي، لكنني أعتقد أن أمريكا فريدة من نوعها، ويرجع ذلك جزئياً إلى أننا أظهرنا الاستعداد، من خلال التضحية بالدم والثروات، ليس دفاعاً عن مصالحنا الذاتية الضيقة فحسب، بل من أجل مصلحة الجميع. غير أنني يجب أن أكون صريحاً، إذ من المرجح بدرجة أكبر أن نستثمر طاقاتنا في تلك البلدان التي تريد أن تعمل معنا، في تلك البلدان التي تستثمر في شعوبها، لا في حفنة من الفاسدين، تلك البلدان التي تتبنى رؤية لمجتمع

ويظل هذا محور اهتمامنا اليوم. إذن، ستحافظ الولايات المتحدة، في مضيتها قدماً، على علاقة بناءة مع الحكومة الانتقالية تدعم المصالح الجوهرية مثل اتفاقيات كامب ديفيد ومكافحة الإرهاب. وسنواصل تقديم الدعم في مجالات تعود بالفائدة المباشرة على الشعب المصري مثل التعليم. غير أننا لم نمض في تسليم أنظمة عسكرية معينة، كما أن دعمنا سيتوقف على مدى التقدم الذي تحرزه مصر في السير على طريق أكثر ديمقراطية.

إن نهجنا حيال مصر يعكس مسألة أكبر: قد تعمل الولايات المتحدة أحياناً مع حكومات لا تلي، على الأقل من وجهة نظرنا، أعلى التوقعات الدولية، ولكنها تعمل معنا في مضمار مصالحنا الجوهرية.

لكننا لن نتوقف عن تأكيد المبادئ التي تتفق مع مثلنا العليا، سواء كان هذا يعني مناهضة استخدام العنف كوسيلة لقمع المعارضين أو دعم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسوف نرفض الفكرة القائلة بأن هذه المبادئ مبادئ واردة من الغرب، لا تتوافق مع الإسلام أو العالم العربي. نحن نؤمن بأنها حق يكتسبه كل شخص لدى مولده. وفي حين أننا ندرك أن تأثيرنا سيكون محدوداً في بعض الأحيان، رغم أننا سوف نحذر من الجهود الرامية إلى فرض الديمقراطية عن طريق القوة العسكرية، ورغم أننا سنتهم في بعض الأحيان بالنفاق وعدم الاتساق، فإننا سنعمل في المنطقة على المدى الطويل. إذ أن العمل من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية هو مهمة جيل. يتضمن هذا العمل بذل الجهود لحل التوترات الطائفية التي لا تزال تطفو على السطح في أماكن مثل العراق والبحرين وسوريا.

نحن ندرك أن هذه القضايا القائمة منذ أمد طويل لا يمكن أن تحلها الجهات الخارجية؛ إنما يجب التصدي لها من جانب المجتمعات المسلمة نفسها. لكننا شهدنا من قبل

- حكومة منتخبة ديمقراطيا تكافح من أجل توفير الأمن؛ وجماعات مسلحة، متطرفة في بعض الأماكن، تحكم أجزاء من بلد ممزق - ويذهب هؤلاء المنتقدون إلى القول بأن أي تدخل من أجل حماية المدنيين محكوم عليه بالفشل. انظر إلى ليبيا. ليس هناك من هو أكثر وعيا مني بهذه المشاكل، إذ أسفرت عن مقتل أربعة من مواطني الولايات المتحدة يشار إليهم بالبنان كانوا ملتزمين تجاه الشعب الليبي، بما في ذلك السفير كريس ستيفنز - وهو رجل ساعدت جهوده الشجاعة في إنقاذ مدينة بنغازي. لكن هل هناك من يعتقد حقا أن الحالة في ليبيا كانت ستكون أفضل إذا سمح للقذافي بقتل شعبه وسجنه أو البطش به؟ إن المرجح بدرجة أكبر أن ليبيا، بدون العمل الدولي، كانت ستكون غارقة الآن في غمار حرب أهلية وإراقة للدماء.

إننا نعيش في عالم تفتقر الخيارات فيه إلى الكمال. لن تتفق الدول المختلفة على ضرورة التحرك في كل حالة من الحالات، ومبدأ السيادة هو في جوهر نظامنا الدولي. لكن السيادة لا يمكن أن تكون درعا للطغاة لارتكاب جرائم القتل العشوائي أو ذريعة يغض بها المجتمع الدولي طرفه. وفي حين أن ثمة حاجة إلى أن نتوحي التواضع في اعتقادنا بأننا نستطيع معالجة كل الشرور، وفي حين أن ثمة حاجة إلى أن نعي أن العالم مليئ بالعواقب غير المقصودة، فهل علينا أن نقبل حقا الفكرة القائلة بأن العالم لا حول له ولا قوة في مواجهة رواندا أو سريرينيتسا؟ إن كان هذا هو العالم الذي تريد الشعوب العيش فيه، عليها قول ذلك، وأن تأخذ في حسابها المنطق الوحشي للمقابر الجماعية.

أعتقد أنه يمكننا قبول مستقبل مختلف. إن كنا لا نريد الاختيار بين التراجع عن العمل والحرب، فعلينا - جميعا - تحسين قدرتنا على وضع السياسات التي تحول دون انهيار النظام الأساسي من خلال احترام مسؤوليات الدول وحقوق

يمكن للجميع أن يساهم فيه - الرجال والنساء، الشيعة أو السنة، المسلمون أو المسيحيون أو اليهود. لأن الأمم، من أوروبا إلى آسيا، ومن أفريقيا إلى الأمريكتين، التي ثابرت على درب الديمقراطية بزغت أكثر ازدهارا وأكثر سلما وأكثر استثمارا في تعزيز أمننا المشترك وإنسانيتنا المشتركة. وأعتقد أن الأمر ذاته ينطبق على العالم العربي.

يقودني هذا إلى نقطة أخيرة. ستأتي أوقات يكون انهيار المجتمعات فيها هائلا، ويمارس قد كبير من أعمال العنف ضد المدنيين، ويطالب المجتمع الدولي بالتحرك. سوف يستلزم هذا تفكيراً جديدا واتخاذ بعض الخيارات الصعبة جدا. ورغم أن الأمم المتحدة قامت لمنع الحروب بين الدول، فإننا نواجه على نحو متزايد التحدي المتمثل في منع ارتكاب المجازر داخل الدول. سوف تزداد حدة هذه التحديات، ونحن نواجه دول هشة أو فاشلة - الأماكن التي يمكن أن يُعرض فيها العنف المروع الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال للخطر من غير أمل في الحصول على الحماية من مؤسساتهم الوطنية.

لقد أوضحت أنه حتى عندما لا تكون المصالح الأساسية لأمريكا معرضة للخطر بشكل مباشر، نحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في منع ارتكاب الفظائع الجماعية وحماية حقوق الإنسان الأساسية. لكن لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نتحمل ذلك العبء بمفردنا. في مالي، أيدنا كل من التدخل الفرنسي الذي دحر بنجاح تنظيم القاعدة والقوات الأفريقية التي تحفظ السلام. وفي شرق أفريقيا، نحن نعمل مع الشركاء للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وفي ليبيا، عندما أصدر مجلس الأمن ولاية لحماية المدنيين، انضمت أمريكا إلى تحالف اتخذ إجراءات. وبسبب ما فعلنا هناك، أنقذ عدد لا يحصى من الأرواح ولم يستطع طاغية العودة إلى السلطة عبر القتل.

أعلم أن البعض ينتقد الآن العمل في ليبيا باعتباره درسا موضوعيا. إنهم يشيرون إلى المشاكل التي يواجهها البلد الآن

المدقع، ومكافحة تغير المناخ، والبدء بأعمال تجارية، وتوسيع نطاق الحرية، تاركين وراءهم المعارك الأيديولوجية القديمة التي هي من الماضي. وهذا ما يحدث في آسيا وأفريقيا، وهو يحدث في أوروبا والأمريكتين. إنه المستقبل الذي تستحقه شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كذلك، المستقبل الذي يتسنى لها أن تركز فيه على الفرص، بدلا عما إذا كانت ستعرض للقتل أو القمع بسبب من هي أو بماذا تعتقد.

مرة أخرى، أظهرت الأمم والشعوب القدرة على التغيير، والارتقاء إلى المثل العليا للبشرية، واختيار تاريخ أفضل. وفي الشهر الماضي، وقفت حيث وقف مارتن لوتر كنغ الابن قبل خمسين عاما وأخبر أمريكا عن حلمه، في الوقت الذي كان يتعذر على العديدين من أبناء جنسي أن يصوتوا لانتخاب رئيس. وفي وقت سابق من هذا العام، وقفت في الزنزانة الصغيرة التي عانى فيها نيلسون مانديلا طوال عقود، منقطعاً عن شعب بلده والعالم. كيف لنا أن نعتقد أنه لا يمكن التغلب على التحديات القائمة اليوم، بعدما شهدنا ما يمكن للروح البشرية أن تحقّقه؟ مَنْ يستطيع في هذه القاعة أن يقول إن المستقبل ملك لأولئك الذين يسعون إلى قمع تلك الروح، بدلا من أولئك الذين يسعون إلى تحريرها؟

إنني أعرف أي تاريخ أريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقف إلى جانبه. نحن على استعداد لأن نتصدى لتحديات الغد معكم، مؤمنين إيماناً راسخاً بأن جميع الرجال والنساء خلقوا في الواقع متساوين، وبأن كل فرد يتمتع بالكرامة والحقوق غير القابلة للتصرف التي لا يمكن إنكارها. لهذا السبب، نتطلع إلى المستقبل لا بخوف، ولكن بأمل. ولهذا السبب، ما فتئنا على اقتناع بأن مجتمع الأمم هذا يمكنه أن يحقق عالماً أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً للجيل المقبل.

الأفراد، من خلال فرض الجزاءات الفعالة ضد الجهات التي تنتهك القواعد، من خلال الدبلوماسية المثابرة لحل الأسباب الجذرية للصراعات لا عواقبها فقط، ومن خلال المساعدة الإنمائية التي تجلب الأمل للفئات المهمشة. نعم، في بعض الأحيان، لن يكون كل هذا كافياً، وستكون هناك لحظات يحتاج المجتمع الدولي فيها إلى التسليم بأنه ربما يلزم استخدام القوة العسكرية المتعددة الأطراف لمنع حدوث ما هو أسوأ بكثير.

في نهاية المطاف، هذا هو المجتمع الدولي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية - مجتمع دولي لا تطمع فيه الدول في أراضي أو موارد الدول الأخرى، بل مجتمع دولي نحقق فيه الغرض من تأسيس هذه المنظمة ونتحمل فيه جميعا المسؤولية، عالم يمكن أن تساعدنا فيه القواعد التي وضعت بسبب ويلات الحرب على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والحيولة دون نشوب حروب كالتى خاضها أجدادنا، عالم يمكن للبشر العيش فيه بكرامة وتلبية احتياجاتهم الأساسية، سواء كانوا يعيشون في نيويورك أو نيروبي، في بيشاور أو دمشق.

هذه أوقات غير عادية تنطوي على فرص غير عادية. وبفضل تقدم البشرية، يستطيع الطفل الذي يولد في أي مكان في العالم اليوم أن يفعل أشياء كانت قبل ٦٠ عاما ليست في متناول عامة البشر.

ولقد رأيت ذلك في أفريقيا، حيث تستعد الأمم التي تجاوزت الصراعات لأن تنتقل الآن إلى ما بعدها. إن أمريكا تقف معها في إقامة الشراكات لإطعام الجوع، وتوفير الرعاية للمرضى، وإيصال الطاقة إلى أماكن خارج الشبكة. وأرى ذلك عبر منطقة المحيط الهادئ، حيث تم انتشار مئات ملايين الناس من ربقة الفقر في جيل واحد. وأراه في كل مكان على وجوه الشباب الذين يمكنهم الوصول إلى العالم بأسره بنقرة زر، والذين يتوقون للانضمام إلى قضية القضاء على الفقر

حيث تواترها وحجمها. وهي تدفعها إلى حد كبير مشكلة الشرعية السياسية، التي تقود الذين يخضعون للحكم إلى حجب موافقتهم عليه والحد من آفاق الأنظمة المحلية. والقادة الذين يفتقدون إلى الشرعية السياسية يتشاطرون وهما مشتركا. فبدلاً من قراءة التاريخ وقيادة التحول، هم يعتقدون أن بإمكانهم شراء الوقت عن طريق القيام بأعمال غير مسؤولة ضد أبناء شعبهم. وفي نهاية المطاف، تتصاعد تلك الصراعات الداخلية وتتحول إلى حروب أهلية، مثل المأساة التي نشهدها في سوريا. وتصرفات هؤلاء القادة تخلف تداعيات على السلام والأمن خارج حدود بلدانهم. وإذا كان بعض القادة يصرون على تحديد أمنهم بطريقة تسبب انعدام الأمن لدى الأمم الأخرى، فلا يمكن تحقيق الأمن الجماعي.

إن السلام والأمن الإقليميين والدوليين يتوقفان اليوم على صون النظام المحلي في كل دولة بحد ذاتها.

السلام الداخلي الحقيقي هو المدخل إلى السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. وهذا تحدٍّ سنظل نواجهه في السنوات المقبلة.

إننا جميعاً نعلم أن الحق ليس حكراً لأحد، إني أني أود أن أتطرق إلى مهمة منظومة الأمم المتحدة برمتها. نحن جميعاً بحاجة إلى أمم متحدة قوية وكفؤة وموثوقة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله عند مجابهة الوقائع العالمية الراهنة. الأمم المتحدة التي أتكلم عنها ينبغي أن تكون هيئة قادرة على اتخاذ إجراءات لصون السلام والأمن الدوليين. ينبغي لها أن تكون قادرة على حماية الأمن والعدل والحقوق والحريات الأساسية للشعوب. كما ينبغي ألا تتخلى أبداً عن مسؤوليتها الرئيسية من أجل سياسات القوة.

ويجب علينا أن ندرك أنّ تقاعس مجلس الأمن لن يؤدي إلا إلى تشجيع الأنظمة العدوانية. فنحن بحاجة إلى أمم متحدة تستطيع إرغام مرتكبي الأعمال الوحشية على الخضوع للعدالة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي).

**خطاب السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد عبدالله غل، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله غل، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غل (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم

خالص تمانينا للسيد جون آشي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

في فجر القرن الحادي والعشرين، كانت لدينا كل الأسباب التي تدعونا إلى التفاؤل بشأن المستقبل. فمع نهاية الحرب الباردة، تحول التوازن الأخلاقي للعالم نحو السعي إلى تحقيق السلام. والسلام الدائم يعني أكثر بكثير من مجرد غياب الحرب. ونحن، المجتمع الدولي، أدركنا الضرورة الحتمية للعمل معاً من أجل إقامة نظام عالمي مستقر. إننا نحافظ على التزامنا القوي بالمبادئ العالمية لمنظومة الأمم المتحدة، وبروح من التضامن والتعاون، نعمل على تطوير جوانب التصدي الفعال لآفة الإرهاب.

ومع ذلك، إن أعماق الأزمات في عصرنا تتأني من الصراعات الداخلية. وهذه الصراعات آخذة في الازدياد من

ينتهي باتفاق القضاء عليها. لذا، فإننا نرفض بصراحة أي موقف لا يستاء من قتل الأبرياء بحد ذاته، بل يستاء من وسيلة ذلك القتل. فهذا النهج غير أخلاقي ومرفوض كلياً. وتدمير الترسانة الكيميائية التي تمتلكها سوريا يجب ألا يسمح للنظام بالتوصل من المسؤولية عن جرائمه الأخرى.

إنّ سوريا، البلد العظيم والأمة العظيمة، تستترف نفسها. ومن المشين أن يخفق مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في هذه القضية. ومن المؤسف للغاية أنّ الخلافات السياسية، وسياسات توازن القوة والاعتبارات الجغرافية السياسية تقدّمت على حتمية إنهاء المأساة. والاستمرار على هذا المسار لا يمكن أن يكون خياراً. فحين بدأت المأساة تكلمنا عن مقتل مئات الأشخاص، ثم عن الآلاف، ثم عشرات الآلاف، والآن نتكلم عن مقتل أكثر من مائة ألف شخص. وإذا لم نستطع وقف النزاع الآن، فتأكدوا أننا سنتكلم عن ضعف هذا العدد في السنة المقبلة.

ولا يمكنني تأكيد ذلك بما يكفي. يتعيّن عدم السماح للاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية أن يكون بديلاً عن استراتيجية سياسية شاملة لمعالجة الحالة في سوريا. إذ إنّ النزاع قد تطوّر إلى تهديد حقيقي للسلام والأمن الإقليميين. وأي تكرار للحروب بالوكالة في حقبة الحرب الباردة سيغرق سوريا في المزيد من الفوضى.

واستمرار أزمة اللاجئين سيشتكّل مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية حيوية للدول المضيفة، كما تعلّمنا بمرارة في مناسبات عديدة. ونعلم أنّ الحروب الأهلية هي من أكثر الحروب وحشية. كما نعرف كيف تعمّق الراديكالية والتطرف. وحالما ترسخ الجماعات المتطرفة جذورها في دولة ما، فإنها تشكل هياكل للحكم الذاتي وتصبح خطراً حقيقياً على الأمن، ليس في الداخل فحسب، بل والخارج أيضاً. وفي

وسيادة القانون. ولن نتمكن من تحقيق العالم المسالم حقاً الذي توحّاه مؤسسو الأمم المتحدة إلّا من خلال مثل تلك المنظمة. ولكن بمقدار ما يبقى ذلك هدفاً نبيلًا، فإنه ضرورة ملحة أيضاً. والعمل الحاسم هو الوسيلة الوحيدة التي بها تبقى منظومة الأمم المتحدة هامة وموثوقة. ولمواجهة هذا الواقع الجديد، نحتاج إلى مجلس أمن ديمقراطي وتمثيلي وفعال وقابل للمساءلة حقاً.

وما من مسألة تواجهنا أكثر إلحاحاً من الحالة في سوريا. اسمحوا لي أن أكون واضحاً. إنّ تركيا ترحب باتفاق الولايات المتحدة - الاتحاد الروسي للقضاء على ترسانة الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها سوريا وتدعمه بقوة. ويتعيّن ترجمة هذا الاتفاق إلى قرار ملموس لمجلس الأمن. وحين تتخلى سوريا عن ترسانتها نهائياً وإلى الأبد، سيكون ذلك مصدر ارتياح للشعب السوري وللمنطقة. وتركيا بصفتها جارة لسوريا ستقدّر تدمير تلك الأسلحة الكامل والقابل للتحقق أعظم تقدير.

بيد أنه لا يمكننا أن ننسى أنّ الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت ضد المدنيين السوريين قبل مجرد شهر واحد. ومرتكبو تلك الجريمة ضد الإنسانية يجب أن يخضعوا للمساءلة ويُساقوا إلى العدالة. كما أنني أعتبر الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية السورية فرصة. وآمل أن يكون خطوة أولى في تشكيل هيكلية أمنية لضمان القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

لكنّ النهج الأخير تجاه الحالة في سوريا يطرح أسئلة صعبة أيضاً. فلو لم تُستخدم الأسلحة الكيميائية، هل كان المجتمع الدولي سيواصل غضّ الطرف عن مقتل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص؟ وإلى متى يمكننا أن نتحمّل التهزّب من مسؤوليتنا الأخلاقية تجاه الأشخاص الذين يُقتلون حتى ونحن نتكلم هنا؟ فالنزاع لم يبدأ باستخدام الأسلحة الكيميائية، ولن



التي بدأت عام ٢٠١٠ تسجّل نهاية الوضع الراهن على نطاق المنطقة طوال قرن من الزمان. وقد كان هناك وسيبقى موجات من التصدي للتغيرات طبعاً. بيد أنه لا عودة عن الإنجازات في المنطقة، بما يشمل تونس وليبيا ومصر.

إن الشعوب العربية بوسعها بنفس القدر بناء مجتمعات تعددية. ومع ذلك ينبغي أن لا نتوقع من النظم السياسية الناشئة حديثاً أن تصبح ديمقراطيات ناضجة بين عشية وضحاها. بل لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عمليات ديمقراطية تسير ببطء ولكن باطراد بحيث تفهم المجتمعات قيمة الحلول التوفيقية. إن القضية النبيلة للشعوب العربية جديرة بدعمنا الكامل والثابت.

إن استمرار القضية الفلسطينية لأكثر من نصف قرن قد ألحق ضرراً فادحاً بمفهوم العدالة ذاته وإنكار حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولة خاصة بهم ليس له مبرر استناداً إلى خلفية أخلاقية أو سياسية أو قانونية. وعلى الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي، فإن الاستمرار في مواصلة توسيع نطاق المستوطنات غير الشرعية على الأرض الفلسطينية يبدد آفاق حل الدولتين. فقضية السلام واضحة كل الوضوح. لذلك نرحب ونؤيد تأييداً شديداً المحادثات التي بدأت بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة. ونجاح مستقبل الجهود يتوقف بصورة رئيسية على قبول الحكومة الإسرائيلية لإنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومجاورة. كذلك توجد حاجة لوجود جبهة فلسطينية متوافقة وموحدة.

هذا يفضي بنا إلى مسألة أخرى تركز عليها مصداقينا، ألا وهي مسألة قبرص. فقد باءت بالفشل المحاولات المتكررة للتوصل إلى تسوية سلمية، بما في ذلك رفض خطة عنان في عام ٢٠٠٤.

إن تركيا بوصفها ضامناً، ملتزمة التزاماً تاماً وصادقاً بإيجاد تسوية عادلة وتفاوضية. لذلك نتوقع من المجتمع الدولي أن يحث القبارصة اليونان على القيام بخطوة مماثلة في الانخراط

النهاية، إن حلّ مثل تلك المنظمات يشكل التحدي الأكبر لاستعادة الأمن في بلد ما.

يجب أن نعي التهديد ونذكر أننا مع كل يوم نخسره في التردد، تصبح آفاق سوريا المسالمة أكثر بُعداً. فبعد أن خرج الشعب السوري إلى الشوارع ضد النظام، صدرت بيانات دولية عديدة دعماً لقضيته، قوية في صياغتها ووعودها. وقد بعثت تلك الالتزامات الواضحة الآمال لدى الشعب السوري. بيد أن العديد من الدول بقيت على مسافة مريحة، لا تزعمها سوى الصور المروّعة من سوريا. وفي غضون ذلك، بقيت صرخات الاستغاثة من الشعب السوري بلا استجابة. فما الذي يمكنه أن يعادل خيبة أمل الشعب السوري وهو يعاني أسوأ مذبح في القرن الحادي والعشرين بينما يكتفي المجتمع الدولي بالمشاهدة.

إنّ هذا يقودني إلى التساؤل عما يجب القيام به. لا بد من وجود استراتيجية سليمة ذات أهداف محددة ومدروسة جيداً سعياً إلى حل سلمي. ويجب أن تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية في سوريا، وضمان السلامة والأمن الفوريين للشعب السوري والمرحلة الانتقالية الهادئة للبلد. وإنفاذ مثل هذه الاستراتيجية يستلزم مشاركة دولية حازمة وملتزمة وقوية تماماً - وهو ما ظل مفقوداً تماماً منذ بداية النزاع.

وباختصار، لا يمكننا أن نترك الشعب السوري لمصيره ولن نتركه. ويقع عبء إنهاء محنة سوريا اليوم على كاهل المجتمع الدولي. وعبارات الدعم القوية يجب أن تترافق الآن مع الأفعال الحقيقية. وعلينا ألا نكلّ عن سعينا إلى سوريا جديدة، مستقرة، سليمة وآمنة، متصالحة مع شعبها وجيرانها. ولتلك الغاية، يجب أن نستنبط وننفذ استراتيجية سياسية بقيادة الأعضاء الخمسة الدائمين والبلدان المجاورة.

لقد شهد الشرق الأوسط في السنوات الثلاث الأخيرة حقبة متميزة من التغيير الاجتماعي والسياسي. وعملية التحول



ومع ذلك هناك مسألة أخرى تستوجب اهتمامنا. من سوء الطالع، أن الخوف من الإسلام قد أصبح شكلاً جديداً من أشكال العنصرية. فهو يهدف إلى خلق عدو مصطنع وخيالي من ملايين المسلمين المحبين للسلام في جميع أرجاء العالم. ومن الجوهرى إقامة توازن بين حماية حرية التعبير والحفاظ على احترام جميع الأديان.

إن التحديات الراهنة المتمثلة في التنمية تشكل شاكلاً عالمياً. وتعمل تركيا حالياً على تقديم مساعدة شاملة وصفقة استثمارات مباشرة لأقل البلدان نمواً في العالم. إذ أن الدبلوماسية الإنسانية هدف رئيسي من أهداف السياسة الخارجية التركية. وفي الواقع، أن تركيا أصبحت في العام الماضي رابع أكبر مانح. بما في ذلك مساهمات تركيا في المنظمات غير الحكومية في مجالات الصحة والتعليم وبناء القدرات، وبلغ مجموعة المساعدة الإنسانية التركية بليون دولار في العام. إن انخراطنا في الصومال حالة مثلى. وقد خصصنا ٣٠٠ مليون دولار حتى الآن.

إن نمجنا نحو أفريقيا ضرب من ضروب الشراكة المتساوية ويصفه أفضل وصف المثل الأفريقي القائل ”إذا أردت أن تمضي سريعاً فامض لوحده“. ولكن إذا أردت أن تذهب بعيداً، فاذهب مع الجماعة“. بالنسبة لتركيا، فإن العلاقات مع أفريقيا لا تزال أولوية رئيسية.

إن تركيا مرشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وإذا ما انتخبت تركيا لشغل ذلك المقعد، فإنها سوف تنال صوتاً مستقلاً في مجلس الأمن، صوتاً يستمع إلى الجميع ويسعى إلى إيجاد حلول شاملة ودائمة من خلال الحوار. ونتوقع تأييد جميع الأعضاء لترشيحنا.

أعتقد أن الألفية الجديدة هي ألفية تسود فيها الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والرفاه العالمي وستظل تتوسع. وأعتقد أن بوسعنا إحلال سلام دولي ترسم

بحسن نية في مفاوضات يحكمها إطار زمني وموجهة نحو النتائج. أما الذين يتوجب عليهم حل هذه المسألة فهم الأتراك واليونان في قبرص. ولا بد لهم من البدء بالمفاوضات في وقت قريب في الشهر المقبل، ومن دون شروط أو استدراقات. إذ أن تسوية مسألة قبرص أمر جوهرى لكي يسود الاستقرار والسلام ربوع منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

إن التزايدات المجمدة تعرقل التعاون الإقليمي الفعال. ونحض بقوة على إيجاد حل سلمي لتزاع ناغورني - كراباخ وتحقيق سلام مستدام في منطقة القوقاز يركز على السلامة الإقليمية. لقد اقترحنا استراتيجية شاملة للتعاون والتنمية الاقتصادية الإقليمية، بالاقتران مع الانسحاب التدريجي من الأراضي المحتلة. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يكون بمثابة أساس متين للسلم الإقليمي.

ثمة مجال آخر يقتضي بدرجة كبيرة التعاون الإقليمي في منطقة البلقان. خلال السنوات القليلة الماضية، زادت تركيا من جهودها لإقامة روابط متينة مع جميع دول البلقان. وغايتنا هئية مناخ للحوار، والثقة، والتفاهم المتبادل والحل التوفيقي.

كذلك لدينا مصلحة صادقة في وجود أفغانستان آمنة ومزدهرة وسلمية. وهنا أيضاً، لا مندوحة من التعاون والملكية الإقليميين. ومن هنا، أخذت شخصياً زمام المبادرة وتوليت زمام الجهود لإنشاء عملية القمة الثلاثية بين أفغانستان، وباكستان وتركيا. فمنذ عام ٢٠٠٧، أثبت ذلك نجاحاً حقيقياً وأثق بأنه سيتبع ذلك مزيد من النجاح.

ثمة مسألة هامة أخرى تؤثر بنا جميعاً ألا وهي الإرهاب. إنها حقاً جريمة حقيقية، فالإرهاب جريمة ضد الإنسانية في غاية الخطورة، ولا بد من هزيمتها. ولا يمكننا هزيمتها إلا إذا تخلصنا من الفروقات المتعلقة ”بالإرهابي الموجود عندي وأو الإرهابي الموجود عندك“. إن الشراكة الدولية الفعالة ضد الإرهاب ما برحت أولوية رئيسية بالنسبة لتركيا.

وتعقد هذه الدورة في فترة صعبة بشكل خاص حين يواجه عالمنا عددا من التحديات الحرجة، التي تجعل من الحتمي أن نعمل في إطار ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات بصورة مجدية. ولذلك من المناسب كون موضوع هذه الدورة، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، يرشد رغبتنا وعزمنا على التعاون بصورة فعالة من أجل تحسين الرعاية الشاملة للمواطنين الأشد ضعفا في الدول الأعضاء في منظمنا وفاهمهم.

وتقدر نيجيريا الطابع التشاوري للتوقيع على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي وقت سابق هذا العام، دعمنا هذا الاتصال العالمي بإجراء مشاورات شاملة ودراسات استقصائية لعدد من النيجيريين الذين أعربوا عن تطلعاتهم فيما يتعلق بالعالم الذي يتوقعونه بعد عام ٢٠١٥. وتتمثل إحدى أبرز سمات هذه العملية، التي زادت الملكية الوطنية للخطة، في التركيز على القضاء على الفقر باعتباره المبدأ الأساسي لصياغة الإطار الخلف. وغدا ستستضيف نيجيريا مناسبة جانبية بشأن تنفيذ الأهداف الانمائية للألفية بالتعاون مع الأمم المتحدة وعدد من البلدان الأفريقية وشركائنا الإنمائيين.

وكما قلت أمام الجمعية في دورتها السابقة (انظر A/67/PV.8)، إن عام ٢٠١٥ ليس مقصدا ولكنه مجرد مرحلة لإنشاء عالم أفضل وأكثر أمانا وصحة ورأفة. ولذلك لنجدد التزامنا بالعمليات التي ستضع الإطار لما بعد الأهداف الانمائية للألفية.

ويتسم تحقيق ذلك الهدف بأهمية خاصة لنا نحن في أفريقيا، حيث لا تزال تحديات الفقر والأمية وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ تستحوذ على اهتمام القيادة السياسية. ومع ذلك، فإن الأخبار الطيبة هي أنه، في العقد الماضي، أحدث استمرار عملية إرساء الديمقراطية فرقا كبيرا في عمليات الحوكمة والمؤسسات والهياكل. واليوم، لدينا أفريقيا

معالم الحرية، والعدالة، والكرامة، والتقدم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي. ولا بد لنا من أن نوحّد قوتنا لبناء نظام دولي دائم جدير بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إذ أن قيام عالم مستقر وآمن ومزدهر يمثل أفضل طريقة لضمان جميع مصالحنا والنهوض بها. فتحقيق هذا العالم يظل مسؤوليتنا الأساسية نحو أمتنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد عبد الله غُلّ، رئيس جمهورية تركيا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطُحِب السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غودلاك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جوناثان** (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة جمهورية نيجيريا وشعبها، أحيي الرئيس وهو يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأؤكد له على دعم الوفد النيجيري وتعاون الكاملين.

كما أود أن أعرب عن إشاداتنا بالأمين العام، بان كي - مون وان نسجل تقدير نيجيريا لقيادته المركزة والملتزمة لمنظومة الأمم المتحدة.

الدول المتأثرة. ومع انه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فإننا على اقتناع بأنه يجري إحراز تقدم.

لقد أذنت الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا في مالي ببداية جديدة ينبغي أن تترجم إلى تحقيق السلام والازدهار لشعبها وان تشكل أساسا أقوى للاستقرار داخل المنطقة الإقليمية. واهنئ الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وهو موجود هنا معنا اليوم. وبالمثل، تبشر عملية الانتقال السياسية في غينيا - بيساو بالكثير من الأمل. وفيما بين القادة الأفارقة، يوجد عزم أكبر وتركيز على التحول في القارة. وذلك هو الزخم المطلوب لبلوغ أهداف التنمية التي تفيد الشعوب وتغير صورة القارة بشكل أكثر إيجابية.

وبالرغم من أن عالمنا لم يشهد حربا كونية منذ إنشاء الأمم المتحدة، اندلعت عدة نزاعات ترتبت عليها نتائج وآثار مدمرة في جميع مناطق العالم تقريبا. وباعتبارنا مواطنين عالميين، علينا واجب مقدس في إخلاء عالمنا من الحروب والصراعات والتراعات العرقية والانقسامات الدينية. وسياصل الجمع بيننا مسعانا الجماعي في الحملة من أجل بناء عالم أفضل.

ولا تزال نيجيريا تدعم جهود الأمم المتحدة في معالجة المبادرة العالمية لمكافحة خطر التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وضاعفنا جهودنا للتصدي لهذا التحدي الشاق داخل حدودنا وفي جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وفي القيام بذلك العمل، نسلم أيضا بضرورة إقامة شراكة عالمية واسعة في المعركة المستمرة لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب وأعمال القرصنة. ومن المؤسف أن هذه الآفات مستمرة من جراء حصول الأطراف من غير الدول وبدون عائق على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، التي تشيع بها انعدام الأمن وعدم الاستقرار في جميع أنحاء القارة. وبالنسبة لنا نحن في أفريقيا، هذه هي أسلحة الدمار الشامل.

منبعثة مجددا ومبتعدة من عصر الديكتاتورية نحو فجر جديد، حيث تبدأ المثل العليا للحكم الرشيد والتركيز على مراعاة حقوق الإنسان والعدالة في الدفع قدما بالعلاقة بين الدولة والمجتمع. وهذا هو الواقع الحالي لأفريقيا الذي يجب أن يحل مكان التحيزات والافتراضات القديمة بشأن القارة.

ونحن جازمون في اقتناعنا بان إرساء الديمقراطية أمر أساسي لتحقيق الاستقرار اللازم الذي يمكن من تحقيق خطة التنمية المستدامة في أفريقيا بعد عام ٢٠١٥.

وستتطلب أفريقيا الناشئة هذه استمرار دعم المجتمع الدولي وشراكته - وهي أفريقيا التي لم تعد بعد الآن مجرد مقصد للمعونة بل أفريقيا المنخرطة في تبادلات وبناء ومتعدد القطاعات في المسرح العالمي. وقارتنا على استعداد لمواصلة الانخراط مع بقية العالم باعتبارها شريكا في صياغة خطة عالمية للتنمية تضمن تحقيق السلام والأمن والاستقرار.

وأود أن أعرب عن تقديري لاختيار نيجيريا رئيسا مشاركا للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وليس من باب المغالاة التشديد على أهمية المهمة التي تضطلع بها تلك اللجنة. ولكي تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واقعية، لا بد أن يساندها إنشاء إطار مالي قوي يحدوني الأمل في أن يلقي دعما قويا من أعضاء منظمنا الأكثر حظوة بالموارد.

إن التزام نيجيريا بصون السلام والأمن المستدامين يدفع البلد إلى العمل إلى جانب الدول الأعضاء في منظماتنا دون الإقليمية والقارية متى ما تعرض الاستقرار للتهديد في منطقتنا. وفي الأعوام الأخيرة، نالت أفريقيا نصيبها من النزاعات، لا سيما في مالي وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. ويجدر بالذكر أن القادة الأفارقة، بدعم المجتمع الدولي، أبدوا القدرة على العمل على نحو متضافر وحاسم في السعي لإيجاد حلول طويلة الأجل في

في حزيران/يونيه واتفقوا على خطوات عملية للتصدي لخطر القرصنة في خليج غينيا بشكل جماعي. ولا شك في أن هذا الجهد سيكون بحاجة إلى تعزيز ودعم على نطاق أوسع وعمل تعاوني من قبل شركائنا الدوليين.

لا يزال الوضع في الشرق الأوسط متقلبا. والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الأزمة السورية أمر غير مقبول. ونيجيريا تدين، بأشد العبارات الممكنة، استخدام الأسلحة الكيميائية التي تحظرها الاتفاقيات الدولية. ونثني على الجهود الدبلوماسية الجارية لتجنب المزيد من التصعيد في الأزمة. ونحث جميع الأطراف المعنية على إنهاء العنف والبحث عن حل تفاوضي، بما في ذلك من خلال صكوك الأمم المتحدة.

إن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية لبقاء الجنس البشري يجب ألا يُفهم في سياق الدول التي تطمح إلى حيافة هذه الأسلحة فحسب، ولكن أيضا في سياق الدول الحائزة لها بالفعل. ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن حث المجتمع الدولي على الاستجابة للدعاء الملجل من أجل عالم ينعم بالسلام في عصر يسوده عدم اليقين. ويمكننا بلوغ هذا الهدف إذا اعتمدنا تدابير وسياسات لتعزيز نزع السلاح النووي وحماية بيئتنا وتجديدها وللدفع باتجاه بناء نظام دولي يقوم على الثقة والاحترام المتبادل والأهداف المشتركة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أعتقد أنني أعبر عن قلق الكثيرين عندما أتعطى إلى الوتيرة البطيئة للجهود والافتقار الواضح إلى التقدم في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الدعوة إلى نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ينبغي ألا تنطبق على الدول فحسب، بل أيضا على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس. وهو أمر مستحسن من أجل تكريس

ولذلك في ضوء التزامنا الجماعي وكفاحنا المستمر لوضع حد لهذا الكابوس أهني الدول الأعضاء على اعتماد معاهد تجارة الأسلحة في نيسان/أبريل هذا العام (القرار ٢٣٤/٦٧ بء). ونأمل أن تأذن معاهدة تجارة الأسلحة بعد دخولها حيز النفاذ ببدء عصر جديد لتجارة الأسلحة التقليدية المتسمة بروح المسؤولية، وهو أمر بالغ الأهمية لأمن الدول. وتمشيا مع التزامنا المستمر بذلك الهدف، وقعت نيجيريا وصدقت على المعاهدة. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى على إنجاح تنفيذ المعاهدة.

ويشكل الإرهاب تهديدا رئيسيا للسلام والأمن العالميين، ويؤدي إلى تقويض القدرات على تحقيق التنمية المستدامة. وفي نيجيريا، أثبت تهديد الإرهاب في بعض الولايات في الجزء الشمالي الشرقي لبلدنا أنه تحد للاستقرار الوطني. ولن ندخر وسعا في التصدي لهذا الخطر. ولذلك نحن نجاهد بكل الموارد المتاحة لنا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون.

تسجل تقديرها للمجتمع الدولي لدعمه لها في هذا الصدد. فسطوة الإرهاب في أي مكان من العالم تشكل اعتداء على البشرية جمعاء. وقبل ثلاثة أيام، عادت الحقيقة الصارخة لهذا الخطر مرى أخرى إلى الواجهة نتيجة الهجوم الإرهابي الغادر في نيروبي. ويجب علينا أن نقف معا للانتصار في هذه الحرب معا.

تشكل القرصنة، شأنها في ذلك شأن الإرهاب، تهديدا آخر بلغ مستويات مقلقة، ولا سيما في المياه الساحلية لأفريقيا. وعلى الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، تشجع نيجيريا التعاون للتخفيف من آثار القرصنة وعواقبها على أمن واقتصادات الدول الساحلية المتضررة. وفي الواقع، فقد اجتمع زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في ياوندي

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غودلاك ايبيلي جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد سباستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية شيلي.

اصطحب السيد سباستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سباستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بينيرا إتشينيكي** (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أهنئكم سيدي، وأنتم موظف حكومي متميز من منطقتنا، على انتخابكم مؤخراً لرئاسة الجمعية العامة. وأود أيضاً أن أعرب عن التضامن العميق مع شعب وحكومة المكسيك في أعقاب العواصف التي ألحقت ببلدهما أبلغ الضرر، ومع شعب وحكومة كينيا بعد أعمال الإرهاب التي خلفت آثاراً مروعة. كما أود أنؤكد أنه خلال فترة الاجتماعات هذه، ستتاح لرؤساء الدول والحكومات من كل ركن من أركان المعمورة تقريباً الفرصة لتبادل الآراء وتشاطر الخبرات، والأهم من ذلك، توليد الزخم الضروري لكي نبني معاً مستقبلاً يتناسب مع مثل وأحلام وآمال الرجال والنساء الممثلين هنا.

لقد كان الإلهام الأساسي وراء إنشاء الأمم المتحدة، قبل ما يقرب من سبعة عقود، الرغبة في أن يكون بوسعنا الاعتماد

العدالة والإنصاف والتزاهة وتعزيز الشعور بالشمول والتوازن في عالمنا.

ونحن ندعم مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية، صون السلم والأمن الدوليين، دعماً كاملاً وثابتاً. وخلال فترة عضويتنا السابقة في المجلس، أثبتنا أن لدينا الإرادة السياسية والقدرة على السواء للمشاركة في القيام بمسؤوليات المجلس الرئيسية. ولذلك، قررت نيجيريا خوض الانتخابات لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو أمر يسعدني أن أقول إننا نحظى فيه بتأييد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. ونحث الجمعية على تأييد ترشيحنا.

لا يزال عالمنا يواجه مشاكل وتهديدات ملحة. ولا يمكن لأي بيان يتم الإدلاء به خلال هذه الدورة تغطية نطاق تلك المشاكل. والعالم يتطلع إلينا، نحن القادة، لتوفير الأمل في خضم الأزمة ولتقديم التوجيه لتجاوز الانقسامات الاجتماعية والسياسية الصعبة ولضمان أن نعيش في عالم أفضل. وعلينا التزامات تجاه الجيل الحالي، ولكن علينا التزام أكبر حيال أولئك الذين لم يولدوا بعد الذين ينبغي أن يكونوا في يوم من الأيام قادرين على وراثة عالم ينعم بالاكتماء، بغض النظر عن ظروف مولدهم أو مكانهم على الكرة الأرضية. ويجب أن نعمل لجعل هذا العالم حقيقة واقعة، تقديرًا لثرائنا المشترك. ويجب أن نسعى إلى القضاء على الفقر والجوع والمرض والبؤس البشري؛ ويجب أن نقضي على آفة الحرب النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن نكرس أنفسنا للعمل معا لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية والوطنية ولإيجاد عالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً للجميع. وهذا واجبنا. ويجب ألا نفشل.



ومسؤولية كل فرد. ومع ذلك، ورغم أننا نعلم أننا نعيش في عالم يشهد تحولات هائلة، تبدي العديد من منظماتنا الدولية في كثير من الأحيان مقاومة للتغيير الذي يتطلبه ذلك التطور، جاعلة نفسها تتخلف عن الركب، عوض تبوأ صدارة العملية.

تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أغراض الرئيسية للمنظمة تشمل صون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والحماية الدائمة للحريات الإنسانية دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ولكن، فلنكن واضحين. ليست أي رغبة من تلك الرغبات مقتصرة على دولة واحدة، عصر واحد أو منظمة واحدة محددة: إنها تنبع جميعا من أعماق نفوسنا وكل قلب إنسان. لذلك السبب، فإننا لسنا هنا فقط لإعلان قيمتها ووجودها ولكن لضمان إنفاذها وتطبيقها. لذلك، فإننا لا ندعو إلى تغيير تلك القيم، ناهيك عن نسيانها. بل على العكس من ذلك تماما: نحن ندعو إلى إظهار الإرادة والشجاعة لوضعها موضع التنفيذ. من أجل القيام بذلك، يتعين علينا إصلاح ديمقراطياتنا وتعزيز المشاركة الشعبية، ولكن يجب علينا أيضا تحديث منظماتنا الإقليمية والعالمية. كما نعلم جميعا، ثمة طريق طويل أمامنا، للقيام بهذه المهمة.

وتتمثل الخطوة الأولى الجيدة في هذا الاتجاه، في التحرك نحو الإصلاح الحقيقي والشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة، من أجل ضمان التمثيل الإقليمي المناسب، وكذلك لتعزيز شفافيته وأساليب عمله وصنع القرار فيه، بغية تعزيز فعالية وشرعية أنشطته.

وفي ذلك الصدد، تدعم شيلي التي كانت حاضرة عند إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥، إدماج البرازيل وألمانيا واليابان والهند كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، وكذلك طلب

على مكان يهدف إلى تحقيق الانسجام في تصرفات جميع الدول الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية؛ مكان يمكن أن يشعر فيه جميع أفراد ودول وشعوب العالم، أيا كان العلم الذي يتعهدون بإجلاله وأيا كان الرب الذي يعبدونه وأيا كانت الأفكار التي يؤمنون بها، بأنهم جزء من أسرة واحدة كبيرة، ألا وهي، الأسرة البشرية.

ويتطلب ذلك منا القيام بأشياء كثيرة، ولكن أهمها إجراء حوار مفتوح وحر ومحترم بيننا، حوار لا يخشى المعارضة للمرة بل يقدرها ويتعش بها لأننا ندرك أنه عندما تتكاتف جهود مختلف الدول والثقافات، عندها فحسب، سنرى أيضا زيادة في الفرص المتاحة لنا. إننا نعيش في عالم يختلف جدا عن ذلك الذي شهد ولادة المنظمة والوكالات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وهذا العالم الجديد ليس نتيجة حرب أو نتيجة للصراعات الإيديولوجية التي دارت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بل هو نتاج لثورة المعرفة والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات التي تجري منذ بعض الوقت وتطرق أبوابنا الآن، وتتيح فرصا لتحقيق التقدم المادي والروحي لملايين الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، لم يكن يتصور الكثيرون منا حدوثه، حتى قبل بضعة عقود. ولم تعد الجدران أو الستائر الحديدية تقسم هذا العالم الجديد، ولكنه مترابط ومتكامل بفضل جسور العولمة المتزايدة والتبادل الضخم للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.

إننا نواجه بالتأكيد في هذا العالم الجديد، أخطارا وتحديات وفرصا جديدة، تتجاوز هي أيضا، في كثير من الحالات حدود واختصاصات كل بلد على حدة، وتتطلب أن تعالج عن طريق التمييز بين أين تنتهي مسؤولية بعض الناس، وأين تبدأ مسؤولية الآخرين. ويمكن التعامل مع هذه التحديات والمشاكل بنجاح فقط من خلال تسخير قوة وحدة الجميع



لا يمكن لدولة أو لا تريد الامتثال لهذا الواجب الأساسي، حينذاك يمكن للمجتمع الدولي ويجب عليه أن يتدخل على أساس ثلاث ركائز معترف بها عالمياً، وهي الوقاية والدعم والاستخدام المناسب للقوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولكن فقط كملاذ أخير وعندما يكون ذلك ضرورياً للغاية لمنع أو تجنب أو ردع الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم ضد الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد بلدي مرة أخرى التزامه القوي بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، منذ ولادتهم وحتى موتهم الطبيعي، في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن وجميع الظروف، فضلاً عن تأييدنا المستمر للتعددية، وللإقليمية المنفتحة على العالم، والمنافسة الاقتصادية العادلة والبناءة بين جميع البلدان.

في ذلك الصدد، فإننا نكرر دعوتنا ليس فقط لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ولكن أيضاً لتفكيك تلك الموجودة منها بالفعل. إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للقوة ضد السكان المدنيين، الذي أودى بحياة الآلاف من الضحايا الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وتسبب في وقوع أزمة إنسانية خطيرة تمثل استخفافاً بضميرنا العالمي وتهدد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الإطاري للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي أبرم مؤخراً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونؤيده بقوة، فضلاً عن الجهود التي بذلها الأمين العام والمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم في أقرب وقت ممكن لهذا النزاع المسلح الذي استمر لفترة طويلة.

القارة الأفريقية التمثيل العادل في المنظمة. ونضم صوتنا إلى النداءات الموجهة إلى الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض إلى الامتناع عن ممارسة ذلك الحق في حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، لأن استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات يمنع أو يقوض جهود المجلس الرامية للدفاع الفعال عن القيم الأساسية التي تمكن البشرية من تحقيق التقدم.

ومع ذلك، فإن إصلاح مجلس الأمن لا يقتصر على إدخال تغييرات في عضويته وتنظيمه. ولكنه يعني أيضاً التخلي عن منطق استخدام حق النقض والاستعاضة عنه بمنطق النصاب الخاص، بحيث يمكن اعتماد أهم القرارات المتعلقة بالأمن الدولي، التي تؤثر حتماً على جميع البلدان عاجلاً أو آجلاً، بطريقة تمثيلية حقيقية لمجتمع الدول الذي تشكل منه الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، إذا كنا ندافع عن الديمقراطية والحوار والمشاركة فيما يخص حكم بلداننا، يجب علينا الدفاع عن تلك المبادئ نفسها عندما نتناول الشكل الذي تحكم الأمم المتحدة به نفسها.

أود أن أعنتم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن امتناني للعديد من عبارات التأييد لترشيح شيلي لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة لفترة العامين المقبلين، وإعادة تأكيد التزامنا القوي بالمبادئ والقيم التي نظمت ووجهت سياستنا الخارجية. وأشار على وجه الخصوص، إلى احترامنا الكامل وغير المشروط للقانون الدولي، وحرمة المعاهدات والمساواة القانونية بين الدول، والتسوية السلمية للمنازعات وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وكل القيم التي توفر الأساس الضروري للاستقرار الدولي والتعايش السلمي بين الدول. في رأينا مع ذلك، ينبغي استكمال تلك القيم بمبدأ أو مفهوم المسؤولية عن الحماية. وينص هذا المفهوم على أن الواجب الأساسي لكل دولة هو حماية الشعب الذي يوجد داخل حدودها. وإذا كان

وبالمثل، ما انفكت شيلي تدافع وستواصل الدفاع عن قضية حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مكتملة وحرّة وديمقراطية. دولة تتمتع، على غرار دولة إسرائيل، بمحدود مع جيرانها متفق عليها ومعترف بها وآمنة، وتسمح لسكانها بالعيش والتطور في ظل سلام وأمن مستقرين ودائمين. ولذلك اعترفنا بفلسطين باعتبارها عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، آمليين أن نرحب بها باعتبارها عضوا كاملا العضوية في المنظمة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، فإن شيلي قد صادقت على بروتوكول الالتزام بالديمقراطية، الذي اعتمدته البلدان الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ونأمل أن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، أكدنا مجددا التزامنا بالميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وسنعمل بدون كلل من أجل قضية الديمقراطية والحرية وكامل الاحترام لحقوق الإنسان في جميع بلدان قارتنا وجميع أرجاء العالم.

وكما تولت شيلي الرئاسة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستضافت أول مؤتمر قمة لأعضائها البالغ عددهم ٣٣ عضوا. وفيه وقعنا إعلان سانتياغو، وفيه أعلنت المنطقة قاطبة عن التزامها بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ترأسنا أول مؤتمر قمة مشترك لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، الذي تعهدت فيه كل دولة على جانبي المحيط الأطلسي بتعزيز سياسات إنمائية مستدامة بغية تشجيع استثمارات ذات جودة عالية ولها قيمة اجتماعية وبيئية.

وفي المجال الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الموعد النهائي المحدد في مؤتمر قمة الألفية لا يزال يفصلنا عنه عامان، يمكننا أن نعلن بكل ارتياح أن شيلي قد حققت تقريبا جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها المنظمة في عام ٢٠٠٠. غير أننا نضعف جهودنا لبلوغ لبلوغ الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥، ونعمل على تمكين البلدان التي طلبت مساعدتنا من تحقيقها أيضا. ونشارك بفعالية في جهود الأمم المتحدة لوضع خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتحدد مسؤوليات محددة وقابلة للقياس وجريئة وقابلة للتنفيذ، للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، مع إيلاء اهتمام خاص لكفالة اتساق التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وعلاوة على ذلك، شاركت شيلي إلى جانب المكسيك وكولومبيا وبيرو في تأسيس تحالف المحيط الهادئ، وهو مبادرة من بين أكثر مبادرات التكامل شمولاً في منطقتنا، تروم تعزيز منطقة لا تكفل حرية تدفق السلع والخدمات ورأس المال فحس بل حرية تنقل الأشخاص أيضا، مما يسمح بازدياد معدلات النمو والتنمية وزيادة الفرص المتاحة لبلداننا وشعوبنا. ويسرنا أن نرى أن تحالف المحيط الهادئ، الذي يمثل أكثر من ٢١٠ مليون من السكان، وثالث الناتج الإجمالي المحلي في أمريكا اللاتينية وأكثر من نصف تجارتها الأجنبية، قد حقق فعلا على الرغم من إنشائه مؤخرا نتائج كبيرة، وهو يجتذب بصورة متزايدة اهتمام المجتمع الدولي. ويتجلى هذا الاهتمام في اجتذابه لأكثر من ٢٠ من البلدان المراقبة، بما فيها أستراليا وكندا والصين وإسبانيا والولايات المتحدة واليابان.

وأخيرا، أود أن أشير إلى إقرار البرلمان الوطني في بلدنا مؤخرا لقانون قدمته الحكومة يلغي التعريفات المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، مما يشكل دليلا هاما على تضامن الشعب الشيلي مع نحو ٥٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتزامه بتنميتها.

وبالمثل، ما انفكت شيلي تدافع وستواصل الدفاع عن قضية حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مكتملة وحرّة وديمقراطية. دولة تتمتع، على غرار دولة إسرائيل، بمحدود مع جيرانها متفق عليها ومعترف بها وآمنة، وتسمح لسكانها بالعيش والتطور في ظل سلام وأمن مستقرين ودائمين. ولذلك اعترفنا بفلسطين باعتبارها عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، آمليين أن نرحب بها باعتبارها عضوا كاملا العضوية في المنظمة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، فإن شيلي قد صادقت على بروتوكول الالتزام بالديمقراطية، الذي اعتمدته البلدان الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ونأمل أن يدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، أكدنا مجددا التزامنا بالميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وسنعمل بدون كلل من أجل قضية الديمقراطية والحرية وكامل الاحترام لحقوق الإنسان في جميع بلدان قارتنا وجميع أرجاء العالم.

وكما تولت شيلي الرئاسة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستضافت أول مؤتمر قمة لأعضائها البالغ عددهم ٣٣ عضوا. وفيه وقعنا إعلان سانتياغو، وفيه أعلنت المنطقة قاطبة عن التزامها بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ترأسنا أول مؤتمر قمة مشترك لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا، الذي تعهدت فيه كل دولة على جانبي المحيط الأطلسي بتعزيز سياسات إنمائية مستدامة بغية تشجيع استثمارات ذات جودة عالية ولها قيمة اجتماعية وبيئية.

وفي المجال الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الموعد النهائي المحدد في مؤتمر قمة الألفية لا يزال يفصلنا عنه عامان، يمكننا أن نعلن بكل ارتياح أن شيلي قد حققت تقريبا جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها المنظمة في عام ٢٠٠٠. غير أننا نضعف جهودنا لبلوغ لبلوغ الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥، ونعمل على تمكين البلدان التي طلبت مساعدتنا من تحقيقها أيضا. ونشارك بفعالية في جهود الأمم المتحدة لوضع خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتحدد مسؤوليات محددة وقابلة للقياس وجريئة وقابلة للتنفيذ، للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، مع إيلاء اهتمام خاص لكفالة اتساق التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

لا تقتصر على تعزيز مؤسساتنا الديمقراطية فحسب، بل تشمل أيضا تعزيز السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى الحرية، والمسؤولية، والعدالة، والمساواة من حيث الفرص، ومكافحة الفقر، وعلى أساس توحيد قوى المبادرات الخاصة والعامة واحترام الحقوق الأساسية، لأن هذه السياسات العامة هي المحركات الرئيسية لتنمية دولنا وشعوبنا.

الدرس الرابع الذي تعلمناه هو أن الماضي قد فات. يمكننا أن نناقشه ونفسره، وبطبيعة الحال تذكره، لكن لا يمكننا أن نغريه. وبالتالي، لا يحق لنا بتاتا أن نظل أسراه لأن الحاضر عندما يُرقن بالماضي، الشيء الوحيد الذي نخسره هو المستقبل. ولذلك السبب، لا يحق بتاتا لجيلنا، الذي يحتلف بالذكرى السنوية المائتين لبلدنا، أن يترك للأجيال اللاحقة نفس الكراهية وأوجه التناحر والانشقاق التي تسببت في الكثير من الأضرار والمعاناة قبل ٤٠ سنة. والتحدي الذي نواجهه إذن هو ألا ننسى الماضي ولكن أن نتغلب عليه بمنظور جديد إيجابي ومتفائل، محاولين الاستفادة من تجارب الماضي بغية تفادي ارتكاب نفس الأخطاء، واستخدامه نبراسا ينير طريقنا إلى المستقبل، لكي نواجه بقدر أكبر من العزم والفعالية مشاكل الحاضر والمستقبل وفرصهما. تلك الدروس وغيرها من الدروس الأخرى التي تعلمتها شيلي على نحو مؤلم مكنتنا من استعادة ديمقراطيتنا بصورة سلمية والمضي قدما طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية على درب الحقيقة والعدالة والمصالحة بين جميع أبناء شيلي.

ولكنها كانت مرحلة انتقالية قديمة، مرحلة أرى أننا أبحرناها بنجاح. واليوم، نمر نحن الشيليين بمرحلة انتقالية أخرى. مرحلة جديدة وناشئة وتطلعية، ستنحس لنا المجال قبل نهاية هذا العقد تحويل شيلي إلى بلد متقدم النمو تغلب على الفقر واندمج اندماجا كاملا في مجتمع البلدان الديمقراطية والمتقدمة النمو. تلك هي الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة

بالكراهية والاشقاق والإقصاء، ليس في شيلي فحسب بل أيضا في عالم مزقته الحرب الباردة. لكننا سنحتفل بعد بضعة أيام، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بالذكرى السنوية أخرى في شيلي — أي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبداية الاستعادة السلمية لديمقراطيتنا والإرادة الحرة والسيادة للغالبية الساحقة من أبناء شيلي، مما مكننا من استعادة ديمقراطيتنا بصورة حكيمية وسلمية وبمشاركة وموافقة جميع القطاعات في بلدنا. ومن التجربتين استفاد أبناء شيلي دروسا أود أن أتشاطرها مع الجمعية اليوم لأنني أعتقد بكل تواضع أنها يمكن أن تسلط الضوء على كيفية تسوية النزاعات التي تؤثر سلبا على دول أخرى في العالم اليوم.

الدرس الأول هو أنه يجب علينا أن نقر بدون أي تحفظات من أي نوع أن هناك، حتى في الحالات الشديدة الصعوبة، بما فيها الحروب الخارجية أو الداخلية، قواعد أخلاقية وقانونية يجب أن يحترمها الجميع، ولا يمكن تجاهلها على الإطلاق بدون السقوط في فراغ أخلاقي خطير وغير مقبول. ومن بين تلك القواعد هناك الاحترام الصارم لحقوق الإنسان للجميع، في كل زمان ومكان وأيا كانت الظروف.

الدرس الثاني هو أن قيم الديمقراطية والسلام والوثام المدني هشة أكثر مما نعتقد عادة، وبالتالي، لا يمكننا أن نعتبرها من الأمور المسلم بها، بل ينبغي ألا نفعل ذلك أبدا. إنها إلى حد ما مثل شجرة تحتاج للسقي كل يوم حتى لا تذبل وتجف. وهذه الرعاية يجب ألا نقوم بها فعلا فحسب، بل أيضا بالأقوال والمبادرات والإجراءات الرسمية، لأنها كافة يمكن بل يجب أن توضع في خدمة الحقيقة والعدالة والمصالحة والسلام.

الدرس الثالث هو أن هناك علاقة وثيقة للغاية بين نوعية الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لأنها جميعا متعاضدة ولأن انهيار أي عنصر منها سيكون له عاجلا أو آجلا أثر سلبي يضعف العناصر الأخرى. وبالتالي، فإن مهمتنا

تلك هي بعض الأفكار والدروس التي أردت - بصفتي رئيس شيلي وأحد مواطني العالم - تشاطرها مع رؤساء الدول والحكومات. تلك هي الدروس المستفادة وأفكار بلد قد يكون صغيراً على الساحة الدولية ويقع في منطقة نائية على خريطة العالم، ولكنه يحظى اليوم بديمقراطية مستقرة وموحدة، وحريات عامة مضمونة وواسعة النطاق، ونظام اقتصادي وصل بنا في نهاية المطاف بعد قرنين من الحياة الجمهورية إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به لتوه. اصطحب السيد سياستيان بينيرا إيشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد روسين بلفينيليف، رئيس جمهورية بلغاريا.

تم اصطحب السيد روسين بلفينيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روسين بلفينيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بلفينيليف (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني حقاً أن أحاطب هذا المنتدى. وأود أن أعرب عن تهنئتي لكم سيدي بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ترحب بلغاريا بالموضوع الذي اخترتموه باعتباره موضوعاً هاماً وتم اختياره في الوقت المناسب، وتتمنى لكم كل النجاح.

يكتب صبي بلغاري يبلغ من العمر ١٦ سنة، تقريراً عن الأهداف الإنمائية للألفية، مقارناً نموذج التنمية في العالم

التي أتشرف برئاستها أمام جميع أبناء شيلي قبل أربع سنوات تقريباً. ونشعر بارتياح عميق لما نرصده من تقدم ثابت ومستمر تحرزه شيلي من أجل الوفاء بالتزاماتها.

وعلى الرغم من الزلزال المدمر وأمواج تسونامي التي حلت بنا عام ٢٠١٠ - التي عرفت في ذلك الوقت بكونها خامس أخطر حدث في التاريخ المعروف للبشرية - والأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ ولم تنته بعد، استأنفت شيلي قيادتها، وزخمها، وقدرتها على خلق فرص عمل وتحقيق نمو قوي. فعلى سبيل المثال، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل أربع سنوات حوالي ١٥ ٠٠٠ دولار، أما الآن فيبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار. أما معدلات الفقر وعدم المساواة فأخذت في الانخفاض في حين ترتفع الأجور الحقيقية بسرعة. وتوضح جميع المؤشرات أنه في المجالات الرئيسية مثل جودة التعليم والرعاية الصحية، فإننا نحز تقدماً في الاتجاه الصحيح، بالتحفيز على مزيد من الابتكار وريادة الأعمال وتحسين حماية المستهلكين والعمال والبيئة.

وفي الوقت نفسه، أعدنا بناء ٩٠ في المائة تقريباً من كل ما دمره الزلزال وأمواج تسونامي. ومن الواضح أن حكومتنا في غاية الفخر بما أسهمت به سياساتها في تحقيق هذه الأهداف. ولكن لا يساورنا أي شك في أن معظم الفضل يعود إلى جميع الشيليين - رجالاً ونساء - ممن أسهموا بصورة كبيرة في الوصول إلى هذه النقطة. وإذا كان هناك ما تعلمناه نحن في شيلي فهو أنه كي تتمكن من تحقيق النمو، والحد من الفقر وعدم المساواة المفرطة؛ فما من شيء أفضل من الاعتماد على مهارات الأشخاص أنفسهم، وتوسيع نطاق حرياتهم، وإطلاق العنان لضروب الخيال والابتكار والإبداع، والرغبة في ريادة الأعمال التي تكمن في أعماق كل فرد من أبناء بلدي، التي أثق أيضاً أنها تكمن في أعماق كل الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم.

بلغاريا، باعتبارها أحد البلدان الموقعة على رسالة تحت مجلس الأمن على إحالة الحالة في سوريا على الفور إلى المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، الدعوات المماثلة من الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

ويرحب بلدي بالاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لوضع ترسانة الأسلحة الكيميائية في سوريا تحت المراقبة الدولية بغية تدميرها العاجل والآمن، وتنضم إليهما في مطالبة النظام السوري بإتاحة إمكانية الوصول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فورا من أجل تفتيش جميع المواقع وأي منها. وندعو مجلس الأمن إلى الوحدة وتحمل المسؤوليات ذات الصلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع.

وينبغي ألا يصرف استخدام الأسلحة الكيميائية الانتباه عن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واستمرار المعاناة البشرية. وينبغي استخدام الزخم الذي تولد للمضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع من خلال استئناف عملية جنيف، بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة.

وتتطلب الأزمة الإنسانية المتفاقمة تضافر العمل المنسق من أجل تخفيف المعاناة ومساعدة المحتاجين.

لقد قدمت بلغاريا مساعدة إنسانية للتخفيف من محنة اللاجئين في البلدان المجاورة. ولكون بلدي لا يبعد كثيرا عن المنطقة فقد تأثر أيضا بتدفق اللاجئين يوميا من سوريا. وعلى الرغم من القيود المالية التي تواجهها الحكومة اعتمدت خطة للطوارئ، ووفرت موارد إضافية من أجل ضمان تقديم القدر الكافي من المساعدة، وتوفير السكن والخدمات للاجئين السوريين. ونعوّل على المساعدة والدعم المقدمين من شركائنا، فضلا عن هيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني.

بسجادة ملونة تفتقر إلى بعض الألوان والخيوط والغرز، الأمر الذي يجعلها تبدو غير مكتملة ومتناثرة ورثة. في الواقع، يشبه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عملا غير مكتمل. ومما لا شك فيه أنه قد تحقق الكثير من الكفاح العالمي ضد الفقر والتخلف، ولكن التقدم محدودا ومتقلبا. ومن الصعب في الوقت الحاضر أن نقبل بوجود أكثر من بليون نسمة لا يزالون يعانون من الفقر المدقع وسوء التغذية، إن الخدمات الصحية الأساسية بالنسبة للعديد من النساء والأطفال لا تزال رفاهية بعيدة المنال. وقد أصبحت أوجه التفاوت في توزيع الثروة ونوعية الحياة والفرص الشخصية أكثر تباعدا في جميع أنحاء العالم. كما وصل تغير المناخ وتدهور البيئة إلى مستوى يندّر بالخطر، ويتطلب استجابة جماعية عاجلة من جانبنا. أما رفاه الأجيال القادمة فهو مهدد بالخطر نتيجة الإدارة غير الرشيدة للموارد الطبيعية. وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها، لا تزال الحروب والصراعات المسلحة محتدمة في مختلف المناطق مخلفة آلاف القتلى، ومؤدية إلى وقوع أزمات إنسانية ومعاناة بشرية. كما أننا لا زلنا نشهد انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتستمر الحالة في سوريا سببا رئيسيا للقلق وتشكل خطرا على الأمن الإقليمي والعالمي. وتدين بلغاريا بشدة الهجوم الكيميائي الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس، وأودى بحياة الآلاف من الأبرياء، بمن فيهم العديد من الأطفال. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وهناك أدلة قوية تثبت القول بمسؤولية النظام السوري عن تلك الهجمات، حيث أنه الطرف الوحيد الذي يمتلك العوامل الكيميائية والأسلحة وسبل إيصالها لشن هجوم بهذا القدر.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ويجب أن يخضع مرتكبو تلك الهجمات الشنيعة للمساءلة. وتؤيد



أخرى في نيروبي. وأود أن أعرب باسم بلغاريا، عن أعمق مشاعر التعازي لشعب كينيا وحكومته، على أن نذكر أيضا العراق وباكستان والبلدان الأخرى التي شهدت هجمات إرهابية قاتلة.

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ أزهق هجوم إرهابي وقع في المطار في بلغاريا أرواح ستة من الأبرياء. وقد أدى ذلك الحادث إلى تغيير ثابت في نظرة بلغاريا، وهو بمثابة تذكيرة بأن الكفاح ضد الإرهاب قضية مشتركة يجب أن تظل إرادة المجتمع الدولي بأسره متحدة إزاءها. ونرى أنه سيقدم مرتكب ذلك العمل الإرهابي المروع إلى العدالة في القريب العاجل. وبلغاريا ممتنة للتضامن والدعم المعنوي، بل للمساعدة العملية التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى في التحقيق في تلك الجريمة المروعة. ويشير الدور الحاسم للتعاون الدولي في هذا المجال مرة أخرى إلى ضرورة وضع صيغة نهائية للمفاوضات بشأن مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب على وجه السرعة.

ولنتطلع إلى ما أنجزته أوروبا في القرن الماضي. فقد تمكنا نحن الأوروبيين من تحويل قارتنا من مجرد خرائب وبلدان مزقتها الحروب إلى ساحة للسلم والأمن الرخاء. وتحول الأعداء إلى أصدقاء وحلفاء، واتحدت إرادتهم من أجل مستقبل أفضل لأبنائهم. وننعم اليوم في الاتحاد الأوروبي بأنظمة متناسقة، فضلا عن تشاطنا لسوق موحدة تقوم على جميع قيمنا المشتركة.

وتقدم السنوات الـ ٢٥ الماضية في تاريخ البلقان مثالا ساطعا آخر على ما يمكن إنجازه حين تعمل البلدان المجاورة معا نحو تحقيق هدف مشترك. ويمثل بناء الثقة وحسن الحوار والاستقرار والأمن في جنوب شرقي أوروبا وفي منطقة البحر الأسود أولويات هامة بالنسبة لبلغاريا. ولا يزال بلدي ملتزما التزاما قويا بذلك، وسيواصل دعم الجهود التي يبذلها شركاؤنا في منطقة غرب البلقان فيما يتعلق بالوفاء بالمعايير اللازمة

ونتوقع أن تبدي إيران إرادة سياسية واضحة، وأن تعالج شواغل المجتمع الدولي عن طريق تقديم أدلة موثوقة بما على الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وفي ذلك الصدد، فإن تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تبدي الحكومة في طهران قدرا أكبر من الشفافية في أنشطتها النووية، علاوة على الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ترحب بلغاريا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بطريقة ناجحة بهدف تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية على نطاق دولي. وتنتطلع إلى التعجيل ببدء نفاذها.

ويتشجع بلدي لاستئناف محادثات السلام المباشرة بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمبادرة من وزير الخارجية كيري والمجموعة الرباعية والأطراف المعنية. ونتوقع من الجانبين إبداء المثابرة والالتزام بالحل السلمي، وأن يحترم كلاهما المصالح المشروعة للطرف الآخر، فضلا عن تجنب الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض العملية. ولا تزال المفاوضات تشكل السبيل الأمثل للسير قدما نحو الهدف النهائي المتمثل في التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم على أساس صيغة حل الدولتين.

ترحب بلغاريا بتعيين السيد نيكولاي ملادينوف، وزير الشؤون الخارجية السابق، بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتشكل مهمته في العراق إسهاما هاما في عملية الإصلاح وبناء السلام في ذلك البلد الصديق، وفي استقرار المنطقة بأسرها.

تدين بلغاريا الإرهاب بوصفه إحدى أبشع الجرائم والتهديدات الكبيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فالإرهاب لا وجه له ولا اسم، وليس له لون أو دين. وهو يوجه هجماته على نحو غير متوقع، ويترك آثاره على حياة جميع ضحاياه. وفي الآونة الأخيرة، فقد ضرب الإرهاب مرة

فإنه يشارك بقوة في تعزيز الاتفاقية بصورة متسقة وشاملة على جميع المستويات، بما في ذلك طريق إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بصفاتها شريكا هاما في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

إن بلدي مقتنع بأنه ينبغي أن تستمر عملية إصلاح الأمم المتحدة من أجل تعزيز كفاءة وتمثيل وشفافية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل عملية التكيف وتحسين أدائها على نحو مستمر كي تكون قادرة على تلبية احتياجات عالم متغير. ويشمل ذلك تنشيط الجمعية العامة، وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن كي يعكس حقائق الواقع المعاصر. وبصفة بلغاريا عضوا في المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية، تواصل التمسك بموقفها فيما يتعلق بالحاجة إلى تخصيص ما لا يقل عن مقعد إضافي غير دائم للمجموعة في مجلس الأمن غداة توسيع نطاق عضويته، بالنظر إلى أن عضوية المجموعة قد زادت بما يتجاوز الضعف خلال السنوات العشرين الماضية.

واستنادا إلى التزامنا الطويل الأجل بمبادئ وقيم الأمم المتحدة، فإنني أتعهد بأن بلغاريا ستكون شريكا مسؤولا ويعمل عليه في حال انتخابها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠١٨-٢٠١٩. ويحدونا الأمل في أن يعهد أعضاء الأمم المتحدة إلى بلغاريا بتلك المسؤولية. ونحن على استعداد للاضطلاع بها بروح من الشراكة.

ولا يزال الطريق أمامنا طويلا نحو المستقبل الذي نصبو إليه. لقد حدد مؤتمر ريو دي جانيرو للتنمية المستدامة خطة شاملة من أجل المزيد من العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويعرض التقرير الذي نشره مؤخرا فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مقترحات بشأن إحداث تغييرات جذرية، فضلا عن وضع خطة إنمائية على الصعيد

لنيل العضوية في الاتحاد الأوروبي وتبوء مكانتها المشروعة في الأسرة الأوروبية المتحدة.

وما تزال سياسة حسن الجوار الأوروبي تشكل إحدى أكثر الأدوات الفعالة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي بغية تعميق علاقات التعاون وكفالة السلام والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. وتولي بلغاريا أهمية خاصة للبعد الشرقي من تلك السياسة الرامية إلى تعزيز العلاقات مع بلدان منطقة البحر الأسود والدول الأعضاء في الشراكة الشرقية.

ولئن كانت الحدود المشتركة والقرب الجغرافي يجعلان منا جيرانا، فإن التراث الثقافي المشترك هو الذي يجعل منا أسرة واحدة. فقد احتفلنا نحن الأمم السلافية معا هذا العام بمرور بالذكرى السنوية الخمسين بعد الألف والمائة عام على بعثة الشقيقين القديسين سيريل وميتوديوس إلى مورافيا العظمى. فقد حباننا كلاهما منذ ما يقارب الـ ١٢ قرنا الأبجدية السلافية الأولى. وقد رحبت بلغاريا بالقديسين سيريل وميتوديوس وبالأحرف السيريلية التي ساعدتنا على الحفاظ على هويتنا الوطنية على مر القرون.

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان. وفي هذه المناسبة، تود بلغاريا أن تؤكد على إيمانها القوي بأن حقوق الإنسان ينبغي أن تظل من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. وبصفة بلغاريا دولة مرشحة للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، فستكثف جهودها فيما يتعلق بتعزيز أعلى معايير حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي.

ونرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبصفة بلدي طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعضوا في المكتب المعني بمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، ومقره في نيويورك،

لا مجرد متفرجين. وتعتبر بلغاريا الشباب من أصحاب المصلحة الرئيسيين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

تحتفل بلغاريا هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنقاذ اليهود البلغار من معسكرات الموت أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك لإنجاز فريد حققه المجتمع المدني البلغاري. وللأسف، كان بلدنا في وضع لم يمكنه من فعل الشيء نفسه مع اليهود من شمال اليونان والأجزاء الشمالية من يوغسلافيا. ونشعر بعميق الحزن لمصرعهم ومصرع جميع ضحايا المحرقة.

في الآونة الأخيرة، انخرط مواطنون من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك بلغاريا، بنشاط في الحياة العامة، مطالبين سياسيينهم بتوخي المزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة والتحلي بمكارم الأخلاق والتزاهة. ونحن في بلدي نعتقد أن هذه الطاقة التي تجددت في المجتمع المدني تستحق التشجيع والدعم. وإني أؤمن بإيماننا راسخاً بأن الحفاظ على الكرامة الإنسانية هو الهدف النهائي للأمم المتحدة، مثلما هو، بالتأكيد، هدف أي ديمقراطية حقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد روسين بليفيليف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيد أرماندو إيميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب السيد أرماندو إيميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

العالمي تركز على السكان وتراعي الحفاظ على كوكب الأرض. وتشارك بلغاريا بنشاط في عملية التفاوض بشأن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، بهدف التوصل إلى إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يقوم على حقوق الإنسان ويبنى على الإنجازات التي تحققت بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن إدراج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في عملية واحدة ومتماصة.

وينبغي أن يكون الاتفاق العالمي الجديد والملزم قانوناً بشأن تغير المناخ - الذي سيتم التوقيع عليه في عام ٢٠١٥ - شاملاً وأن يساعد على تعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فضلاً عن تسريع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يتعلق باستحداث نماذج جديدة للنمو المستدام.

وينبغي أن تعطى الثقافة والتعليم المكانة اللائقة بهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، يكتسي الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أهمية محورية.

اسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد بلغاريا القوي لإعادة انتخاب السيدة إيرينا بوكوفا لفترة ولاية ثانية في منصب المدير العام.

وأود أيضاً أن أعرب عن إعجاب بلغاريا بالعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في خدمة الأطفال في العالم. وتقدر بلغاريا تقديراً بالغاً ما يقدمه مكتب اليونيسيف في صوفيا ومكاتبها الأخرى في شتى أنحاء العالم من الشراكة والمشورة المتعلقة بالسياسات وأثر ذلك على تحديث قطاع حماية الطفل على الصعيد الوطني وجعل رعاية الأطفال أكثر عدالة وشمولاً.

إننا نعمل اليوم على بناء عالم الغد. وينبغي أن يكون الشباب في صدارة هذه الجهود بوصفهم مشاركين نشطين،

لقد جاء موضوع هذه الدورة نتيجة منطقية للقرارات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي حفز العملية التحضيرية الجارية حالياً لخطة التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، مستنداً إلى نهج متعدد الأبعاد للتنمية.

وفي اضطلاعنا بتلك الخطة، من المهم أن نزيل، من قاموسنا ومن سلوكنا على حد سواء، تلك النظرة الثنائية التي تعتمد إلى تقسيم أعضاء أسرة الأمم المتحدة، أي نحن جميعاً، إلى فئتين، فئة الأسخياء وفئة المحرومين، وذلك لأن كل واحد في هذه الشراكة يكمل الآخر. بما لديه من البركات الطبيعية والإنسانية. فمن لا يسهمون مالياً يسهمون عينا.

في هذا السياق، فإن عدم قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الإنمائية الموضوعية والمتفق عليها في هذه الهيئة العظيمة بمثابة فشل جماعي ييؤ به المجتمع الدولي برمته، لأن جميع الدول تشارك في المسؤولية عن هذه الأهداف. وإلا فلماذا حددنا أهدافاً دولية أدمجت فيما بعد في البرامج الوطنية إن لم يكن يتعين الوفاء لها؟

توأسيساً على ذلك فإننا نجدد الدعوة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن الوعود يجب الوفاء بها، وعلينا ألا نخيب التوقعات التي خلقناها.

ونود بصفة خاصة أن نشي على الأمين العام لمبادرته بإنشاء فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تشكل الاستنتاجات والتوصيات القيمة التي تضمنها تقرير الفريق مرجعاً مهماً في صياغة جدول أعمال التنمية الذي سيعقب الأهداف الإنمائية للألفية والتفاوض بشأنه.

وتشرفت موزامبيق بكونها جزءاً من مجموعة البلدان المختارة لإجراء مشاورات وطنية تتعلق بجدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥. ويجب الشاء على الثقة بالمجتمع المدني

السيد أرماندو إميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس غيبوزا** (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): لنا عظيم الشرف دائماً بأن نخاطب هذه الهيئة المهمة، التي ترمز للمساواة بين الدول، وتمثل منتدى لا غنى عنه لتعددية الأطراف، وتسعى إلى إيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية المتزايدة.

ونضم صوتنا إلى أصوات الذين تكلموا قبلنا في تهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ونعتقد أن ما تتمتعون به من خبرة ودراية واسعتين سيسهم في إنجاح عملنا. ونود أن نؤكد لكم دعمنا حتى نضمن أن تتكامل ولايتكم بالنجاح.

كما تهني سلفكم، السيد فوك يريميتش، على العمل الجيد الذي أداه خلال الدورة السابعة والستين، ما أفضى إلى إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها منتدى متعدد الأطراف لا غنى عنه.

لقد صدمتنا الأنباء المحزنة القادمة من كينيا بشأن مقتل مواطنين أبرياء في عمل إرهابي وقع بأحد المراكز التجارية. ونود أن نعرب عن تضامننا مع كينيا، شعباً وحكومة، ومواساتنا لكل من فقدوا أحباء لهم في تلك المأساة.

سيدي الرئيس، نود أن نشيد باختياركم الحكيم والمناسب لموضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" شعاراً لهذه الدورة، استناداً إلى الهدف المتمثل في إقامة عالم أفضل لنا جميعاً. تلك الخطة، شأنها شأن الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تستند إلى مبادئ توجيهية مثل مبدأ الشمول في نهجها، والملكية الوطنية في سياق استدامتها، والمسؤولية المشتركة فيما بين الشركاء الإنمائيين فيما يخص تنفيذها.

الأعضاء والمراقبين والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في هذا المؤتمر.

وفي آب/أغسطس، اختتمت موزامبيق بنجاح ولايتها كرئيسة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونظرا لصلتها بموضوعنا، نلاحظ أنه، على مدار سنة وفي تعاون وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، انخرطنا في حفز عملية التكامل الإقليمي، وفي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونكرر تهانينا لزمبابوي على النجاح في إجراء الانتخابات التي تحققت من صحة نتائجها مؤسسات البلد، وأيدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي. ولقد تم الآن الوفاء بجميع الشروط لرفع الجزاءات المفروضة على هذا البلد، بغية تحقيق التنمية في زمبابوي ومشاركتها الكاملة في جدول الأعمال العالمي.

إن استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال يشكل تحدياً لمنطقتنا. ونود، مرة أخرى، أن نهني الأمين العام على الجهود التي بذلها - بالاشتراك مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي - وأسفرت عن التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتعيين الرئيسة ماري روبنسون مبعوثة خاصة للأمين العام، ونحن نهنيها أيضاً. ونكرر ندائنا إلى جميع الموقعين عليه كي يحترموا مبادئ هذا الاتفاق. ونناشد الجهات الفاعلة الكونغولية أن تحتتم مفاوضات كمبالا بغية كفالة استعادة الاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية هذا العام في مدغشقر يهيئ آفاقاً جيدة لاحتتام عملية الانتقال السياسي في هذا البلد. لذلك، يجب أن نواصل تقديم دعمنا من أجل كفالة نجاح هذه العملية.

الموزمبيقي للمضي قدماً بتلك العملية لأنها تعزز مبدأ ملكيتها الوطنية. ولقد تمهأت أيضاً الظروف أمام الجهات الفاعلة الاجتماعية الموزامبيقية لإثبات حيويتها المتنامية، وهي في حد ذاتها انعكاس حقيقي لتعزيز عمليات الحكم الديمقراطي والشامل في بلدنا.

والواقع أننا نعمل على توطيد ديمقراطيتنا، وتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية، وتقوية ممارساتنا الديمقراطية. إننا نفعل ذلك من خلال الشفافية والحوار والمشاركة، وغرس الاحترام للدستور، وتوسيع نطاق الشمل بغية تشجيع المزيد من أبناء موزمبيق على الانخراط في مكافحة الفقر. وتؤدي بنا الرئاسة المنفتحة والشاملة وآلية الحكم المنسحب على المستويات الأخرى، من ناحية، إلى التفاعل بشكل مباشر وشامل مع أبناء شعبنا في أماكن عيشه، ومكافحة الفقر، ومن ناحية أخرى، وضع أسلوبنا الإداري تحت رقابة الشعب.

وفي سياق التزامنا بالمبادئ والقيم الديمقراطية، والتقييد بالمبادئ القانونية لدستورنا وقوانيننا، سنقوم في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بإجراء الانتخابات البلدية للمرة الرابعة، وفي عام ٢٠١٤، بإجراء الانتخابات العامة والمتعددة الأحزاب للمرة الخامسة. ويمثل إجراء هذه الدورة الانتخابية ذروة ممارسة حرية الاختيار والمشاركة السياسية للمواطنين في العملية الديمقراطية.

وفي سياق التزامنا بجدول أعمال نزع السلاح، وهو مسألة ذات أهمية قصوى في تعزيز السلام ومكافحة الفقر في موزامبيق، وكطريقة لتأييدنا قضية السلم والأمن الدوليين، سوف نستضيف، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، مؤتمر الاستعراض الدولي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وندعو جميع الدول



وفيما تحظى بأهمية متجددة مفاهيم مثل الديمقراطية والاندماج والملكية والشفافية، علينا جميعا القبول بأن الوقت قد حان لإعادة التوازن إلى الاختلالات المناقضة لتعددية الأطراف.

وفي سياق هذا الإطار العام تحافظ جمهورية موزامبيق على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ووجود دولة فلسطينية مستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والحل القائم على وجود دولتين، تعيش بموجبه فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن. كما أننا ندعم حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وعلاوة على ذلك، تؤكد جمهورية موزامبيق مجددا ضرورة إنهاء حظر الاقتصادي والمالي ضد كوبا.

وإننا نكرر مرة أخرى التزامنا بالمثل النبيلة للأمم المتحدة، ونؤكد مجددا أننا سنواصل القيام بدورنا في بناء عالم أفضل وأكثر استقرارا وازدهارا بشكل متزايد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد أرماندو إميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب يالسيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية**  
**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطُحِب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا

وفي إطار رئاستنا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، نظل ثابتين وملتزمين حيال تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. إننا نرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السياسية في غينيا - بيساو لاستعادة الاستقرار في بلدها. ونشيد أيضا بالشركاء الآخرين لغينيا - بيساو - بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة - الذين ساهموا في إيجاد زخم جديد سعيًا لإيجاد حلول دائمة للآزمات السياسية. كما نرحب بتعيين الرئيس راموس - هورتا ممثلًا خاصًا للأمين العام ورئيسًا لبعثة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ونكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي كي يواصل تعبئة الموارد اللازمة للانتخابات الأساسية، وقبل كل شيء، تعزيز مؤسسات الدولة في غينيا - بيساو.

إن جدول أعمال هذه الدورة يركز على التنمية، وهو لا يمكن تنفيذه بنجاح إلا في مناخ من السلم والأمن الدوليين. وخلال السعي إلى إيجاد حلول للصراعات القائمة في مختلف أجزاء العالم، يجب أن يسود النهج المتعدد الأطراف، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون الحفاظ على السلام في العالم دائما من مسؤوليتنا الجماعية، وليس أبدا من مسؤولية دولة واحدة أو مجموعة من الدول. وفي هذا السياق، يجب أن نواصل إيلاء اهتمامنا الخاص لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بغية كفالة أن يكون هذا الجهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية ومصداقية، وأن يتصدى بمزيد من الفعالية لمختلف تحديات العالم المعاصر.

سوف تكون هناك مفارقة على الدوام لأنه كلما نشأت مسائل اجتماعية وبيئية واقتصادية، تدرك جميع البلدان أن التعاون المتعدد الأطراف هو آلية لا يمكن تجنبها، بيد أن ثمة ميلا لأن تُتخذ القرارات المتعلقة بالسلم أو الحرب وراء أبواب مغلقة من جانب مجموعة صغيرة من الدول.

فهذا سبب إضافي كافٍ لإدراجه في مشروع القرار. والشرط الثالث هو أنه يجب مساءلة مرتكبي تلك الجرائم أمام القضاء.

لكن لا يمكننا الاكتفاء بمشروع القرار هذا، الذي يجب اعتماده قريباً. إذ يتعين علينا إنهاء هذه الحرب، وهي الأكثر دموية منذ بداية القرن. فالحل سياسي. وقد أهدر الكثير من الوقت، ولن أشير مرة أخرى إلى عرقلة العمل في مجلس الأمن. وخلال هذه الفترة، لم يقتصر الأمر على قيام النظام بزيادة عنفه، لكنّ الجماعات الإرهابية استفادت أيضاً من تقصير المجتمع الدولي على حساب القوى الديمقراطية الموجودة في إطار الائتلاف الوطني السوري.

لهذا السبب يجب عقد مؤتمر "جنيف الثاني" في أقرب وقت ممكن. لكنّ فرنسا ترى أنّ هذا المؤتمر ليس مجرد منتدى للكلام. بل يجب أن يكون مؤتمراً لتحديد الهدف من تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة، مخوّلة إعادة إرساء السلم الأهلي، وحماية جميع الفئات وتنظيم انتخابات في الوقت المناسب. وتطرح عليّ في بعض الأحيان أسئلة بشأن المشاركين في هذا المؤتمر. وإجابتي بسيطة. جميع البلدان - وأكرر، جميع البلدان - التي تقبل هدف إنشاء حكومة انتقالية وتقرّ بالتزامها بحل سياسي - ستكون موضع ترحيب في المؤتمر.

وتوازي ذلك في الإلحاح الحالة الإنسانية. فالمشردون في سوريا بالملايين، وهناك الآن أكثر من ١,٥ مليون لاجئ في تركيا والأردن ولبنان. وإطالة أمد الأزمة تشكل تهديداً مباشراً لوحدة وأمن لبنان، الذي أصبح الآن نحو ٢٠ في المائة من سكانه سوريي المنشأ.

وإنني أودّ أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تنظيم الاجتماع الأول لمجموعة الدعم الدولي من أجل لبنان. وفرنسا ملتزمة تجاه هذا البلد، لأننا نعلم مدى معاناته في السنوات الأخيرة نتيجة الاضطرابات في الشرق الأوسط، ومدى حاجته اليوم إلى الدعم في جهوده لاستضافة اللاجئين.

هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس هولاند** (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف للأمم المتحدة أن تعمل في كل مكان تُنكر فيه حرية الشعوب. كما يشرفها أن تعمل حيث يتم المساس بالحقوق الأساسية. ويشرفها أيضاً أن تتدخل حيثما يهدد التطرّف أمن العالم. إنه شرف لها أن تعمل من أجل السلام.

إنّ الحالة في سوريا باتت أكثر إلحاحاً لأنّ ١٢٠.٠٠٠ شخص قُتلوا في السنتين ونصف السنة الأخيرة - بينهم ٩٠.٠٠٠ شخص في السنة الماضية وحدها. وأصبح ربع السكان مشردين. وغدا ملايين السوريين لاجئين وبات البلد مدمراً. وقد وقع الحدث الأسوأ في دمشق في ٢١ آب/أغسطس، حين استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومفتشو الأمم المتحدة، الذين أرسلوا رسمياً بالنيابة عن المنظمة، أثبتوا بشكل قاطع ومؤكد استخدام تلك الأسلحة.

ووأمام هذه الجريمة المروّعة، سعت فرنسا إلى ردة فعل قوية لمعاقبة هذا الانتهاك للقانون الدولي والحوّول دون ارتكاب نظام بشار الأسد مجازر جديدة. وهذا الضغط الذي مارسه بلدي، إلى جانب بلدان أخرى، ولا سيما الولايات المتحدة، حقق بعض النتائج الأولية. والمفاوضات جارية حالياً لضمان التحقق من الأسلحة الكيميائية لدى سوريا وتدميرها.

بيد أنه إذا أريد لهذه المفاوضات أن تبلغ نتائجها النهائية، فإنني أحدد ثلاثة شروط. أولها أنّه يتعيّن على أيّ نص أن يُجيز بوضوح لمجلس الأمن النظر في مسألة الأسلحة الكيميائية هذه في أية لحظة محددة. والشرط الثاني هو أن ينصّ مشروع القرار الذي نُعدّه على تدابير قسرية بموجب الفصل السابع إذا لم يحترم النظام السوري التزاماته. وبما أنّ الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يتضمن الحكم ذاته،

نداء السلطات في باماكو. فقد نجحت في إنهاء هجوم إرهابي واسع. واليوم نشهد النتائج. لقد استعادت مالي سلامتها الإقليمية. وضمنت الأمن لسكانها، وقد تمكنت أيضاً من أن تُجري في الموعد المحدد انتخابات رئاسية بوصفها تحصيل حاصل. وأود أن أرحب هنا بالرئيس الجديد المالي، السيد ابراهيم بوبكر كيتا. إن انتخابه دليل على نصر كبير لغرب أفريقيا ضد الإرهاب.

ومهما يكن من أمر، لا يزال التهديد قائماً ويشكل خطراً كبيراً على منطقة الساحل وفي ليبيا، حيث يجري تتواجد الأسلحة وتجد المجموعات الإرهابية ملاذاً. علينا أن نساعد السلطات الليبية على ضمان الأمن لأراضيها وسكانها. وفرنسا على استعداد للقيام بذلك.

أود أن أدق الناقوس، كما فعلت في العام الماضي فيما يتعلق بمالي. والتحذير هنا يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وهي بلد صغير استبدت به الانقلابات والصراعات لسنوات. واليوم، تضرب الفوضى جذورها فيه، ومرة أخرى لا يزال المدنيون هم الضحايا. علينا إنهاء تلك الإساءة التي هي طائفية في طابعها. لذلك أود من مجلس الأمن أن يصدر ولاية وأن يوفر الوسائل اللوجستية والمالية لإنشاء قوة أفريقية تتمثل مهمتها الأولى في إعادة توطيد دعائم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا تزال النساء والأطفال كل يوم ضحايا للعنف في منطقة كيفو. مرة أخرى، من الجوهري أن نواصل تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ ميثاق أديس أبابا، ورفض أي تدخل خارجي.

علينا التعلم من تجربة السنوات الأخيرة. وأينما تحل الفوضى يتجذر الإرهاب وينمو. تلك هي الحالة في الصومال، ولا يزال المهجوم المروع ضد كينيا يذكرنا بأنه بينما تمت هزيمة

إن في ذلك الجزء من الشرق الأوسط شواغل خطيرة، لكن هناك بوارق أمل أيضاً.

وميض الأمل الأول، استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي وحده سيمكن من إحلال السلام. ويقتضي تعايش الدولتين كليهما ضمن حدود آمنة ومعترف بها. علينا أن نفعل كل شيء من أجل اغتنام الفرصة التي تلوح في الأفق حالياً بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين وبالنسبة للمنطقة بأسرها، لإنهاء صراع معروفة لنا جميعاً آثاره الإقليمية والدولية. إن التفاوض على السلام بين إسرائيل وفلسطين سيكون عملاً تاريخياً.

أما وميض الأمل الثاني فيمكن تلسمه في بيانات الرئيس الإيراني الجديد التي تجسد تطوراً. ولن أبالغ فيها لكن بيت القصيد الآن هو معرفة ما إذا كانت تلك الكلمات ستترجم إلى أفعال، وبالتحديد فيما يتعلق بالمسألة النووية. خلال السنوات العشر الماضية، لم تسفر مناقشاتنا عن تقدم، مما أدى بالمجتمع الدولي إلى اعتماد جزاءات شديدة على نحو متزايد. فالحالة محفوفة بالمخاطر كما نعلم جميعاً. لذلك نتوقع فرنسا من إيران بوادر محددة تدل على تخلي البلد عن برنامجها النووي العسكري، بينما من الواضح أن يحتفظ بحقه في السعي إلى برنامجها المدني. لذلك فقد أثرت الانخراط في حوار مباشر ومفتوح مع الرئيس روحاني. وسأقول ذلك أيضاً من على هذا المنبر، إنني إذ أؤيد الحوار، ما زلت ثابتاً في موقعي فيما يتعلق بالمسألة الخطيرة المتمثلة في الانتشار النووي.

إن منطقة الشرق الأوسط ليست المنطقة الوحيدة في العالم التي تستحوذ على اهتمامنا. ومن المأساوي أن إفريقيا وقعت فريسة للإرهاب، والهجمات الوحشية في نيروبي تؤكد لنا ذلك مرة أخرى. إن الانتصار على الإرهاب ممكن. ففي مالي، بفضل ولاية واضحة لمجلس الأمن، تمكنت القوات الإفريقية والفرنسية بدعم من أوروبا، من التدخل استجابة إلى

إن فرنسا مستعدة لاستضافة مؤتمر المناخ لعام ٢٠١٥. وهذا الأمر يمثل أيضاً تهديداً لأمننا، لأنه يردنا تقريراً تلو التقرير، يبين بأننا إن لم نفعل شيئاً، ستزداد حرارة الكوكب في نهاية القرن بواقع ثلاث أو أربع درجات مئوية، مع ينطوي عليه ذلك من خطورة بسبب ما تخلفه الفيضانات المعروفة جيداً من آثار في بعض الأماكن. فتلك التهديدات المباشرة ستعرض للخطر السلام في جميع أرجاء العالم. لذلك يتعين علينا التماس حل في مؤتمر المناخ لعام ٢٠١٥.

إن أسس الالتزام معروفة جيداً. ويجب أن يكون الاتفاق منصف. ويتعين على كل بلد أن يدلو بدلوه. من الواضح أنه يتعين على البلدان النامية أن تبذل أكبر جهد ممكن. ويجب على البلدان الناشئة حماية تنميتها، بل عليها أيضاً أن تفهم أنها مهددة مباشرة بالاحترار العالمي. أما أقل البلدان نمواً، وهي أضعف البلدان وأكثرها هشاشة، فلا بد من مساعدتها في مرحلة الانتقال. ذلك هو القصد الذي أنشئ من أجله الصندوق في ديربين. ولا بد من أن يكون الاتفاق ملزماً؛ ولا يمكن له ببساطة أن يكون تأكيداً للمبادئ. ولا يمكن ببساطة صوغه في قرارات لا تترجم إلى عمل ملموس. إذا لا يوجد تقييم، وإذا لا توجد جزاءات، لا يمكن إحراز تقدم، وسوف ترتفع الحرارة العالمية بدرجة كبيرة.

ورسالي بسيطة. وفي أي مجال، سواء كان الأمن الدولي أو الانتشار النووي أو التنمية أو تغير المناخ، فإن أسوأ تهديد هو العجز، وأسوأ القرارات هو عدم اتخاذ أي قرار، وأسوأ الاخطار هو عدم إدراك الخطر. وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن اتخاذ اجراءات.

وفي كل مرة تبدو المنظمة بلا حيلة، يصبح السلام الضحية الأولى. ولذلك السبب اقترح أن يحدد الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مدونة لقواعد السلوك بحيث يمكنهم في حالات

المجموعات المنتسبة لحركة الشباب، لم يتم القضاء عليها قضاء مبرماً. لذلك يتعين على المجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية في حماية أنفسهم.

ستعمل فرنسا في أواخر هذا العام على الدعوة إلى عقد اجتماع بشأن السلم والأمن في أفريقيا. فقد دعت فرنسا جميع البلدان الأفريقية وستكون أوروبا ممثلة فيه وكذلك الأمم المتحدة. والقصد من الاجتماع تمكين إنشاء جيوش إفريقية وتدريبها وتجهيزها لضمان الأمن في القارة ومكافحة جميع المهرين، ولا سيما تجار المخدرات والقراصنة. يتعين على الأفارقة أنفسهم أن يتكفلوا بأمنهم، بيد أنه لا يمكننا أن نتركهم يواجهون وحدهم المخاطر الإرهابية. أن أفضل ما لدينا من أسلحة هي سياساتنا الإنمائية لأن الفقر والبطالة والإجحاف توفر تربة خصبة للعنف وعدم الأمن.

مرة أخرى، تدعو فرنسا إلى تعبئة المجتمع الدولي من خلال الصناديق الجديدة التي يتعين علينا إنشائها لتمويل الهياكل الأساسية اللازمة للتمكين من الحصول على الخدمات العامة الجوهرية.

إن فرنسا تناضل مع أوروبا من أجل الوصول إلى تمويل ابتكاري. فقد قام بلدي بفرض ضريبة على تذاكر الخطوط الجوية مما يساعد في تمويل المرفق الدولي لشراء الأدوية قد حقق أكثر من بليون يورو منذ عام ٢٠٠٦. وقرر بلدي زيادة تلك الضريبة إلى ١٢ في المائة لتعزيز الكفاح ضد الأوبئة الجسيمة، أي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا.

كذلك فرضت أوروبا وفرنسا ضريبة على العمليات المالية. وقررت أن أفرد ١٠ في المائة من ذلك الدخل للوصول إلى المياه والطاقة المتجددة، لأنه بفضل المساعدة الإنمائية يمكننا مساعدة أفقر البلدان لضمان مستقبلها، ومن ثم أمنها، والاستجابة إلى الاحترار العالمي الذي يشكل شاغلاً لنا جميعاً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الملك عبد الله** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى الجمعية اليوم. واهنئ رئيس الجمعية أشي على انتخابه واشكر الأمين العام على الأعمال القيمة للغاية التي يضطلع بها على الدوام.

إن الأمن العالمي سيتشكل على مدى طويل بناء على ما يجري حالياً في الشرق الأوسط. ويمكن لمنطقتنا ويجب عليها أن تصبح بيتاً للسلام والازدهار، بإنشاء ركائز قوية للحكم الرشيد وفتح الباب على مصراعيه نحو الفرصة، لا سيما أمام شبابنا. وتلك خطة الأردن، ولسنا وحدنا في هذا الأمر.

ولكن لا يمكن بناء أي بيت حينما تكون المدينة تخرق. واليوم، لا يمكن تجاهل النيران في المنطقة. وكل العالم في مسار هذه النيران. وبغية حماية المستقبل، لا بد أن يستجيب العالم. وتشكل الأزمة السورية كارثة إنسانية وأمنية عالمية. ويهدد تصعيد أعمال العنف بإفراغ مستقبل ذلك البلد الاقتصادي والسياسي من مضمونه. فقد سارع المتشددون إلى تشجيع الانقسامات العرقية والدينية واستغلالها. وبوسع تلك الديناميكية أن تسحق النهضة الإقليمية وتعرض الأمن العالمي للخطر. وعلينا واجب رفض تلك القوى المدمرة.

وفي الشهر الماضي، استضاف الأردن أكثر من ١٠٠ من أبرز علماء المسلمين من جميع أرجاء العالم. وتؤكد أعمالهم التعاليم الحقيقية للإسلام وتستفيد من مبادرات الأردن الطويلة الأمد المشتركة بين الأديان وبين اتباع الدين الواحد ألا وهي: رسالة عمان: مبادرة كلمة سواء، وأسبوع الوثام العالمي بين الأديان.

الجرائم الجماعية أن يقرروا بصورة جماعية رفض استخدام حق النقض (الفيتو).

كما يحدوني الأمل في أن أرى تعزيز سلطات الأمين العام على التحقيق بغية تمكين الأمم المتحدة - على نحو ما فعلته في سوريا - من استجلاء الحقيقة في جميع الحالات والقيام بالتحقيقات والتصرف بناء على نتائجها. وتتمتع الجمعية بالحق السيادي في اتخاذ مثل ذلك القرار. وتتوقف مصداقيتنا على قدراتنا على التدخل بسرعة وفعالية في ضمان احترام القانون الدولي، والمعاقبة على الانتهاكات وتعزيز التنمية للمحافظة على الأجيال المقبلة.

وتنبع شرعيتنا من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نكون جديرين بها. وفي ذلك الإطار، فإن فرنسا ستتولى دائماً مسؤولياتها في جميع المجالات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، من قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتييه (الكاميرون).

**خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية.**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية إلى قاعة الجمعية العامة.



يجب أن يكون للشعب السوري أيضا مستقبل، ولتحقيق ذلك، على المجتمع الدولي أن يتحرك. لقد حان الوقت لتسريع عملية الانتقال السياسي في سوريا وإنهاء العنف وإراقة الدماء وإزالة خطر الأسلحة الكيميائية واستعادة الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وإشراك جميع السوريين، وهنا أكرر جميع السوريين، في بناء مستقبل وطنهم.

ومستقبل سوريا سيعتمد على الشعب السوري ولكن المجتمع الدولي من واجبه ومن مصلحته تقديم المساعدة، وهو قادر على ذلك. ويجب أن تأتي المساعدة بشكل عاجل، حيث أن الأضرار والأخطار في تزايد مستمر. ويشكل عدد اللاجئين السوريين الذي تدفقوا إلى الأردن بالفعل ما يعادل عشر عدد السكان. وهذا العدد قد يصل إلى المليون، أي ما يعادل ٢٠ في المائة تقريبا من عدد سكان المملكة، بحلول العام المقبل. وهذه ليست مجرد أرقام، بل هي أعداد لأشخاص بحاجة إلى الغذاء والماء والمأوى وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية، وغيرها.

ولا يمكن حتى لأقوى الاقتصادات العالمية استيعاب هذا الطلب على خدمات البنية التحتية والموارد، ناهيك عن حدوث هذا الأمر في بلد ذي اقتصاد صغير، وهو رابع أفقر دولة في العالم من حيث مصادر المياه.

كما هو عهدهم دائما، فتح الأردنيون أذرعهم واحتضنوا المحتاجين، لكنني أقول هنا وفي هذه اللحظة إنه لا يمكن أن يتحمل شعبي وحده عبء ذلك التحدي الإقليمي والعالمي.

واسمحوا لي أن أعبر عن شكري وامتناني لما وجدناه حتى الآن من استجابة سخية من قبل الأمم المتحدة والجهات الدولية والإقليمية المانحة، لكننا جميعا نعلم في حقيقة الأمر أن الحاجة تفوق مقدار الاستجابة، وهناك ضرورة ملحة إلى مزيد من الدعم من أجل إيصال رسالة قوية بأن المجتمع الدولي يقف جنبا إلى جنب مع أولئك الذين يتحملون الكثير. أما

وقال العلماء إنه لا يوجد نموذج معياري واحد للدولة الإسلامية، لكنهم أكدوا على أن الدولة الإسلامية الحديثة ينبغي أن تكون دولة مدنية قائمة على المؤسسات وعلى دستور جامع يركز على سيادة القانون والعدالة وحرية الرأي والعقيدة. والدولة الإسلامية الحديثة هي التي تدعم المساواة بين مختلف الأطياف العرقية والدينية. وأدان العلماء بشكل حازم التحريض على النزاع العرقي والطائفي، وهو ما يعرف بالفتنة. ووصفوا ذلك الشر بما يستحقه من وصف - أي أنه يشكل تهديدا يحدق بالأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء.

ودعا الأردن منظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد تلك التوصيات، وهي مبادئ توجيهية بالغة الأهمية في خضم الاضطرابات والتحديات التي تعمر منطقتنا.

وفي هذا الشهر استضاف الأردن أيضا اجتماعا دوليا للتصدي للتحديات التي تواجه مجتمعات المسيحيين العرب. وهي تشكل جزءا أساسيا من ماضي منطقتنا وحاضرها ومستقبلها. وظل الأردن نموذجاً تاريخياً للتعايش والتآخي بين المسلمين والمسيحيين. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لحماية مجتمعات المسيحيين العرب والأقليات، وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في موقفنا الداعي إلى التنوع والتسامح والاحترام المتبادل بين الجميع.

وفي الحقيقة، فإن الاحترام المتبادل بين الجميع هو سبيل المضي قدما. ولن يبلغ التحول التاريخي الذي تمر به منطقتنا حاليا مبتغاه عبر الصفات الجاهزة؛ وإنما سيأتي حينما يشعر جميع مواطنينا بانهم ممثلون تمثيلا حقيقيا. الذي نعمل على إعلاء بنيانه هو بيت المستقبل الجامع. ونحن نبنى مستقبلنا على الأساس المتين المتمثل في توافق آراء الأغلبية وكفالة حقوق الأقليات ونشر ثقافة ديمقراطية تقوم على المواطنة الفاعلة والتغيير السلمي التدريجي.

فلنركز على ما سنقوم ببنائه من مجتمعات آمنة تعيش فيها الأسر حياة طبيعية؛ وشرق أوسط ببيوت عديدة تعمل معا في سياق تعاون على نطاق المنطقة؛ وهذا هو الأمن الأمثل لمستقبلنا.

إن المستقبل لنا لبنينه، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل ضمن شراكة عالمية. وأولئك الذين يسعون لفعل الشيء الصحيح بحاجة إلى دعم العالم بأسره. فمع كل بلد نحقق فيه ازدهارا أكبر وحرية أوسع، ومع كل حي نجعله أكثر أمانا، ومع كل شخص ننحّه المزيد من أسباب الأمل، نجعل بيت الإنسانية جمعاء أكثر أمنا. وعليه، فليكن هذا وعدنا، ليس لأجيال المستقبل فقط، بل لأجيال الحاضر التي نعمل من أجلها اليوم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفاكيا.

اصطحب السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس غاشباروفيتش** (تكلم باللغة السلوفاكية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): إن مخاطبة الجمعية العامة

من يعانون داخل سوريا فهم أيضا بحاجة إلى أن يكون العالم حازما: فعلى جميع الأطراف في سوريا الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ومبادئه والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا وبنقلها داخلها لتصل إلى المحتاجين.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يعمل معا من أجل إيجاد حل سريع للأزمة الجوهريّة في المنطقة. فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي يستنزف الموارد التي نحتاجها لبناء مستقبل أفضل، وهو نزاع يغذي نيران التطرف في جميع أنحاء العالم، وقد آن الأوان لإخماد هذا الحريق.

لقد أظهرت المحادثات التي بدأت في تموز/يوليه أن بالإمكان إحراز تقدم، من خلال وجود أطراف مستعدة للعمل وقيادة عازمة في الولايات المتحدة ودعم إقليمي ودولي قوي. ونثني على رئيس دولة فلسطين ورئيس الوزراء الإسرائيلي لما اتخذه من قرار جريء باستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وننحّهما على الاستمرار في التزامهما بالتوصل إلى اتفاق ضمن الإطار الزمني المحدد. وعلمنا أن نؤكد أنه يجب عدم اتخاذ إجراءات يمكن أن تعرقل العملية التي لا تزال هشة. وهذا يعني عدم الاستمرار في بناء المستوطنات وعدم اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تهدد الوضع الراهن في القدس الشرقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية. إذ أن من شأن تهديدات كهذه أن تشعل فتيل مواجهة ستثير قلقا دوليا.

نحن نعلم الطريق الصحيح إلى الأمام. وبالإمكان تحقيق الهدف، المتمثل في تسوية عادلة ونهائية قائمة على حل الدولتين، تركز إلى الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وهذه التسوية ستمنح إسرائيل أمنا حقيقيا وعلاقات طبيعية مع ٥٧ دولة عربية وإسلامية، وستمنح، بعد طول انتظار، الشعب الفلسطيني حقوقه التي يستحقها في دولة مستقلة تملك مقومات البقاء على التراب الوطني الفلسطيني، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

عدم التخوف من اختيار حلول توفيقية يمكن أن تكون بمثابة أساس للتوصل إلى حل إيجابي للمشكلة في المستقبل.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في ضمان تلقي المدنيين للمعونة الإنسانية، ومعاينة الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، وقبل كل شيء، في فرض هدنة وبدء محادثات بشأن ترتيبات مستقرة بعد انتهاء الصراع في إطار مبادرة "جنيف اثنان". إن سلوفاكيا تدين استخدام الأسلحة الكيميائية مبدئياً بوصف ذلك يشكل جريمة ضد الإنسانية، وتطلب على وجه السرعة أن يتم تقديم الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية. واستمرار انخراط الأمم المتحدة ضروري، لعدم وجود بديل فعال لدورها.

وتشجعنا تجربتنا الأخيرة في معالجة الأزمات والصراعات الدولية والوطنية في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك ما يسمى الربيع العربي، على أن نكون حذرين للغاية عند النظر في اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن يكون على الأقل تحليل عواقب هذه الإجراءات مفصلاً ومدرّساً بنفس قدر كيفية القيام بتدخل محتمل.

وقد ركزت مشاركة سلوفاكيا في مجال إدارة الأزمات الدولية وبناء السلام وصونه، وتحقيق الاستقرار والازدهار، لفترة طويلة على أفغانستان، حيث قدمت جمهورية سلوفاكيا مساعدات عسكرية وكذلك مدنية وإنسانية. إننا نقدر كثيراً العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ودورها الصعب الذي تضطلع به في مساعدة الحكومة الأفغانية خلال فترتها الانتقالية الأمنية والسياسية والاقتصادية. في الواقع، يجب أن يشكل كل من الأمن والتنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان للجميع، وأخيراً وليس آخراً، إعداد وتنظيم انتخابات حرة، الركائز الأساسية لبناء الدولة الأفغانية الجديدة. وستمثل الانتخابات الرئاسية المقبلة علامة فارقة في تاريخ أفغانستان.

بالنيابة عن المواطنين السلوفاك مسؤولية كبيرة. وإنها لمسؤولية كبيرة بالنسبة لنا جميعاً، نحن الذين أسند إلينا مواطنونا ولاية كهذه. وهم يتوقعون بحق أن تسعى هذه المنظمة العالمية الفريدة إلى إيجاد حلول فعالة لتحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار والازدهار للبشرية.

وأعتقد أنه، بفضل خبرة الرئيس آش، سننجح في هذه المهمة. وأود أن أشكر سلفه، السيد فوك يريميتش، على ما أبداه من همة في ترؤس الجمعية العامة في دورتها السابقة. وأعرب عن احترامي العميق للأمين العام بان كي - مون الذي يجسد بعد نظره وخدمته المحايدة قيم المنظمة.

لقد مررنا بفترة تغيرات مثيرة للجدل وفرص لم يلتفت إليها، وكذلك تحديات غير مسبوقة. لكن الشيء الوحيد الذي لم يتغير هو قوة تعاوننا وجهودنا المشتركة. مع انعدام التوازن، يتوقع العالم أننا سوف نتحمل المسؤولية عن اتخاذ إجراءات حازمة معاً، وباسم الإنسانية، لا تحكمها فقط مصالحنا الوطنية أو مصالح الشركات الضيقة. لقد حان الوقت لتتعلم احترام تنوعنا ونصبح حقاً الأمم المتحدة. ويظل تحقيق هدفين من الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة، وهما ضمان تحقيق السلام والرخاء للجميع، يشكل التحدي الأكبر والمسؤولية الأساسية بالنسبة لنا، ولذلك فإن التعددية الفعالة تصب في المصلحة الوطنية لنا جميعاً.

وتختبر الأزمة السورية الحالية عزمنا وقدرتنا على الاستجابة بفعالية. ويهدد الصراع المنطقة برمتها. وهو صراع مخيف ليس فقط بسبب عدد الضحايا واللاجئين؛ المثير للقلق كذلك عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ أي إجراءات فعالة. ويتيح التفكير الرصين بشأن جميع العواقب المحتملة لتدخل عسكري في سوريا، الانتهاء بوضوح إلى وجود حل واحد فقط جيد لهذا الصراع، وهو الحل الدبلوماسي. يجب علينا

الحلول المتفق عليها. وذلك أمر حيوي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار وإحداث المزيد من التنمية في المنطقة بأسرها.

لا يزال الإرهاب واحداً من أخطر التهديدات التي تطل السلام والأمن. إنه يؤدي دوراً رئيسياً في العديد من الصراعات ومعظم ضحاياه من المدنيين. علينا أن نحافظ على عزمنا على بذل كل جهد للتوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ولن نجد الحل إلا من خلال بذل جهود مشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة.

لا يمكننا التوصل إلى بيئة آمنة ومأمونة ومستقرة دون اتخاذ إجراءات فعالة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، باعتبارها أداة أساسية لمنع نشوب الصراعات. وقد أظهر التوقيع على معاهدة لتجارة الأسلحة أن لدى الأمم المتحدة القدرة على صنع التاريخ، والإسهام بشكل أساسي في زيادة الأمن في العالم من خلال التزامها المشترك باتباع نهج مسؤول فيما يخص تجارة الأسلحة. وتعتقد سلوفاكيا أنه بوسع الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي ضمان دخول المعاهدة حيز التنفيذ قريباً، ونحن على استعداد للقيام بكل ما هو ضروري لتعزيز ذلك. فيما يتعلق بالقضاء على التهديدات النووية وآثارها الثانوية على الصحة والبيئة، تدعم سلوفاكيا بنشاط بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتبرها ركيزة مهمة من ركائز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وأود أن أؤكد بشكل خاص، وأكرر ذلك في كل اجتماع هنا في الأمم المتحدة، على أن إصلاح قطاع الأمن عنصر أساسي لإحداث التنمية في مرحلة ما بعد الصراع وتعزيز الفعال لسيادة القانون. وفي سياق عملية التوطيد، فإننا نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من الأمن/وسيادة القانون/وهيكل التنمية. إذا لم تتمكن من توفير الأمن والسلامة والتعليم وفرص العمل للناس، فسيسارعون، وقد تمكن منهم اليأس، إلى حمل السلاح مرة أخرى. للأسف، تثبت التجارب ذلك. تتعاون سلوفاكيا

ويتمثل السبيل لتحقيق النجاح في جميع تلك العمليات، حتى بعد عام ٢٠١٤ في تحقيق المصالحة الوطنية، استناداً إلى المبادئ الدستورية واحترام حقوق الإنسان. إن أفغانستان بحاجة إلى دعم ومساعدة مستمرين ويمكن توقعهما ومحدد الأهداف، من جيرانها والمجتمع الدولي بأسره على حد سواء. إننا نعتبر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية محورياً في ذلك الصدد.

تظل أفريقيا قارة ضعيفة بتركز عال للصراعات فيها. ونحن نعتقد أنها ستكون قادرة على إحراز تقدم في اتجاه تحقيق الاستقرار والازدهار والمزيد من التعاون بطريقة مستدامة، بمساعدة من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وقد ساهمت ٥٠ عاماً من وجود الاتحاد الأفريقي، في زيادة التعاون والتنمية في جميع أنحاء القارة، وأعتقد أنه سوف يستمر على هذا الطريق. إن منع نشوب الصراعات وحل أسبابها الرئيسية هما عمليتان طويلتان ومعقدتان. ولا تزال أفريقيا بحاجة إلى اهتمام ومساعدة المجتمع الدولي، مع التركيز على الدبلوماسية الوقائية والملكية الوطنية لجميع العمليات. تؤيد جمهورية سلوفاكيا المزيد من التعاون المكثف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن توثيق العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

إننا نواصل الاهتمام عن كثب بالحالة الأمنية في الشرق الأوسط. ومن دواعي سرورنا رؤية بعض الإشارات الإيجابية ضمن الأخبار المثيرة للقلق الآتية من هذا الجزء من العالم. وترحب سلوفاكيا باستئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين وتدعمها. ويبدو مع ذلك، أن المحادثات ليست كافية. وقد جرى الاتفاق على عدد من الاتفاقات والقرارات الملزمة، من أجل حل العديد من المسائل، لكن لم يجر الامتثال لها بما فيه الكفاية. وبالتالي فإننا نتوقع المزيد فيما يتعلق بطريق تنفيذ

منظومة الأمم المتحدة. ونقدر أن هذه المسألة من بين الأولويات الرئيسية للدورة الحالية.

كما تتجلى وجاهتها في مجموعة من الأحداث الجانبية التي تركز على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية بصورة عامة. ونقدر على نحو خاص مبادرة الجمعية العامة بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية بغية كفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهناك نحو بليون من الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم، الكثير منهم يعيشون في الفقر، لا يزالون محرومون من المساواة من حيث الحصول على خدمات التعليم، والرعاية الصحية، والوظائف، وأنظمة الدعم الاجتماعي والقانوني. وهذا الحوار خطوة أخرى صوب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ونريد أن نشدد على أهمية إدراج هذه المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نولي اهتماما متزايدا لكفالة حصول الجميع على الإمداد بالطاقة والمياه والأغذية المأمونة.

وتود سلوفاكيا أن تشارك مشاركة فعالة في وضع الأهداف الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وهي تستعد لمرحلة جديدة في التعاون الإنمائي. وقد أصبحنا مؤخرًا عضوا في مجلس المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تجسيدا لالتزامنا بأن نصير عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي للبلدان المانحة. وقد درست سلوفاكيا دراسة كاملة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يضع إطارا عالميا لأهداف التعاون الإنمائي. ويجب أن تكون الأهداف والتدابير متسقة مع الجوانب الإنمائية والاجتماعية والبيئية، وفقا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو.

إن الأهداف الجديدة يجب أن تكفل نتائج فعالة وقابلة للقياس. والمهمة الحاسمة ستتمثل في تحديد الموارد للوفاء بالأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وقد تعثرت جهودنا

بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في بناء القدرات الفعالة والكافية اللازمة لإصلاح القطاع الأمني والتأكيد على المالكيتين الوطنية والمحلية لكافة العمليات. إن الأمم المتحدة هي الضامن لنظام نزيه يهدف لدعم أعضائها في ذلك المجال.

يتطلب تحقيق سلام دائم احترام الحرية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن السلام الدائم يتطلب احترام الحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ولا مكان لثقافة الإفلات من العقاب في عالم اليوم. ودور المحكمة الجنائية الدولية في النظام المتعدد الأطراف لا غنى عنه في ذلك الصدد، لأنها تركز على تمنع مقترفي أخطر الجرائم الجسيمة من الإفلات من العقاب. غير أن قرارها يجب أن تكون غير قابلة للطعن. وقد رحبت الجمهورية السلوفاكية باعتماد التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية في عام ٢٠١٠. وبالتالي، فإننا نناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة التي لم تصادق بعد على نظام روما الأساسي وتعديلاته أن تفعل ذلك.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان واعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. وتلك الوثيقتان التاريخيتان لا تزالان وجهيتين، وتمثلان هدفا ينبغي لأنشطة المجتمع الدولي أن تسعى إلى تحقيقه على وجه الأولوية. وتؤكد أن الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا جدال فيه. وفي الوقت ذاته، تشددان على الترابط بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

لا يمكن أن يكون هناك أي سلام بدون الاستقرار الاقتصادي والرفاه. ومما لاشك فيه أن كفالة التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي هي أكثر السبل فعالية لمنع نشوب الصراعات. وذلك جدول أعمال للأمم المتحدة فيه إمكانات هائلة؛ غير أنه من بين أكثر جداول الأعمال تجزئة داخل



المدني. إننا نفهم أن الأمم المتحدة تحتاج إلى ما يكفي من الموارد المالية والبشرية للوفاء بولاياتها على نحو فعال، غير أننا ندعو إلى استخدام هذه الموارد استخداما فعالا.

وتحتفل سلوفاكيا هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لوجودها السيادي. وكان من الطبيعي تماما أن أولى خطوات سلوفاكيا باعتبارها دولة ذات سيادة أوصلتها إلى الأمم المتحدة. وتمثل مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها اللبنة الأساس الراسخة للسياسة الخارجية لسلوفاكيا، استنادا إلى قيم تعددية الأطراف الفعالة. وعلى مدى العشرين سنة الماضية، تَعَزَّزَ تعاون سلوفاكيا مع الأمم المتحدة وتَكَثَّفَ اقترانا بنمو سلوفاكيا وتَوَطَّدَ موقفها باعتبارها بلدا ديمقراطيا مستقرا وشريكا موثوقا واستباقيا على الصعيد الدولي. وبفضل ذلك التطور، تمكنت في حزيران/يونيه من استضافة مؤتمر قمة شارك لعشرين رئيسا من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى في براتيسلافا، ناقشنا فيه سبل مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وتحسين التعاون الإقليمي.

تشارك سلوفاكيا في مجموعة واسعة من أنشطة الأمم المتحدة من خلال عملها في الهيئات الرئيسية للمنظمة ومساهماتها المباشرة في أكثر من ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام، فضلا عن تنفيذ أكثر من ٤٠٠ من المشاريع الإنسانية والإنمائية في أكثر من ٢٠ بلدا في جميع أنحاء البلد. وبعد أن حظيت سلوفاكيا بثقة شركائها، تم انتخابها في جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مما مكنها من تعزيز وإنفاذ قيم الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية في جميع الأركان الثلاثة لعملها. ويمكن أن تؤكد للجمعية العامة أن سلوفاكيا ستواصل جهودها الحثيثة، باعتبارها شريكا موثوقا، لخدمة أهداف الأمم المتحدة والمساعدة على تنفيذها.

للفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بفعل استمرار افتقارنا إلى الأموال والموارد العامة. وأسهمت الأزمة الاقتصادية والمالية في الكشف عن عدد من أوجه الخلل العامة في توزيع الموارد والتحكم فيها، لا سيما الموارد العامة، فضلا عن ضرورة استخدام الموارد المبتكرة، بما في ذلك الموارد الخاصة، أثناء العملية. وتود سلوفاكيا أن تشارك في المناقشة من خلال عملها في لجنة الخبراء المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

وحتى عهد قريب، كانت سلوفاكيا بلدا متلقيا للمساعدة الإنمائية. وبطبيعة الحال، فيه الآن تريد أن ترد الجميل من خلال دعم البلدان التي تعتمد على مساعدات المجتمع الدولي. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء نظام وطني للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتركيز المساعدة الإنمائية التي تقدمها سلوفاكيا يجسد احتياجات البلدان التي تعول على هذه المساعدة، ويستجيب للتحديات العالمية داخل المجتمع الدولي. ولسلوفاكيا خبرة في مجال الانتقال السياسي والاقتصادي والاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية. وتقوم سلوفاكيا اليوم أساسا بتشاطر ما استفادته من دروس في مجال بناء المجتمع المدني وإصلاحات الحوكمة العامة مع بلدان الشراكة الشرقية وغرب البلقان، فضلا عن بلدان أخرى، بما فيها كينيا وأفغانستان. وتركز سلوفاكيا على القضاء على الفقر بتيسير فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين مركز المرأة والشباب في تلك البلدان.

إننا نعيش أوقاتا مضطربة. وبمقدور الأمم المتحدة أن تتولى الريادة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بإحلال السلام وتحقيق الرفاه للجميع. لكن إذا لم تَعَزَّزَ فعالية المنظمة، فإن وجاهتها ستعرض للخطر. ولكي تقوم الأمم المتحدة بجميع مهامها، يجب أن تكون قوية وجامعة ومفتوحة. والروابط العالمية تتطلب تعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات الإقليمية، والشركاء من القطاع الخاص، وأخيرا وليس آخرا، المجتمع

أما اليوم، فماريا سايبلا قائدة صنديدة وملهمة، قائدة الضحايا التي تعمل من أجل السلام في بلادي. ومن المحزن، أنه في كولومبيا توجد آلاف مؤلفة من الحالات المماثلة لحالة ماريا سابالا. ويقدر أنه في السنوات الـ ٥٠ الماضية، أزهرت أرواح أكثر من ٢٢٠.٠٠٠ شخص بسبب الصراع. أي أكثر من ضعف عدد الوفيات التي وقعت نتيجة الحرب البوسنية في يوغسلافيا السابقة، وكان ذلك صراعاً مفتوحاً وقاسياً حرك العالم بأسره. وإذا ما أضفنا إلى ذلك عدد الأشخاص الذين أصيبوا بجراح والأشخاص الذين شوهتهم الألغام المضادة للأفراد، والأشخاص الذين يعانون من عار الخطف والذين اقتلعوا من أراضيهم، فإن العدد يبلغ تقريباً ٥ ملايين نسمة.

من سوء الطالع أن هذا الواقع القاسي والمؤلم لأي صراع مستمر حتى يومنا هذا. إنه أقدم وآخر صراع في نصف الكرة الغربي. وعلى الرغم من الصراع، حققت كولومبيا تقدماً لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة في مسائل الأمن، ومكافحة الفقر والإجهاض، وفي أدائها الاقتصادي. لقد حققنا الكثير وحققنا قدراً كبيراً في خضم المواجهة. تخيلوا كم من المزيد كان بوسعنا أن نفعل من دون المواجهة. وعلي أن أعترف أمام الجمعية، أنه بالنسبة لي، بصفتي رئيساً للحكومة، من السهل لي أن أستمّر في المضي قدماً على السبيل الذي كنا نسير عليه وأن نترك الصراع من دون حل، لأن خوض الحرب، وأعرف كيف تُشن الحرب، أسهل من السعي إلى السلام.

كان ذلك أسهل، ولكنه لا ينم عن الشعور بالمسؤولية، لأن الاستمرار في التعايش مع الصراع مثله كمثل إصدار أحكام على ملايين من البشر بقضاء سنوات عديدة أخرى من العنف والخوف والفقر والاضطهاد. ولن ينم ذلك عن الحس بالمسؤولية نحو أمريكا اللاتينية أو نحو العالم، إذ أن الناس يعانون أيضاً وبطرق مختلفة، من آثار الصراع الكولومبي. ذلك لن يُرضي ضميري، لأن لدينا أفضل فرصة ممكنة اليوم، فرصة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِبَ الرئيس، السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية من قاعة الجمعية.

**خطاب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحِبَ السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس سانتوس كالديرون** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبتعد قليلاً عن المراسم الدبلوماسية وأن أبدأ بياي بالكلام عن امرأة كولومبية متواضعة اسمها ماريا سابالا، التي تحملت عبء ألم مبرح في قلبها. قبل عقدين من الزمن وصل أعضاء مسلحون تابعون لمجموعات غير شرعية إلى خارج فناء بيتها الواقع على الساحل الكاريبي الكولومبي، مصممين على فرض حكمهم الإرهابي. ثم قاموا بقتل زوجها واثنين آخرين من الأقارب أمامها وأمام أطفالها الصغار. لقد أرغموها على مغادرة منزلها ومن ثم أحرقوا كل شيء بالكامل. وبالكاد تمكنت من انتشال الجثامين من الرماد، ودفنتهم هناك وهربت من أرضها مع أولادها ومن دون أن تأخذ أي من حوائجها. بل هربت بكل ما حملته من وزن هائل لمأساتها.

ونود أن ننهي نزاعنا من دون التخلي عن العدالة، ناهيك عن الحقيقة والرعاية الواجبة للضحايا.

أغتنت هذه الفرصة لعرض أفكار على الجمعية العامة بشأن دور الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف في عملية السلام لدينا وتنفيذها في المستقبل. فالموضوع هام وراهن، إذ من المحتمل أن تكون كولومبيا أول بلد في العالم ينخرط في عملية من ذلك النوع منذ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ، مما يجعلنا نموذجاً لحالات أخرى حيث أعطيت الأولوية للحوار على الحلول المسلحة، كما ينبغي أن يكون عليه الحال.

لقد ذكرت المفوضة السامية السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الكندية لويز آربر، مؤخراً أن فقه القانون الدولي لم ينجح في إيجاد حلول عملية فيما يتعلق بكيفية حسم علاقة التجاذب القائمة بين السلام والعدالة خلال أي عملية تفاوض. وذكرت السيدة آربر أمثلة من قبيل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، اللتين خصصت لهما موارد هائلة غير أنهما أسفرتا عن نتائج ضعيفة للغاية.

فلم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - التي أنشئت في عام ١٩٩٤ - إلا من الفصل في ٤٠ قضية من أصل ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ جريمة قتل ارتكبت خلال عام واحد فقط. وخلال ٢٠ عاماً، بالكاد تمكنت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الفصل في ١٠٠ قضية فقط.

وعليه، كيف يمكننا التوصل إلى نهاية للصراع المسلح بالتزامن مع الوفاء بالتزامنا فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وأخذ حقوق الضحايا؟ ويجب مواجهة تلك المعضلة بأمانة وجدية، وهذا هو ما نفعله في كولومبيا.

لقد اعتمدنا استراتيجية متكاملة للعدالة الانتقالية تعالج المسائل المتعلقة بالحقيقة والعدالة والتعويض عن الأضرار، الأمر الذي نأمل أن يمكننا من تحقيق الانتقال نحو السلام. ويمكننا

حقيقية، وربما تكون الفرصة الأخيرة، لإنهاء الصراع. لا يمكن لي أن أموت في سلام إن لم أفعل كل شيء بمقدوري القيام به لاغتنام الفرصة المتاحة.

إن جيلي لم يذق يوماً طعم السلام، وإن حلمي من أجل أولادي وأولاد جميع أبناء كولومبيا أن تتاح لهم الفرصة ليتذوقوا طعم السلام. وآمل من قوات المتمردين أن تفهم أن الوقت قد حان للتخلي عن تلك المواجهة التي مضى عليها ٥٠ عاماً؛ لقد حان الوقت للانتقال من أزيز الرصاصات إلى التصويتات، ومن قعقة الأسلحة إلى المناقشة؛ لقد حان الوقت بالنسبة لهم لمواصلة كفاحهم ولكن في إطار الديمقراطية.

اليوم، وأمام الجمعية العامة، نريد نحن أبناء كولومبيا أن نشكر المجتمع الدولي على الدعم الذي تلقيناه في سعيينا لإنهاء نزاعنا من خلال الحوار. إننا نود، والعالم يشهد على ذلك، أن نؤكد حقنا في إحلال السلام. لقد سئنا العيش في خوف، لقد تعبنا من العنف، وتعبنا من الصراع الذي يقتل أطفال نفس الدولة التي يؤجج أطفال نفس الأمة ضد الآخرين منها ويؤخر تنميتها. وماريا سابلأ ضحية واحدة من بين العديد من الضحايا، وكلهم لهم الحق في العدالة والحقيقة والتعويضات والحق في أن لا يروا التاريخ يكرر نفسه. ذلك الذي نعمل من أجله في بلدنا.

في خضم النزاع، تروج حكومتي لتشريع قوانين طموحة للغاية، وتقر بحق الضحايا وتعويضهم. وقد تشرفت بالتصديق على ذلك القانون بحضور الأمين العام بان كي - مون. ولكن التزامنا يتجاوز خدمة ضحايا الماضي، ويتمثل أهم التزام لنا اليوم في القضاء على إمكانية وقوع ضحايا جديدة جراء الصراع. ولدينا التزام بإنهاء الصراع الآن وضمان توقف دوامة العنف والألم. إننا نفعل ذلك وفقاً لتقليدنا الديمقراطي، وبالطبع، كعهدنا دائماً، نحترم سيادة القانون، ونتمثل للالتزامات الدولية.

عميق. إن الكثير على المحك، وليس أقله وضع حد للصراع الطويل الممتد منذ نصف قرن، فضلا عن تحديد مصير ٤٧ مليون كولومبي.

لقد شاركنا في محادثات امتدت سنة حتى الآن ولكننا لم نتوصل سوى لاتفاق بشأن بند واحد فقط من البنود الستة المدرجة في جدول أعمالنا. ولا زلت متفائلا، ولكن صبر الشعب الكولومبي ليس بلا حدود. فعلى القوات التي تخوض حرب عصابات أن تقرر ما إذا كانت تريد سلاما دائما ومشرفا، أو أن تستمر في شن الحرب. وأدعوها من على هذا المنبر، أن تفهم أن التاريخ قد أوصلنا إلى هذه اللحظة الحاسمة. وقد حان وقت اتخاذ القرارات. إن خرجنا من هذه العملية صفري اليدين، فسنحكم على بلدنا بسنوات عديدة قادمة من إراقة الدماء والآلام. وعليه، فلا يسعنا تفويت هذه الفرصة. وإلا، فلن تغفر لنا الأجيال القادمة ولا التاريخ.

وعلاوة على ذلك، فإن صراعنا، بكل عنفه وقسوته قد تأثر بأفة سامة تغذيه ويتغذى عليها في آن واحد: وهي الاتجار بالمخدرات. لقد كان ذلك النشاط غير المشروع مصدر تمويل رئيسي للعنف والإرهاب في بلدي، بل في العالم بأسره في الآونة الأخيرة. وأنا على يقين بأن الحرب كانت ستكون قد انتهت بالفعل لولا التأثير المقيت للاتجار بالمخدرات الذي يوجع نيران الحرب لدينا. ولهذا السبب فقد أدرجنا موضوع الاتجار غير المشروع بالمخدرات بوصفه بندا محددًا في جدول أعمال المناقشات مع القوات التي تخوض حرب عصابات.

فقط لتصور ما يمكن إنجازه، إذا تمكنا من تغيير مواقف القوات التي تخوض حرب عصابات، حالما يتم تسريحها ويصبح أفرادها حلفاء للدولة من أجل كبح جماح الاتجار بالمخدرات بصورة نهائية وإتلاف المحاصيل غير المشروعة. ففي الماضي كان خلو كولومبيا من محاصيل الكوكا ومن الصراع بمثابة

القول إننا رواد في تطبيق تدابير العدالة الانتقالية في وقت الصراع، مع إعطاء الأولوية للوفاء بحقوق الضحايا. فما من أحد في بلدي يود إدامة العنف.

إن ما نطلبه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو احترام حق كولومبيا وجميع الدول في سعيها لإحلال السلام. ونطلب استمرارية الدعم في هذا المسعى، بالإضافة إلى احترام قراراتنا ونهجنا، مع الثقة في أن الإجراءات التي نتخذها لا تحيد عن قيم المجتمع الدولي.

ولا يمكننا التحقيق في جميع أعمال العنف التي ارتكبت خلال ما يزيد على نصف قرن ومحكمة جميع الأفراد المسؤولين عنها، ثم نجد أنفسنا غير قادرين على التنفيذ. غير أن الذي بوسعنا أن نفعله هو بناء استراتيجية تتسم بالواقعية والشفافية، من شأنها الوفاء بحقوق جميع الضحايا على أفضل نحو ممكن. وإذا فهمنا أن العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في المرحلة الانتقالية بوصفهما مجموعة من التدابير الرامية إلى الوفاء بحقوق الضحايا وليس مجرد إدارة للإجراءات الجنائية فحسب، فسيكون ممكنا التوصل إلى حل شامل للجميع. وأشير هنا إلى تدابير من قبيل إثبات وقائع الأحداث والاعتراف بالمسؤولية واستعادة الثقة والحصول على التعويضات، فضلا عن اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان عدم تكرارها. وبهذه الطريقة تصبح العدالة - كما ينبغي أن تكون - عنصرا داعما للسلام لا عقبة أمامه.

وأود أن أكون واضحا: لن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب المرتكبة بطريقة منهجية. بل على العكس من ذلك، هذه هي المرة الأولى التي تلتزم فيها كولومبيا بشكل جاد بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في صراعنا المسلح. فليس الهدف هو التضحية بالعدالة من أجل تحقيق السلام، بل تحقيق السلام بأقصى قدر من العدالة. وأقول ذلك باقتناع

العنف. أنا لا أتكلم فقط عن الضرر الذي يلحق بالناس، بل أيضاً عن إلحاق الضرر بالطبيعة، فقد أصبح الاتجار بالمخدرات سبباً رئيسياً لتدمير غاباتنا المدارية والغابات عموماً، في ما يمكن أن نسميه إبادة بيئية بحق.

كولومبيا ملتزمة التزاماً شديداً بحماية البيئة. وفي مؤتمر ريو دي جانيرو للتنمية المستدامة، قدمنا الاقتراح الداعي إلى وضع أهداف للتنمية المستدامة لتكون معياراً إلزامياً في خطة التنمية للعقود المقبلة. ونضطلع بدور فعال في تصميم تلك الأهداف، التي يمكن وينبغي أن تدمج في خطة استشرافية طموحة للتنمية لجميع البلدان ابتداءً من عام ٢٠١٥. نحن في الواقع عضو في الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أنشأه الأمين العام، ويشترك في رئاسته رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كامبرون، وقد قدم الفريق تقريره من ذي قبل.

وما برحت كولومبيا، من جانبها، تقوم بالكثير من الأعمال. على سبيل المثال، قبل بضعة أسابيع، ضاعفنا مساحة أكبر متره وطني في كولومبيا، وهو متره تشريسيكي الطبيعي الوطني، الواقع في قلب منطقة الأمازون. لقد قررنا أن تكون تلك المنطقة محمية طبيعية، ومنعنا إزالة الغابات وأنشطة التعدين في منطقة تعادل مساحتها تقريباً مساحة بلجيكا، وليس ذلك في أي مكان عادي، بل في منطقة تتميز بأنها الأعظم من حيث غناها البيولوجي والثقافي في الأمازون.

في هذا الصباح نفسه، سنقوم مع رئيس وزراء النرويج وخمسة بلدان أخرى بتدشين مبادرة اقتصاد المناخ الجديد. وبدعم من معاهد البحوث الأكثر احتراماً، سنبحث عن أفضل السبل لجعل الكفاءة الاقتصادية ومكافحة الفقر تتوافقان مع الحفاظ على البيئة. وبهذه الطريقة نتحمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بتغير المناخ، الذي أثر بالفعل على الكولومبيين. وسوف نحمي

المدينة الفاضلة وحلما عصي المنال، ولكنه حلم يمكن تحقيقه الآن ليس لصالح الكولمبيين فحسب بل أيضاً للعالم بأسره.

منذ ما يقرب من نصف قرن تقريباً، وفي نفس هذا المكان، اعتمدت الاتفاقية التي أعلنت بدء الحرب ضد المخدرات. ويجب علينا اليوم أن ندرك أننا لم نفرز بعد بتلك الحرب. وأقول ذلك بصفتي رئيساً للبلد الذي عانى أشد المعاناة من سفك الدماء والوفيات، والذي قدم أكبر التضحيات في تلك الحرب، وأيضا البلد الذي حقق أفضل النتائج في مكافحة هذه الآفة والمافيا التي تقف وراءها.

في العام الماضي، وعند رئاستي لمؤتمر قمة الأمريكتين، ومن منطلق إدراكي تماماً لذلك المأزق، توليت تقديم مقترح لمناقشة واستكشاف السيناريوهات المختلفة في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بهدف تقييم جهودنا المبذولة والنظر في السبل الكفيلة بتحقيق مزيد من الفعالية. وقد قمنا بتكليف منظمة الدول الأمريكية بإجراء دراسات بالتعاون مع خبراء وأكاديميين وأشخاص ذوي توجهات مختلفة بشأن كيفية التصدي لهذه المشكلة. وقد قدمت لنا تلك بالفعل الدراسات في أيار/مايو. وتقوم العديد من الحكومات بتقييمها، وينبغي أن تكون مثار نقاش في سائر الجامعات ومجامع الفكر وفي مختلف المحافل، ليس في أمريكا اللاتينية فحسب، بل أيضاً على نطاق العالم بأسره، لأنها مشكلة عالمية وتستوجب حلاً عالمياً.

وبسبب ذلك - لأن المشكلة عالمية - نتوقع أن تناقش استنتاجاتهم في هذه الهيئة أيضاً، أي منظمة الأمم المتحدة، التي دعت بالفعل إلى دورة استثنائية معنية بمشكلة المخدرات من المقرر عقدها في عام ٢٠١٦.

إن عملنا معاً على التصدي لمشكلة المخدرات، واعتمدنا رؤية جديدة وحديثة وشاملة وخالية من أي تحيز سياسي أو أيديولوجي، فتصوروا كم نستطيع أن نمنع من الأذى ومن



يواجه المجتمع الدولي العديد من الإشكالات المتعلقة بالسلم والأمن والتحديات أمام الجهد المبذول لحل النزاعات بالطرق السلمية، مما يدعو إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تلك التحديات والإشكالات.

وتتطلع الشعوب في مناطق عديدة إلى أن تعكف مؤسسات المجتمع الدولي على طرح حلول لقضايا الفقر والجوع والتنمية المستدامة بما يتجاوز المؤتمرات والقرارات، ويتجاوز حتى الاهتمام ذي الطابع التضامني الضروري، وحملات النجدة التي يُدعى إليها من حين لآخر، على أهميتها. تذخر المنطقة العربية بالأحداث والتحويلات المتسارعة ذات الطابع التاريخي في أهميته، إذ شهدت المنطقة مؤخرًا أحداثًا عاصفة ناجمة عن تحرك الشعوب واقتحامها المجال السياسي العام.

وبقي الجمود من نصيب الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يأتي في مقدمة القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك في ظل استمرار الاحتلال، والغبن الواقع على الشعب الفلسطيني، والعجز عن التوصل إلى سلام دائم وعادل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والعربية عموماً، والممارسات المترتبة عن ذلك، وتغيير الواقع السكاني والعمراني فيها، ولا سيما عبر توسيع الاستيطان وتحويل مدينة القدس، والحصار الخانق والجائر لقطاع غزة، وتكثيف الاستيطان في هضبة الجولان السورية المحتلة وتغيير طبيعتها السكانية؛ كلها أمور لا يمكن أن تصبح طبيعية. وذلك ليس فقط لأنها تشكل خرقاً صارخاً للقوانين والمواثيق الدولية، بل أيضاً لأن قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة، ولا بد من رفع الظلم التاريخي الواقع عليه.

مصادر المياه والأكسجين اللازمة ليس فقط لبقاء كولومبيا وحدها ولكن لاستمرار الحياة في هذا الكوكب برمته.

وأود أن أختتم بالقول إننا في بلدي ما فتننا نعمل على منع تكرار المحنة التي تعرضت لها ماريا زبالا وغيرها من ملايين الضحايا. لن تتكرر هذه الكارثة أبداً! ويحدوني الأمل في أن يأتي رئيس جمهورية كولومبيا إلى الجمعية العامة العام المقبل بأنباء طيبة تفيد بأن الصراع قد انتهى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من أمير دولة قطر.

اصطحب سمو أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسمو الشيخ تميم بن حمد، أمير دولة قطر، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

**الشيخ تميم** (قطر): أود في البداية تهنئة سعادة السيد جون آش على انتخابه رئيساً للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة متمنياً له النجاح والتوفيق في مهمته.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السيد فوك يرميتش، رئيس الدورة السابعة والستين، لما بذله من جهد في سبيل إنجاحها.

ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي يبذلها سعادة الأمين العام السيد بان كي - مون لتعزيز دور الأمم المتحدة.

يضطلع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ القرارات اللازمة لوقف السياسات الإسرائيلية غير المشروعة.

تستمر أعمال التدمير والمجازر المروعة وسياسة الأرض المحروقة والمدن المدمرة التي يمارسها النظام السوري بحق الشعب السوري الشقيق، والتي تجاوزت جميع الخطوط الحمراء التي تفرضها الأخلاق ويوجبها القانون، ولا سيما بعد استخدام النظام للسلح الكيمائي ضد شعبه.

ومن المؤسف أن يظل مرتكبو هذه الجرائم والمجازر الوحشية التي اهتز لها الضمير الإنساني دون ردع أو مساءلة، مما يفقد آليات حقوق الإنسان والعدالة الدولية مصداقيتها أمام المجتمع الدولي.

ليس الموضوع ملكية سوريا للأسلحة الكيمائية، فسوريا دولة في صراع مع دولة أخرى تملك السلح الكيمائي والبيولوجي وحتى النووي، بل الموضوع هو استخدام النظام لها بل واستخدامها ضد شعبه. لم يثر الشعب السوري بهدف وضع أسلحة سوريا الكيمائية تحت الرقابة الدولية، بل من أجل التخلص من حكم الاستبداد والفساد ولرفع الظلم عنه.

ندرك جميعاً أن المسؤولية عن الإخفاق في فرض الحل السياسي الذي نفضله جميعاً في سوريا تعود أساساً إلى عجز مجلس الأمن عن اتخاذ القرار اللازم لوقف إراقة الدماء واستمرار تعنت النظام السوري ورفضه لكافة المبادرات الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن باتت بحاجة ماسة إلى التعديل لافتقارها إلى العدالة والموضوعية، كما أصبحت عائقاً أساسياً أمام حماية وحفظ السلم والأمن الدوليين وأمام معاقبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. لذا، فإننا نؤكد على أهمية الإسراع في تحقيق إصلاح شامل وجوهري لمجلس الأمن حتى يكون

لقد قامت هيئات المجتمع الدولي على أساس حق تقرير المصير بعد الحروب العالمية. ومن غير المعقول أن لا تتمكن من فعل شيء آخر إزاء آخر القضايا الاستعمارية في عالمنا.

على إسرائيل أن تعلم أن القهر وسياسة الأمر الواقع لا يصنعان أمناً، ومن الخطأ أن تقيم دولة مفهومها للأمن على أساس إخضاع الشعوب الأخرى ومصادرة حقوقها، وأن تمنحه أولوية على السلم.

فلا أمن بدون سلام. والأمن الحقيقي هو العيش المشترك بين الشعوب على أساس الجيرة الحسنة والاحترام المتبادل وأخذ مصالح الجميع بعين الاعتبار. والسلام المنشود هو السلم المبني على الكرامة والعدل استناداً إلى مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلم العربية، في ظل مبدأ حل الدولتين وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. فتجارب الأمم وتاريخ الشعوب يؤكدان أن التسويات غير العادلة لم تدم، بل كانت مقدمة لصراع جديد.

واستمرار سياسة الأمر الواقع في فلسطين لا يجعل المشكلة تختفي. فهي تتحول أمام أعيننا إلى قضية أكثر تعقيداً، فمع مواصلة الاستيطان يستمر تقويض أسس قيام دولة فلسطينية ويتحول الوضع القائم إلى وضع شبيه بنظام الفصل العنصري في ظل هيمنة دولة واحدة أو حتى في داخلها. وهذا أساس لصراع جديد، إذ لن يسكت شعب عن الظلم.

ليست الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام ١٩٦٧، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين مطلباً عربياً فقط بل معيار عالمي لفحص مصداقية الشرعية الدولية، التي يتعين ألا تتجزأ. ومثلما تمسك المجتمع الدولي بإعلاء كلمة الشرعية الدولية في مناطق وأزمات أخرى في العالم، علينا أن نطبق مبادئ الشرعية ذاتها على القضايا كافة. لذا، فإننا نطالب مجلس الأمن بأن

لكن ثمة حالات نعرفها جيدا في منطقتنا وفي مناطق أخرى من العالم، تنسد فيها في وجه الشعوب إمكانيات التغيير بواسطة الإصلاح. وعلى أية حال، لا يجوز القفز إلى استنتاجات سريعة في ما يتعلق بمستقبل الثورات العربية. هذه سيرورة تاريخية طويلة، والواضح الأكيد هو أن الأمور في العالم العربي لن تعود إلى ما كانت عليه وأن الشعوب العربية أصبحت أكثر وعيا بحقوقها وأكثر انخراطا في المجال العام.

حرصت دولة قطر دائما أن تكون طرفا إيجابيا فعالا ذا دور بناء على المستوى الدولي عبر علاقاتها السياسية والاقتصادية المتوازنة والمتميزة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وسنواصل تنمية هذا النهج، بقيام دولة قطر بمسؤولياتها والتزاماتها على مختلف الصعد وطنيا وإقليميا ودوليا. وتسعى قطر لأن تكون ساحة للحوار بين الأطراف المختلفة في النزاعات لا أن تكون طرفا في هذه النزاعات. كما تسعى إلى أن تفتح منابر للحوار الثقافي والإعلامي بين الشعوب.

وفي هذا الإطار، فإن مسيرة الإصلاح والحداثة التي خطتها قطر، وجعلت منها دولة مؤسسات تتفاعل بإيجابية مع المجتمع الدولي، لم يكن من اليسير تحقيقها دون حرص على اعتماد حكم القانون ومبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل وتوفير بيئة صحية للطفل. كما أن الاهتمام بموم الشباب وتهيئة البيئة العلمية المناسبة التي تؤمن الاستفادة القصوى من طاقاته، كان وسيبقى من الأولويات في سياساتنا الوطنية.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الأسلحة النووية أمر يثير بالغ القلق.

أكثر قدرة على التعامل بإيجابية مع التحديات العالمية واستجابة لطموحات الشعوب. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التمثيل العادل للمجتمع الدولي داخل المجلس وأن يكون معبرا عن ديمقراطية العمل الدولي المتعدد الأطراف. وليس من الممكن بالطبع اتخاذ قرار بدون أن تدعمه الدول الدائمة العضوية، ولكن لا يجوز احتكار القرار لفترة طويلة ومتواصلة من قبل دولة أو اثنتين.

كما أتوجه في هذه المناسبة إلى أشقائنا السوريين أن يوحّدوا صفوفهم من أجل مرحلة انتقالية تهدف إلى إنشاء نظام حكم يضمن حرية وكرامة جميع السوريين، دون تمييز على أساس الجنس أو القومية أو الطائفة أو المذهب. فلم يسقط هذا العدد الهائل من الشهداء ولم يقدم هذا الشعب العظيم كل أنواع التضحيات من أجل استبدال استبداد بفوضى أو استبداد باستبداد.

تواجه ثورات الربيع العربي التي انتفضت فيها الشعوب العربية مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية صعوبات تبدو وكأنها تعيد عقارب الساعة إلى الوراء. والحقيقة أن هذه الصعوبات صعوبات متوقعة، ولكن الغريب هو أن بعض السياسيين لا يحسنون حتى تجنب المشاكل المتوقعة.

إن من يعلم حقيقة قضايا المنطقة العربية والسياق التاريخي يتبين له أن هذه الثورات تندرج في سيرورة تاريخية طويلة الأمد عرفتها العديد من الشعوب في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا. فطريق التحول نحو الحكم العادل وتلبية مطالب الشعوب في سائر دول العالم لم يكن أبدا طريقا سهلا ميسورا بل كان دربا مليئا بالتضحيات ولم يكن السير فيه ممكنا دون النزود بالصبر والعزيمة. فقلما وقعت ثورات من دون أن تعقبها محاولات يائسة من قبل النظم القديمة لإفشالها. ومن هنا يفضل كل عاقل أن يجري تغيير الأنظمة بالإصلاح المتدرج.

الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وهذا ما تؤكد تقارير الأمم المتحدة والتقارير الإقليمية في هذا الشأن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على الخطاب الذي أدلى به للتو. اصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### خطاب صاحب السمو ألبرت الثاني أمير موناكو

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو ألبرت الثاني أمير موناكو.

اصطحب صاحب السمو ألبرت الثاني أمير موناكو إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو ألبرت الثاني أمير موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الأمير ألبرت** (تكلم بالفرنسية): قبل عشرين عاما اعتليت المنبر للمرة الأولى أمام الجمعية العامة. وقبل ذلك ببضعة أشهر، أي في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، أصبحت موناكو الدولة العضو الثالثة والثمانين بعد المائة في الأمم المتحدة، وأصغر دولة عضو في المنظمة العالمية الوحيدة. والقرار الذي اتخذته الأمير رينيه الثالث، والدي، أظهر إرادة الاضطلاع الكامل بدورنا كدولة مسؤولة وملتزمة ضمن عالم متغير، حيث أخذت الفرص الجديدة والتحديات الجديدة تصبح مترابطة وتتخطى الحدود.

إن تلك الرؤية لم تتغير عبر مرور الزمن. فبلدي لا يزال يتحمل جميع مسؤولياته تجاه المسائل الرئيسية التي تجمعنا هنا اليوم. وإخلاصا من جانب إمارة موناكو لمبادئها ولماضيها، فهي تود أن تقدم مساهمتها بأفضل طريقة ممكنة لمهمة بناء السلام، التي تعلقنا بها على مر القرون.

وفي هذا السياق، أؤكد على موقف دولة قطر الثابت بأحقية جميع دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية واجراءاتها.

وفي هذا السياق أيضا، نتطلع إلى عقد مؤتمر هلسنكي لكونه خطوة ستساهم في الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ما زال موضوع التغير المناخي على قمة اهتماماتنا، لما له من آثار معروفة على المنظومة الكونية بأسرها. وأود هنا أن أؤكد التزام دولة قطر بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في التصدي لهذا التحدي وتنفيذ الآليات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، الذي استضافته قطر في نهاية السنة الماضية، بهدف رسم خارطة طريق لمواجهة الآثار البيئية والاقتصادية السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد قطعت شوطا في مبادرة التحالف العالمي للأراضي الجافة، التي أطلقتها بهدف تأسيس منظمة دولية لمواجهة النتائج المترتبة على هذه الظاهرة، وستتكمّل هذه المنظمة المقترحة مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة التصحر والجفاف والمحافظة على البيئة، ودون أن تتقاطع معها. ويسرني أن أدعوكم جميعا لدعم هذه المبادرة وتأييدها.

وتساهم دولة قطر كشريك فاعل في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الدولي حيث التزمت بتخصيص النسبة المقررة من إجمالي دخلها القومي كمساعدات للدول الأقل نموا، فضلا عن المساعدات الغوثية والإنسانية التي تقدمها الدولة في حالات الكوارث والطوارئ.

وفي هذا السياق، حققت دولة قطر الغالبية العظمى من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تسير نحو تحقيق جميع تلك

مراقبة مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدميرها في سوريا. أما المسؤولون عن استخدام الأسلحة الكيميائية، فلا يمكن أن يمروا من دون عقاب.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أود أن أشيد بعزمها على الوفاء بولايتها على الرغم من الظروف الصعبة، يجب إفساح المجال أمامها للوصول إلى السكان المحتاجين، ويجب التأكيد لها على أن تكون قادرة على القيام بأنشطتها في جو من الأمن الكامل.

والذكرى السنوية العاشرة للهجوم على موظفي الأمم المتحدة في بغداد هي تذكير حزين بأننا نحتاج إلى مواصلة بذل جهودنا بلا هوادة، نيابة عن موظفي الأمم المتحدة، الذين أصبحوا أهدافا متعمدة في كثير من الأحيان. وسوف تولى هذه الحالة المؤسسة الاهتمام في مؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن المساعدات الإنسانية، الذي سيعقد بناء على مبادرة الأمين العام، التي نؤيدها تأييدا كاملا.

إن تطور العوامل التي تؤدي إلى حالات طوارئ إنسانية يجبرنا على دراسة السبل التي يمكن من خلالها أن تعمل المنظمة في ظل هذه الظروف، وهي تشمل الصراعات، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي. ويجب أن نسلّم بوجوب أن نوفر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أعرب عن عميق امتناني له، الوسائل والموارد اللازمة للاضطلاع بالولاية التي أوكلناها إليه.

وبالنسبة إلى أولئك الذين ينتقدون أو يهددون التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، تظهر النتائج التي تحققت أن قراراتنا السياسية الشجاعة، في ميداني الأمن والتنمية على السواء، هي قرارات حسنة التوقيت وإيجابية.

لقد حددنا معا في عام ٢٠٠٠ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تسمح اليوم لبلايين الناس بأن يعيشوا عيشة أفضل. إن

لذلك، اقتناعنا منا بأن إنسانيتنا المشتركة تتطلب أن يعامل كل واحد منا إخواننا البشر باحترام وكرامة، وتسامح وتفهم، أيدنا قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي نصبو معا للدفاع عنه وتعزيزه. وهذا القرار الهام الذي يتعلق بالوفاء بمسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء يعزز الاقتناع الناشئ من عقد المؤتمر الأول لقمة الأرض، في عام ١٩٩٢، بأن التنمية المستدامة، التي بدونها لا يمكن أن نطمح إلى تحقيق مثلنا الأعلى للسلام، يجب التخطيط لها بالتوافق مع احترام بيئة كوكبنا.

وفي سياق دولي كتيب، سوف نقوم بتحديد جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥، وهو جدول الأعمال الذي سيشكل حجر الزاوية في عمل المنظمة، وسيكون حاسما بالنسبة إلى إرساء شرعيته السياسية لعقود مقبلة. وتزايد انعدام الأمن في العالم، حيث يتميز بتفتيت المجتمعات، يهدد ما أحرز من تقدم في العديد من الميادين، ويسبب عدم الاستقرار الإقليمي المتعدد الأبعاد الذي يؤدي، على الأرجح، إلى زيادة تعميق الخلافات القائمة.

والهجمات التي شنت مؤخرا في كينيا وباكستان والعراق مثال آخر مروع على تلك المشكلة. إنها تذكرنا بأن أجزاء كثيرة من العالم ما زالت عرضة للهجمات الإرهابية القاتلة. واسمحوا لي أن أتقدم إلى أسر الضحايا وإلى حكوماتهم بأعمق التعازي.

ولا بد لي أن أتكلم أيضا ضد الصراعات المستمرة، التي تعوق تحقيق التنمية وتسبب حالة إنسانية غير مقبولة. ففي ما يتعلق بسوريا على وجه الخصوص، يشكل عدد المدنيين المشردين واللاجئين في البلدان المجاورة مصدر قلق كبير. ولقد تم تجاوز عتبة جديدة باستخدام الأسلحة الكيميائية، وهو انتهاك بالغ الخطورة للقانون الدولي لا يمكن السكوت عنه. وتؤيد موناكو الذين يواصلون الدعوة إلى تسوية سياسية للصراع، ولا سيما في ضوء الاتفاق الأخير بشأن



لقد اقترنت الإنجازات الهامة غالبا أو استُكملت باعتماد تدابير منبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للمنظمة. وبتعزيز نظام المعاهدة بشأن حقوق الإنسان، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، وعبر الأنظمة المنشأة من جانب مجلس الأمن، تزوّدت الدول الأعضاء بوسائل تعميق إيمانها بالتعددية، التي هي سبب وجود المنظمة، وبسيادة القانون، التي تشكل أساس عملنا الجماعي. ومن الحيوي أن نُسرّع تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في اسطنبول عام ٢٠١١، في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا.

ويأتي العمل الذي ينتظر رئيس الجمعية العامة عند نقطة تحول في تاريخنا. فيتعيّن على الجمعية العامة في ظل قيادته ألاّ تكفي بتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بل أن تُعدّ أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحدد الأهداف الإنمائية المستدامة وفقا لموضوع هذه الدورة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد الطريق".

(تكلم بالإنكليزية)

فخبرته القيّمة وتفانيه بلا تحفّظ تجاه المنظمة والتنمية المستدامة بشكل خاص، سيرشدان مداولاتنا. ونحن ممتّنون لوجوده معنا، إنا لأنتيغوا وبربادوس، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، ليرأس مناقشاتنا المقبلة، إذ إنا واثقون بأنه مطلع تماما على المسائل المطروحة.

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي أن يطمئن أيضا إلى أنّ ممثل موناكو، بصفته نائب الرئيس، مستعد لدعمه في مهمته النبيلة.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، سنبنّي معا برنامجا إنمائيا جديدا طموحا، قادرا على الاستجابة بفعالية لمتطلبات واقعا الجديد. وفي ذهني اعتبار خاص لتغير المناخ. فانبعاثات غاز الدفيئة ما فتئت تتزايد على

تلك النجاحات التي تحققت رائعة نظرا لإحراز التقدم على الرغم من الآثار الناجمة عن العديد من الأزمات ذات الطابع المالي والاقتصادي والغذائي والطاقي، وبعض هذه الآثار ما زالت قائمة بل وتزداد سوءا.

إن الحدث المكرس غدا للأهداف الإنمائية للألفية سيكون فرصة لإعادة تأكيد التزامنا ذي الأولوية بالقضاء على الفقر، وسيكون فرصة لنا كي نضاعف بذل الجهود للإسراع في تحقيق تلك الأهداف.

إنّ تقرير عام ٢٠١٣ عن الأهداف الإنمائية للألفية يبيّن المجالات التي تستدعي إجراء عاجلاً والثغرات البارزة القائمة، ليس بين البلدان فحسب، ولكن ضمن حدودها أيضا. ولا يمكننا التسامح مع حقيقة أنه لا يزال هناك أناس يرفضهم المجتمع، أناس يبقى لديهم الأمل المنبثق عن ألفية جديدة وعداً منكوثا. ومن غير المقبول أن يكون في عالم اليوم أناس ما انفكوا يعيشون على حافة فقر مدقع كامل، حيث تبقى حتى احتياجاتهم الأساسية بدون تلبية. وهذا ما يجعلنا نشيد بجهود الأمين العام لصالح حملات التعبئة التي يقوم بها - التعليم أولا، "كل امرأة، كل طفل" وتعزيز التغذية - التي تدفعنا إلى الاضطلاع بمسؤولياتنا تجاه أكثر فئات العالم ضعفا.

فالتعليم ودعم المرأة وحماية الأطفال والصحة العامة والحفاظ على الموارد الطبيعية عناصر ذات أولوية في سياسات التعاون الدولي التي أوجزتها. إنها تدور حول محور الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ولا سيما صحة الأم والطفل، مكافحة الأوبئة والأمراض المهملة وتعزيز الأمن الغذائي، وهي موجهة بشكل خاص نحو أقل البلدان نموا. ويبدو لي أنه ينبغي لسياسة التعاون الدولي أن تستجيب لمصالحها قدر الإمكان، بحيث يمكن إطلاق حلقة مثمرة من التنمية والمساهمة في بناء عالم أكثر عدلا واستقرارا وأقلّ تفاوتًا.

٢٠١١، إنني ألتزم مجددا بتعزيز دور المحيطات في تحديد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وتأكيد دعمي من أجل هدف إنمائي مستدام يركز على المحيطات. فتنظيم المناخ، والأمن الغذائي وأمن التغذية، والطاقة، والسياحة، والنقل والتجارة الدولية - جميع المجالات التي تتأثر بالمحيطات بصورة مباشرة أو غير مباشرة - مرتبطة بأركان التنمية المستدامة. وأعتقد أنه من الأساسي التأكيد مجددا على مدى أهمية المحيطات بالنسبة للعالم، ومدى جدية المخاطر التي تتعرض لها من خلال النشاط البشري المفرط الذي يسهم في تدميرها وفي تسريع تناقص الموارد التي تحتويها.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر كم هو أساسي في اعتقادي أن يعالج المجتمع الدولي بدون إبطاء وضع أعالي البحار، وكم هو مُلحُّ إنشاء مناطق بحرية محمية، ولا سيما في المنطقة القطبية. وإذا أُريد تحقيق إدارة المحيطات القابلة للبقاء والمستدامة، فلن يمكن مكافحة آثار الصيد المفرط وتلوث المحيطات وتدميرها وإعادة لها إلى الصحة والإنتاجية إلا بإرادة سياسية راسخة لإقامة شراكات متينة توحد جميع الأطراف المعنية.

إنّ تعزيز التعاون والشراكات، فضلا عن اتخاذ القرار بشأن الإجراء المحدد، هما أيضا في صلب التحضيرات للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أود أن أقدم لها دعمي الكامل، إلى جانب الاندفاع اللازم في التضامن الأساسي لدعم التنمية المستدامة.

إنّ الرهانات واضحة. ونحن الذين نود أن نؤكد مجددا المكانة المركزية التي تشغلها المنظمة في الإدارة الدولية، دعونا نعطيها الوسائط لضمان الدور القيادي بكوننا طموحين وحازمين في مهمتنا. وختاما، لنذكّر كلمات الروائي أنطوان دي سانت إكسبيري: "إنّ كونك كائنا بشريا يعني أن تكون مسؤولا".

المستوى العالمي، على الرغم من حقيقة أننا اعتبرنا تغير المناخ أحد أعظم مخاطر زماننا. ويمكن للأمين العام أن يعوّل على مساهمة بلدي في مؤتمر القمة المقبل بشأن تغير المناخ، الذي يعتزم عقده في أيلول/سبتمبر القادم. فعزمه على أن يجمع معا القادة من جميع قطاعات المجتمع - المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعالم الأعمال والمال، وفوق ذلك كله الشباب، وجميعهم عناصر تغيير - هو المسار الوحيد للأمل بالتحول الجذري المطلوب. وما من بديل عن تحديد برنامج جديد ونموذج جديد.

وبالتوتيرة الحالية، إذا لم نغيّر سلوكنا، فإننا سنحتاج إلى ما يعادل كوكبين أرضيين لتلبية احتياجات سكان العالم، الذين، كما نعلم، سيبلغون ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠، وهم يتجمعون دائما في المناطق الحضرية والساحلية ذات الموارد الطبيعية الضئيلة بشكل خاص. وينبغي لهذه الحقيقة البسيطة أن تدفعنا إلى اعتماد أساليب مستدامة للإنتاج والاستهلاك، عملاً بالمقررات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهذا التغيير الأساسي في الذهنية يفترض مسبقاً أن نجعل الكائنات البشرية جوهر المسألة الإنمائية. إذ إنّ الأمر لم يعد مسألة اتفاق على الخطط الإنمائية للقدرات الزراعية والحرفية والصناعية. وعلينا أن نعتبر أنّ المجتمعات البشرية والأفراد هم الذين يستحقون كل اهتمامنا. ولا بدّ لنا من دراسة المسائل الاقتصادية والبيئية في ضوء تأثيرها على حياة الشعوب والمجتمعات المحلية. وأخذ هذه الاحتياجات في الحسبان يعني أنه يتعيّن علينا القيام بالمزيد من التأمل في كيفية ضمان التنمية المسؤولة التي تحترم البيئة وتكون مستدامة حقاً.

إنّ الجمعية تعرف التزامي الشخصي بالمسائل التي تشمل المحيطات والبحار. وعملاً برسالة موناكو بشأن الأهمية المعترف بها للمحيطات في "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر،

أسر الضحايا التي فقدت أحياء لها، ونتمنى لمن أصيبوا بجراح الشفاء العاجل. ما يرحنا نؤيد جهود كينيا والمجتمع الدولي الرامية إلى حفظ السلام والاستقرار والديمقراطية وبناء الدولة في الصومال.

إن موضوع مناقشتنا هذا العام "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، مناسب للغاية. ففي عام ٢٠٠٠، قطع قادة العالم التزاما في اعلان الألفية لاستئصال شأفة الفقر المدقع واعتماد الاهداف الإنمائية للألفية. إن اعتماد الاهداف الإنمائية للألفية غايات يمكن قياسها وتحقيقها، وقد وضعت على نحو محدد لتلبية اشد الاحتياجات الإنمائية ومساعدة أضعف البلدان. ولا يزال التنفيذ الكامل لأهداف الألفية يمثل أولوية رئيسية في خطة التنمية للسنتين المقبلتين.

ينبغي لأي خطة تنمية توضع لما بعد عام ٢٠١٥ أن تمكن فرادى المناطق والدول من تلبية احتياجات التنمية الخاصة بظروفها وأولوياتها. وبالنسبة لأفريقيا بشكل خاص، ينبغي لخطة التنمية أن تعمل على استئصال شأفة الفقر وتحقيق المساواة في الدخل واستحداث الوظائف.

نعتقد أيضا أن الخطة الإنمائية الجديدة لا يمكن لها أن تكون فعالة إلا إذا ركزت على الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتلك الأبعاد هي: استئصال شأفة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

نود أن نشدد أيضا على أن أي خطة تنمية تُوضع لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تركز على مبدأ المشاركة ولكن مع مسؤولية متباينة لتحقيق المساواة في الساحة الدولية. ونثير هذه النقطة لما نشعر به من قلق مؤداه أنه يبدو أن الاختيار الاقتصادي قد أحدث تطورات جديدة تضر بالعالم النامي، وخاصة أفريقيا. وبعض التطورات تشمل اتجاه يرمي إلى إعادة التفاوض على قواعد اللعبة. وثمة مسائل جديدة يجري طرحها من قبيل متطلبات التنمية والشراكة التي في الواقع أصبحت

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر صاحب سمو أمير موناكو ألبرت الثاني على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب أمير موناكو ألبرت الثاني إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب يليه السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطُحِب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس زوما** (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والامتنان لي أن اخاطب مرة أخرى هذه الهيئة. إن جنوب أفريقيا تعلق أقصى أهمية على الجمعية العامة بوصفها أهم جهاز تمثيلي وديمقراطي في الأمم المتحدة يخدم المجتمع الدولي. نهنئ الرئيس آش وجمهورية أنتيغوا وبربودا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسنتين.

كذلك نشكر السيد فوك يريميتش على الطريقة الرائعة التي ترأس بها الجمعية في دورتها السابعة والسنتين.

أود أن ابدأ خطابي بتكرار إدانتنا للهجمة الارهابية المروعة التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع في كينيا والتي قُتل فيها عدد من المدنيين، بمن فيهم أحد رعايا جنوب افريقيا. نعرب عن بالغ مشاعر العزاء لكينيا حكومة وشعبا وجميع

وتشكل التنمية والأمن وجهين لعملة واحدة. وأفضل سبيل لضمان تحقيقهما معا يمر عبر الحكم الرشيد وتعزيز القيم الديمقراطية في سائر المجتمعات.

ولذلك، أود أن أسجل مرة أخرى قلقنا البالغ من انه، بعد ٧٠ عاما تقريبا من إنشاء مجلس الأمن، لا يزال المجلس غير ديمقراطي وغير تمثيلي وغير منصف للدول النامية والدول الصغيرة، وهو يسلب حق أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة. ولا يمكننا أن نبقي خاضعين إلى أجل غير مسمى لإرادة أقلية غير تمثيلية بشأن أهم المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ويدور كلام كثير للغاية عن ضرورة الإصلاح، مع عمل قليل للغاية. ونود أن نتحدى الجمعية اليوم بالقول "لنحدد لأنفسنا هدف الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر شمولا وديمقراطية وتمثيلا".

وحيثما نناقش مجلس الأمن، تصبح مسألة الجمهورية العربية السورية محط تركيز. فقد أعربنا عن جزعنا من استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولا يوجد أي سبب يمكنه أن يبرر استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي أحد وتحت أي ظروف. ومع ذلك، نؤمن إيمانا جازما بأنه لا بد أن يتحقق أي انتقال سياسي في سوريا نتيجة لإرادة الشعب السوري وليس بقوة السلاح.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، مثل قرار سوريا الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيميائية والمشاورات الثنائية المستمرة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل لهذه المسألة. وأمام المجتمع الدولي فرصة للاستفادة من الممارسة السورية في كفاءة معالجة الأمور من هذا الطابع بصورة صحيحة في المستقبل،

حواجز غير جمركية هائلة. وتتضمن تلك الحواجز الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة. ولئن كانت تلك المسائل هامة بالنسبة لأفريقيا والبلدان النامية ويقتضي الأمر الالتفات إليها، فإن الطريقة التي وُضعت بها تكبح التنمية الاقتصادية لأنها تستخدم بوصفها عقبات.

كذلك نود التشديد على توقعاتنا ومؤداها أنه ينبغي للشمال المتقدم النمو والجنوب النامي الاستمرار في الانخراط في شراكة حقيقية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للشمال المتقدم النمو أن يكون مستعدا للوفاء بالالتزام المتمثل في تقديم مساهمة قدرها ٧ر. في المائة من إجمالي الدخل الوطني إلى المساعدة الإنمائية الرسمية.

ندرك التحديات التي تواجه الشمال بسبب الانهيار الاقتصادي، بيد أننا نؤيد وجهة النظر القائلة بأن الاستثمار في تنمية الجنوب، وخاصة في أفريقيا، يمثل أهمية رئيسية بوصف ذلك مصدرا للتنمية المستدامة اللازمة بشدة للاستقرار في العالم. والاتجاه الرامي إلى تصدير بعض من تلك المسؤوليات التاريخية إلى الاقتصادات الناشئة الجديدة في الجنوب أمر غير مقبول وغير مجدٍ حيث أن العديد من الدول الناشئة لديها تحدياتها التاريخية ومسائل متأخرة يتعين عليها التصدي لها. وعلاوة على ذلك، فإن أي التزام نقطعه في المستقبل لما بعد عام ٢٠١٥، لا بد من أن يركز على الاتفاقات القائمة. وهذه الاتفاقات تشمل جدول أعمال القرن ٢١، الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالتنمية المستدامة. أما في حالة أفريقيا، فيجب أن تركز تلك الاتفاقات على الشركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ونشعر ببالغ القلق حيال استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية انتهاكا للقانون الدولي. وتلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية تعرض للخطر تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ويحظى الشعب الكوبي أيضا بمكانة خاصة في قلوبنا بسبب تضحية ذلك البلد من أجل الشعوب الأفريقية في سعيها لنيل الحرية. ولذلك سنواصل الكفاح معه من أجل تحرره الاقتصادي.

وستضطلع الجمعية في العام دورتها الثامنة والستين بأعمال بالغة الأهمية لمستقبل شعوبنا. فلنضطلع بالأعمال في المستقبل بحيث انه حينما تسترجع الأجيال المقبلة هذه اللحظة، ستتمكن من القول إن قادة هذا الجيل أرسوا الأساس للقضاء على الفقر ولبناء مجتمع عالمي ينعم بالمساواة وعالم ينعم بالسلام.

وأود أن أقتبس من عبارات رئيسنا الأسبق نيلسون مانديلا في يوم تنصيبه في عام ١٩٩٤ حينما قال:

”نحن ندرك انه لا يزال لا يوجد طريق سهل نحو الحرية. ونعلم جيدا أن أي واحد منا لا يمكن بالعمل بمفرده أن يحقق النجاح. ولذلك علينا أن نعمل معا باعتبارنا شعبا متحدا من أجل المصالحة الوطنية ومن أجل بناء الدولة ومن أجل ميلاد عالم جديد. ولنحقق العدالة للجميع. ولننعم الجميع بالسلام. ولنوفر العمل والخبز والماء والملح للجميع. وليعلم كل واحد انه من أجل الجميع حرر العقل والروح لتحقيق ذواتهم“.

(تكلم بالإنكليزية)

باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

باستخدام الأدوات القائمة في إطار النظام المتعدد الأطراف لإدارة الشؤون العالمية.

وفي العام المقبل ستحتفل جنوب أفريقيا بالذكرى السنوية العشرين للحرية والديمقراطية. وسنكون ممتنين إلى الأبد لأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، الذين وقفوا إلى جانبنا في كفاحنا الطويل من أجل التحرير. ونتطلع إلى احتفالنا بالذكرى السنوية للحرية مع الأمم المتحدة وإلى تعزيز شراكتنا. وإقامة شراكة قوية مع الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للمستقبل الذي نريده لشعب جنوب أفريقيا.

كما نغتني هذه الفرصة لشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعمهما خلال تلقي رئيسنا المحبوب المؤسس لجنوب أفريقيا الحرة والديمقراطية، فخامة السيد نيلسون مانديلا، العلاج مؤخرا في المستشفى. ونشكرهما على كل الدعم والأمنيات الطيبة. وعلنت الأمم المتحدة ١٨ تموز/يوليه، يوم ميلاد نيلسون مانديلا، باعتباره اليوم الدولي لنيلسون مانديلا. وأصبح ذلك حفازا للتشجيع على خدمة البشرية على نطاق العالم. ونشكر الأمم المتحدة على تلك اللفتة.

ولا يزال رئيسنا الأسبق المبجل يستجيب للعلاج في منزله. ورحبت أسرته وشعبنا ترحيبا حارا بالدعم الذي لا يزال يجده من المجتمع العالمي. ونشعر بالتواضع والامتنان البالغ على ذلك الدعم.

وفيما نحتفل بحريتنا وديمقراطيتنا، فإننا لا نزال ندرك أن كفاحنا لن يستكمل إلى أن يتمتع شعبا فلسطين والصحراء الغربية بحقوقهما في تقرير المصير. وتماثما كما وقفت الأمم المتحدة إلى جانب جنوب أفريقيا، نود أن نشهد المنظمة وهي في صدارة الجهود صوب تحقيق تقرير المصير لشعبي فلسطين والصحراء الغربية.



الآليات المتكررة للمشاورات الوطنية، التي يجري تطبيقها بنجاح في حالة أوكرانيا، عنصران هاما من عناصر هذا العمل. وأوكرانيا مستعدة للمشاركة بشكل كامل وبأقصى قدر من الكفاءة في هذه التطورات الهامة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن موضوع الطاقة المستدامة بوصفه أحد بنود خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ له أهمية خاصة بالنسبة لنا. واتباع نهج جديد شامل للجميع حيال هذه المسألة يجب أن يكفل النظر بصورة شاملة في الجوانب الأمنية والاجتماعية والبيئية. وهذا النهج هو السبيل الوحيد لتيسير التنمية المستدامة لموارد الطاقة، خاصة فيما يتعلق بكفاءة وسلامة القطاع النووي. ومما يدعم هذا الهدف مواصلة التطوير والعمل المشترك على صعيد تنفيذ نتائج مؤتمر قمة كييف بشأن الاستخدام الآمن والمتكامل للطاقة النووية، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١١.

وأوكرانيا، التي شهدت أسوأ حادث نووي في تاريخ البشرية، تدرك جيدا الأهمية التي تتصف بالأولوية لقضايا السلامة البيئية والمحافظة الشاملة على البيئة والإدارة الحكيمة للموارد المائية. ونشجع الدول الأعضاء على تكثيف التفاعل الدولي في هذا المجال في إطار احتفالها بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه والذكرى السنوية العشرين لليوم العالمي للمياه.

وستواصل أوكرانيا القيام بمجد بدورها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني. ونحن حريصون على توليد زخم إيجابي بشأن العديد من مؤشرات التنمية الوطنية الرئيسية. وتشمل هذه المؤشرات التخفيف من وطأة الفقر وتوفير التعليم الجيد والحفاظ على البيئة وتحسين صحة الأمهات وخفض وفيات الأطفال، وغيرها. والمحضر الرئيسي لتقدم أوكرانيا نحو تحقيق هذه الأهداف هو برنامج الإصلاح، وهو أكبر برنامج من نوعه في التاريخ الحديث لبلدنا، والذي يهدف إلى تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي على السواء،

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

### خطاب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوكرانيا.

اصطحب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يانوكوفيتش (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): بادئ ذي بدء، وباسم أوكرانيا، أهنيئ السيد جون وليام آش تهنئة صادقة على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأتمنى له النجاح والعمل المثمر في قيامه بهذا الدور الهام.

إن موضوع الدورة الحالية، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، هو بلا شك موضوع هام لجميع الدول الأعضاء. فالموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة ومهمة إعداد خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٥ تصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى بالنسبة للمجتمع الدولي. ويسرني بدء العمل الفعلي في تنفيذ هذه المهمة. ومما يؤكد كثافة العمل الحالية مناسبتان هامتان: المناسبة الخاصة للجمعية العامة لمتابعة الجهود المبذولة في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والاجتماع الافتتاحي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وأنا مقتنع بأن الإجراءات التي يعتزم رئيس الجمعية العامة تنفيذها خلال الدورة الثامنة والستين ستسمح بتسريع وتيرة العمل في وضع الأهداف الإنمائية للفترة القادمة. ونحن نعتبر

فضلا عن مواصلة تعزيز النظام الديمقراطي وسيادة القانون. والقاعدة الأساسية للتحول الداخلي في أوكرانيا لا تزال تتمثل في سيادة مبدأ العدالة الاجتماعية.

وفي سياق إجراءاتنا المشتركة لتسوية الصراع، علينا أن نعتد على القيم الإنسانية والرصانة والكفاءة والمسؤولية المتبادلة. وقد مدت أوكرانيا يد العون إلى الشعب السوري بتقديم المساعدة من خلال آليات الأمم المتحدة. واليوم، نحن نحث المجتمع الدولي بأسره على المشاركة في هذه المهمة الإنسانية.

ونرحب بالخطة التي أعدها روسيا والولايات المتحدة لوضع المخزونات السورية من الأسلحة الكيميائية تحت سيطرة المجتمع الدولي لتدميرها لاحقا. وفي نفس الوقت، فإن أوكرانيا مقتنعة بأن التنفيذ الناجح لهذه الخطة من شأنه أن يمنح الأمل في السيطرة على هذا الصراع وإتاحة المجال لإيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية له.

من المسلم به بوجه عام منذ أمد بعيد أن التنمية المستدامة أمر مستحيل دون أمن دولي فعال. وعلى العكس، فإن السلام الدائم مستحيل دون تنمية مستدامة. وأظهرت الأحداث التي وقعت منذ مناقشة العام الماضي بوضوح ما يعاني منه العالم حاليا من تناقض وعدم استقرار. فالعالم لم يشرع، على الرغم من جهودنا المشتركة، في مسار أكثر تكافؤا ويمكن التعويل عليه بقدر أكبر لتحقيق السلام العالمي. بل على العكس، فقد أصبح عالمنا، وفقا لمؤشر السلام العالمي، أقل أمانا مما كان عليه قبل خمس سنوات.

وتتمثل واحدة من المشاكل الأمنية الأكثر إيلاها اليوم في الصراع الأهلي في سوريا الذي يتجاوز، للأسف، الحدود بشكل متزايد ويصبح مصدر للتهديدات على نطاق إقليمي. ولا يوجد مبرر لإراقة الدماء ولمعاناة السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وأكثر من ١,٥ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا؛ وعشرات الآلاف من الأجانب الذين يجدون أنفسهم في خطر. ويجب علينا بذل قصارى جهدنا

ونرحب بالخطة التي أعدها روسيا والولايات المتحدة لوضع المخزونات السورية من الأسلحة الكيميائية تحت سيطرة المجتمع الدولي لتدميرها لاحقا. وفي نفس الوقت، فإن أوكرانيا مقتنعة بأن التنفيذ الناجح لهذه الخطة من شأنه أن يمنح الأمل في السيطرة على هذا الصراع وإتاحة المجال لإيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية له.

لقد حان الوقت لتعزيز إرساء أوسع قاعدة ممكنة، بغية التوصل، من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، إلى حل سياسي من شأنه إتاحة إمكانية استعادة السلام والاستقرار في سوريا.

فيما يتعلق بالمشاكل الملحة في سياق الأمن الدولي المعاصر، أود أن أوجه الانتباه إلى مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، التي تكتسب على نحو متزايد أهمية، نظرا لتطور مجتمع المعلومات. إن أوكرانيا تولي أهمية كبيرة لتلك المسألة وكذلك لتطوير آليات حديثة من أجل التصدي للجرائم الإلكترونية.

إننا نعتقد أنه ينبغي لنا التركيز على تعزيز الرقابة على استخدام شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني لأغراض إجرامية وغيرها من الأغايات العسكرية الأساسية الخطيرة الأخرى. وأنا مقتنع بضرورة قيادة الأمم المتحدة لهذه العملية. وتشكل الأمم

النووية، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ومن خلال تخليص العالم من ثالث أكبر ترسانة نووية فيه، قام بلدنا بإسهام غير مسبوق في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي ذلك الوقت أبرمت أوكرانيا والاتحاد الروسي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مذكرة تفاهم بودابست بشأن ضمانات الأمن، وانضمت فرنسا والصين في وقت لاحق إليها.

وبالنظر إلى الأهمية التاريخية لتلك الأحداث وبالنظر إلى الاتجاهات الحادثة مؤخرا والمثيرة للقلق في مجال الانتشار النووي، سوف تشرع أوكرانيا في عقد مؤتمر مواضعي، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ونتوقع مشاركة الدول الضامنة والبلدان التي حذت حذو المثل الأوكراني، وغيرها من الأطراف المهتمة. آمل أن يشكل هذا الحدث الدولي فرصة جيدة للعودة إلى مسألة ضمانات الأمن السلبية ودراستها دراسة وافية.

إننا نؤكد ضرورة النص على تقديم ضمانات أمنية للدول التي تخلت عن ترساناتها النووية والبلدان التي ليست عضوا في أحلاف عسكرية، في وثيقة دولية ملزمة قانونا.

إننا نتطلع قدما إلى عقد مؤتمر قمة أمن نووي ناجح في لاهاي العام المقبل. وتتطلع أوكرانيا إلى تحقيق ذلك المنتدى العالمي لنتائج نوعية جديدة وتشجع جميع الدول الأخرى على تقديم إسهامات مناسبة في تلك القضية.

إن أوكرانيا، باعتبارها دولة بحرية، تبذل جهودا مستمرة لتأمين سلامة الملاحة البحرية ومكافحة القرصنة في عرض البحر. وتتمثل المهمة الأساسية في هذا المجال في تعزيز فعالية آليات محاكمة المذنبين بجريمة اقتراف القرصنة وتمويلها.

وستزيد إسهامنا في تعزيز السلام من خلال مشاركتنا الفعالة في بعثات الأمم المتحدة في البؤر الساخنة في جميع أنحاء

المتحدة أفضل وسيلة لتحويل شبكة الإنترنت إلى فضاء للحرية يعمل لمصلحة ومنفعة جميع الدول في جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أنه في وسعنا جعل العالم أكثر أمانا. وترى أوكرانيا أن المثل العليا للسلام والتعايش السلمي بين الدول ليست كلمات جوفاء، ولكنها مبدأ توجيهي واضح أثر في جميع إجراءاتنا على الساحة الدولية منذ استقلالنا. ويقع هذا الأمر الضروري في صلب كل خطوة ومبادرة اتخذها بلدنا على الساحة العالمية. وبشكل واقع تولى أوكرانيا هذا العام رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي هي أكبر منتدى دولي إقليمي، مثالا حيا على ذلك الالتزام. إنه لشرف لنا، ونعتبر في المقام الأول مهمتنا المسؤولة، باعتبارها آلية لتوطيد الأمن والاستقرار في أوروبا.

تركز الرئاسة الأوكرانية بشكل خاص على تسوية النزاعات التي طال أمدها واستئناف التحكم بالأسلحة التقليدية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكافحة الاتجار بالبشر وباقي المسائل الأخرى الملحة للغاية، المدرجة على جدول أعمال المنظمة. وأود أنؤكد أنه في كل قطاع أشرت إليه

جرى تحقيق بعض التقدم المحدود ولكنه تقدم حقيقي من الناحية العملية.

إن أوكرانيا كانت أيضا قادرة على إضفاء المزيد من الطابع الملح على مسائل السلامة البيئية وأمن الطاقة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والارتقاء بمسألة كفاءة الطاقة إلى مستوى جديد. وأنا واثق من أن النجاح في تحقيق أولويات الرئاسة الأوكرانية سيشجع تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

سيجري الاحتفال في عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العشرين لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

وأود أن أؤكد مرة أخرى استعداد أوكرانيا لمناقشة جميع المفاهيم التقدمية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، التي يمكنها الإسراع بتنفيذ التغييرات التي طال انتظارها.

إننا نعتبر أن هذا الإصلاح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع المجموعات الإقليمية، بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الشرقية. وينبغي أن يخصص لبلدان منطقتنا مقعدا إضافيا غير دائم في مجلس الأمن الموسع.

وقد تم استيفاء جميع الشروط المسبقة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة لتسجل في التاريخ بوصفها إحدى أكثر الدورات إثارا فيما يخص عمل الأمم المتحدة، وهي الهيئة السياسية الرئيسية الأكثر تمثيلا من بين جميع المنظمات العالمية. ولدي اقتناع راسخ بأن مجتمع الدول قادر على الاضطلاع بتلك المهمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

العالم، وساهمت أوكرانيا طيلة أكثر من ٢٠ عاما من المشاركة في أنشطة حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة في أكثر من ٢٠ عملية من هذه العمليات. ويتضمن جدول أعمالها اليوم، توطيد وتوسيع تلك التجربة في سياق بعثتي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا الإحاطة علما بالمشاكل القائمة فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام الحالية في منظمنا. وسنواصل جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى التي هي بلدان مساهمة بذوي الخوذات الزرقاء، العمل لحلها، لا سيما فيما يتعلق بضمان التنقل وسلامة العمليات الجوية فضلا عن الحماية القانونية لقوات حفظ السلام والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضدها.

كما ستقدم أوكرانيا المزيد من الإسهامات العملية الهامة الأخرى التي تهدف إلى جعل العالم أكثر أمانا. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف نستخدم كل الوسائل المتاحة، وخاصة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن إذا تم انتخاب بلدنا لعضوية تلك الهيئة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأنا أعول على دعم ترشيح أوكرانيا في تلك الانتخابات.

ويلتزم بلدنا تماما بنظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النظام، الذي ثبت أنه لا غنى عنه، سيظل يشكل أساس النظام العالمي.

إن أوكرانيا تؤيد تصميم الرئيس آشي الحاسم على تحقيق تقدم عملي متوقع منذ فترة طويلة فيما يخص إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان تحقيق تقدم مبكر في تحديث مجلس الأمن. ويساورنا بالغ القلق جراء الجمود الحالي الذي تشهده العملية.

وفي سياق سري لانكا، كانت رؤيتي تتمثل في توزيع مكاسب النمو على جميع فئات السكان، ومنع أوجه عدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي والآثار البيئية السلبية. والإنجازات الاجتماعية والاقتصادية في بلدي نتيجة لسياسات الحكومة المتمحورة حول السكان.

وعلى الرغم من أن بلدي اضطر للتصدي إلى واحدة من أشد الجملعات الإرهابية في العالم، وتسونامي عام ٢٠٠٤، والأزمات العالمية في مجالات الغذاء والطاقة والمالية، حققت سري لانكا الأهداف الإنمائية للألفية بصورة نموذجية. والإحصاءات غينة عن البيان. فقد احتلت سري لانكا المرتبة ٩٢ من بين ١٨٧ بلدا في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٢. والفقر المدقع في سري لانكا انخفض إلى ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ من ١٥,٢ في المائة على مدى فترة خمسة أعوام، مما يتجاوز الغية المتوسطة الأجل للأهداف الإنمائية للألفية،

إن الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع سيُحقَّق بسهولة بحلول عام ٢٠١٥. وتمثل المكسب الرئيسي الناجم عن هذا المرفق الأساسي التعليمي القوي في الحد بصورة كبيرة من مستوى البطالة. وإنجازات سري لانكا في مجال الرعاية الصحية تشمل تحقيق معدل لوفيات الرضع يصل إلى ٩,٤ في المائة من كل ١٠٠٠ مولود حي، وهو ما سلطت منظمة الأمم المتحدة للطفولة عليه الضوء باعتباره قصة نجاح.

إن لشعور سري لانكا بالفخر باعترافا المبكر بالدور الحاسم التي تضطلع به المرأة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية له ما يبرره تماما، لأننا انتخبنا أول رئيسة وزراء في العالم، المرحومة السيدة سيريمافو باندارانايكي. واحتلت سر لانكا المرتبة ١٦ في تقرير الفجوة العالمية للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٠.

وقد عمت سري لانكا مسألة الشباب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي في صدارة الجهود الدولية دفاعا عن

ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس راجاباكسا (تكلم بالانكليزية):** بادئ ذي بدء، أعرب عن التعازي للأسر التي مات أحيائها نتيجة للهجوم الإرهابي على مركز تجاري في كينيا. وإذ أننا، نحن أبناء سري لانكا قد عانينا العديد من الهجمات الإرهابية على مدى ثلاثة عقود، فإننا ندين ندين هذا العمل الجبان.

ما انفكت الأمم المتحدة تكفل التعاون فيما الدول وتتيح محفلا عالميا لإجراء المناقشات بشأن مجموعة من المسائل الخلافية وغير الخلافية. ولا بد أن نحمي ونحترم بكل غير مبدأ المساواة بين البلدان من حيث المعاملة، الذي كان أساس هذه المنظمة العالمية. فسواء كانت المساواة تتعلق بالمسائل الاقتصادية أو السياسية، فإنها يجب أن تشكل ركيزة جميع التفاعلات الدولية.

وإذ نفكر في عمل الأمم المتحدة، نلاحظ أن المسائل ذات الطابع السياسي قد طغت على معظم المسائل الأساسية التي تؤثر على المحرومين والمهمشين الذين يشكلون غالبية المجتمع العالمي. وقد أوجد الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية شعورا حقيقيا بالتفاؤل. وموضوع هذه الدورة يتسم بحن توقيته، بما أن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي تقييمه لا سيما وأن الموعد النهائي المحدد لها يقترب بسرعة.

لقد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن النتائج متفاوتة فيما بين البلدان وداخلها. ووفقا لتوقعات البنك الدولي، بحلول عام ٢٠١٥، سيعيش في الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا نحو ٤٠ في المائة من سكان العالم النامي. وهذا يقلل من شعورنا بالتفاؤل. ومن المناسب أن تدرس منظومة الأمم المتحدة أسباب الفشل في تحسين أحوال المحرومين.



مرتفعة للاستثمار، وبذل جهود لتعزيز نوعية رأس المال البشري، ونقل التكنولوجيا. والآليات التي أذن بها مؤتمر ريو+٢٠ فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا ينبغي أن تُنفذ على وجه الاستعجال. ولدى إعداد استراتيجية تمويل التنمية المستدامة، يجب السعي إلى كفالة الدعم للبلدان النامية على نحو معزز ويمكن التنبؤ به.

تؤيد سري لانكا إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا في إطار الأمم المتحدة، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام (A/67/348). وينبغي أيضا للمدافعين الأقوياء عن النهج القائم على الحقوق احترام التزاماتهم الدولية المتعلقة بتمويل التنمية.

ولا تزال الدعوات إلى إجراء إصلاحات في المؤسسات المالية الدولية القائمة حاليا هامة للغاية. وقد ثبت أن السياسات المرحلية التي تتبعها تلك المؤسسات غير مجدية في الأجل الطويل. ومن الضروري للمؤسسات النقدية والمالية الدولية التعبير عن الصوت القوي للعالم النامي. وينبغي أيضا لتلك الدول ذات الوفرة الاقتصادية أن تتوقف عن استخدام نفوذها من خلال هذه المؤسسات. ومن الضروري التصدي بصورة كاملة لعملية الإصلاح الهيكلي الشامل للنظام الاقتصادي العالمي المختل القائم لكي يعكس الحقائق الراهنة.

إن العالم بحاجة إلى نظام اقتصادي دولي عادل من أجل تنشيط الشراكات اللازمة لتحقيق التنمية. ويشمل ذلك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول والشركات القيادية التي بدأت تبرز بوصفها شركاء جدد. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية، نظرا إلى التحول في القوة الاقتصادية. وينبغي تنشيطه ليكمل التعاون بين الشمال والجنوب.

ومن المثير للقلق أن نلاحظ الاتجاه المتزايد في الساحة الدولية للتدخل من جانب البعض في الشؤون الداخلية للبلدان النامية تحت ستار ضمان الأمن وحماية حقوق الإنسان. وعليه،

مصالح الشباب. وستستضيف سري لانكا منتدى الكومنولث للشباب لعام ٢٠١٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ومؤتمر الأمم المتحدة للشباب في أيار/مايو ٢٠١٤. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الدعوة إلى جميع الدول الأعضاء للمشاركة في الاحتفال بالشباب في المؤتمر العالمي.

كما أناشد الأمم المتحدة أن تعلن يوما دوليا للمهارات اعترافا للكيفية التي يمهّد بها تطوير مهارات الشاب السبيل إلى الحد من الفقر. وتمثل أحد التطورات المبتكرة في إنشاء برلمان للشباب لتعزيز الوعي بالديمقراطية والمهارات لدى الجيل الجديد وإعداده لتولي القيادة.

ومن الأهمية بمكان أن تقرر فرادى الدول الأعضاء بشأن وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالممارسات الاجتماعية والثقافية الفريدة للبلدان ينبغي مراعاتها عندما يتم الإعداد لهذه العمليات.

ينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عملية حكومية دولية، وفقا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادئه المتفق عليها. وبفعل قرون من النمو في الاقتصادات المتقدمة، لم يبق إلا القليل من المجال الكربوني لبلدان العالم النامي، مما يُعسر نموها. والخط الدقيق الذي يجب على أساسه تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة سيظل تحديا كبيرا في وضع السياسات الإنمائية في المستقبل. وهكذا، من الحاسم أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها وتعوض ما تسببت به من أضرار للبيئة استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكنها متباينة.

القضاء على الفقر يجب أن يكون الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويجب أن يعزز تسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وكفالة النمو المستدام اقترانا بالمساواة الاجتماعية يتطلب اتباع نهج متوازن فيما يتعلق بالتنمية. ولتحقيق النمو المستدام، لا بد من بلوغ معدلات

إن اتخاذ التدابير أحادية الجانب، من قبيل فرض الحصار والجزاءات الاقتصادية على البلدان تظل مثيرة للقلق. فتلك الإجراءات تسبب المعاناة ليس لأولئك الذين تستهدفهم على وجه التحديد فحسب، بل تمتد لتشمل شريحة واسعة من الجنس البشري دون مبرر. وأعرب مرة أخرى عن دعمي للشعب الكوبي في جهوده الرامية إلى التغلب على الصعوبات الاقتصادية، ومن أجل الوصول بشكل كامل إلى الفرص الاقتصادية.

وأود أن أتناول بإيجاز تطورات ما بعد الصراع في بلدي. فمن دواعي فخري أن سري لانكا قد تمكنت من القضاء على الإرهاب ذي التزعة الانفصالية الذي امتد لثلاثة عقود، وهي على وشك التصدي لمسألتي التنمية والمصالحة الوطنية. وتواصل حكومة سري لانكا التي ما فتئت تستجيب في جميع الأوقات للأولويات التي يعكسها الرأي العام، اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها إحراز تقدم ملموس في تلك الميادين.

وقد كانت الفرصة التي تمتع بها المواطنون في المقاطعة الشمالية في الانتخابات التي عقدت قبل ثلاثة أيام بهدف انتخاب ممثليهم في مجلس المقاطعة حدثاً هاماً في ذلك الصدد. ويحق لنا أن نشعر بالارتياح إلى أن ذلك قد تم بعد انقضاء ما يقرب من ربع قرن من الزمان. ولا ريب في الأهمية الحاسمة لذلك الإجراء في سياق عملية التمكين السياسي وتحقيق المصالحة. ومن الواضح أن من مسؤولية المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتلك الجهود وضمان نجاحها بما يعود بالنفع على شعب سري لانكا بأسره.

وعلى الرغم من التقدم الملموس المحرز والمشاركة المستمرة مع آليات الأمم المتحدة، فقد أعربت العديد من البلدان عن دهشتها من التركيز غير المتناسب على سري لانكا والتعامل معها على نحو غير متكافئ في الإطار المتعدد الأطراف. وهناك تساؤل عن الأساس وراء هذا المسعى. وأنا على اقتناع بأنه

فإننا ما زلنا نشهد توتراً في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يؤدي إلى العنف وفرض التغييرات السياسية المقترنة بالفوضى. لقد حان الوقت للتفكير فيما إذا كانت تلك الأفعال أدت إلى تحسين الاستقرار في تلك البلدان، أم أنها أفرزت نتائج مختلفة بسبب العوامل الخارجية غير الملائمة. وفي الواقع، فإن النتائج الإيجابية المتوخاة من كانوا وراء تلك الأفعال لم تتحقق، بل أسهمت في انعدام الاستقرار في تلك البلدان. ونتساءل، ألا تؤدي الإجراءات أحادية الجانب أو المتخذة بصورة جماعية إلى تآكل سلطة مجلس الأمن؟

يجب كبح جماح ذلك التوجه لأنه امتد ليشمل مجالات تضر برفاه الشعوب. وينشأ هذا الاضطراب عن المحاولات لفرض نوع من الديمقراطية على بلدان ذات تاريخ وقيم وثقافات مختلفة إلى حد كبير. والعالم ليس بحاجة إلى قلة من الدول لتمارس دور الشرطي عليه، وخصوصاً حين يقع على الأمم المتحدة واجب صون الأمن الدولي عبر المشاركة المتعددة الأطراف. ولكي تكتمل تلك المشاركة في عصرنا الحالي، يجب أن نكفل حماية الجنس البشري من إساءة استغلال العلم الحديث بصورة صارخة وبطرق شتى من قبيل الأسلحة النووية والكيميائية.

ولا تزال زيادة انعدام اليقين في الشرق الأوسط مثيرة للقلق. وتنطلع إلى التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتنطلع سري لانكا إلى الترحيب بفلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونحني أيضاً الشعوب الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحسين ظروفها المعيشية وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وتواصل سري لانكا إبداء التضامن مع الشعوب الأفريقية في سعيها إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ينبغي أن تتحلى منظومة الأمم المتحدة بالحكمة فيما يتعلق بكفالة اتساق المعايير المطبقة كي لا يكون هناك أدنى مجال للشك في التلاعب بمنظومة الأمم المتحدة من قبل أطراف بعينها خدمة لأغراضها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماهيندا راجباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

وبحكم طبيعة البشر فإنهم قادرون على تحقيق الأهداف النبيلة والصعبة في الحياة عبر الالتزام القوي والتفاني في العمل. وإنني على ثقة من أن الجهود الجماعية التي نبذلها ستبرهن نتائجها على أنها مفيدة للبشرية جمعاء. وكما قال بوذا المستنير ذات مرة "إنكم سادة أنفسكم". فلندع هذه الكلمات